جامعـــــة 08 مـــــاي 1945 – قالمـــــة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة – ماليزيا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: حوكمة محلية و تنمية سياسية واقتصادية

إعداد الطلبة :

- حنان حكار
- إيمان بوفليسي

إشراف الدكتورة :

– و داد غزلاني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الغاني دندان	الأستاذ	قالمة	رئيسا
وداد غزلاني	الدكتورة	قالمة	مشرفا ومقررا
توفيق بوستي	الأستاذ	قالمة	مناقشا

2015/ 2014

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

شكر وعرفان

لبارئ السموات و الأرض و فالق الحب و النوى الرحمان على العرش استوى

الأكرم من أي كريم و الأرحم من أي رحيم و الذي وفقنا إلى ما نحن عليه

له نسجد حمدا و شكرا و نركع إجلالا و إكبارا

والحمد لله الذي تتم بفضله الأمور و صلى الله على سيدنا محمد الأمين

و لأنه من لا يشكر الله زالت عنه النعم

ها نحن نرفع قلمنا هذا و نخط كل معاني الشكر و العرفان لمن كانت لنا عونا في إنجاز هذا البحث وصبرت علينا

كثيرا الأساتذة المشرفة " **وداد غزلاني**"فلها كل التقدير و الاحترام.

إلى من وافقو بصدر رحب على مناقشة هذا العمل الأستاذين الكريمين

« عبد الغاني ونذران ،بوستي توفيق »

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة

والمعهد العالي للعلوم السياسية والقانونية بالقيروان

وموظفي المكتبة ب**الجزائر وتونس** والتقنيين

لكل هؤلاء نقول لكم **الشكر موصول وجزاكم الله خيرا**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مقدمة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مقدمة

لقد تعاظم الاهتمام بالحكم الراشد أو مايصطلح عليه البعض بالحوكمة أو الحكمانية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات والبورصات العالمية.

ونظرا للتزايد المستمر للاهتمام بهذا المصطلح خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية العالمية والمحللين، والخبراء الاقتصاديين الدوليين، الذين حاولوا دراسة مدى تأثير مؤشرات الحكم الراشد على مسيرة التنمية الاقتصادية داخل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بما يعمل على سلامة اقتصادياتها وتحقيق التنمية الشاملة لجميع مجالات الحياة ، ثم إن التنمية الاقتصادية بدورها تزداد أهمية في عالمنا المعاصر من بلد إلى أخر ، وخاصة بالنسبة للدول النامية ، حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة ، وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية وانتشار البطالة والتبعية الاقتصادية الخارجية وارتفع المديونية وغيرها من الأزمات الأخرى، ولقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت عن خصائص وواقع حياة الدول دون أن تتعامل مع الإنسان كمستهلك ومنتج، أو فيما يتعلق باحتياجات غالبية الناس، إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وماليزيا هي من بين الدول التي حاولت الخروج من بوتقة الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة والصراعات الاثنية والعرقية، إلى السعي وراء اكتساب مكانة بين الدول الصناعية والاقتصاديات الكبرى، وذلك بدعم مؤسساتها والأجهزة الرسمية فيها بسبل وآليات الحوكمة، وما ينطوي عليه هذا المصطلح من شفافية ومشاركة ومساءلة وتعزيز دولة القانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

لذلك نجد أن الحكم الراشد هو موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي، فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة بين الحكم الراشد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وان إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل، وأن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يساهم في ضمان أن الأموال العامة لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أهمية الموضوع :

انطلاقا مما سبق، تتضح لنا أهمية الدراسة فما ماشهدته المجتمعات الحديثة من تطور أدى إلى تزايد مطالبها وضغوطاتها من اجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة وكله في إطار تحقيق التنمية الشاملة، ويمكن إيجاز أهمية الدراسة التي نحن بصدد التطرق لها في النقاط التالية :

-الحكم الراشد وما ينطوي عليه من خصائص ومميزات أصبح فلسفة للحكم في عالمنا المعاصر وجميع الدول المتقدمة والنامية تسعى إلى بلوغه وتجسيده، واستخدامه كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع أداء الحكومات .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-التنمية الاقتصادية هي محور تقدم الدول والأساس الذي تبنى عليه أهداف سياساتها وهي إطار متكامل يضمن رفاهية الأفراد وتقدم المجتمعات.

-اعتماد الحكم الراشد كآلية لتعزيز العملية التنموية هو خيار عقلاني تعتمده الدول الواعية بفلسفة السوق وخفايا الاقتصاد .

-تتضمن الدراسة مختلف الأطر النظرية والتطبيقات العملية لفلسفة الحكمانية ونظرية التنمية الاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع : تتجلى هذه المبررات في الاعتبارات التالية :

1-المبررات الموضوعية :وتتمثل خاصة في :

-الأهمية العلمية التي يحظى بها الموضوع ومحاولة إثرائها بمختلف الدراسات والتحليلات التي قدمت لهذا الموضوع ومعرفة النتائج السلبية التي يخلفها غياب الحكم الراشد على الدولة والمجتمع وبيان أهمية هذا الأخير كبديل ناجح حضي باهتمام كبير من قبل محللين وباحثين أكاديميين في العديد من الدول .

-البحث في الواقع التنموي الاقتصادي لواحدة من أفضل التجارب التي شهدها العالم الإسلامي، وهي التجربة الماليزية مع محاولة إبراز أهمية مقاربة الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- المبررات الذاتية :

-الاهتمامات الشخصية للباحثتين بموضوع الحكم الراشد، ومستويات التنمية الاقتصادية للدول ومحاولة الكشف عن عوامل نجاح التجارب العالمية في التنمية لاسيما الاقتصادية منها.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-محاولة إضافة الجديد لما كتب حول الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وإسقاطها على الدولة الماليزية بصفة خاصة.

-الإعجاب الشديد بالتجربة التنموية الماليزية، وخاصة سياسة الاعتماد على الذات التي تبنتها مع مطلع التسعينات من القرن العشرين.

أهداف الدراسة :

-إن الطبيعة الحيوية لهذا الموضوع رغم عدم اكتمال ملامحه بحكم حداثة اشكاليته وخضوع فرضياته لديناميكية مستمرة، نظرا لخصوصيات كل بلد يحفز بشكل كبير لإدخاله في دائرة البحث الأكاديمي.

-السعي للاستفادة قدر الإمكان من التجربة الماليزية في التنمية مع الدعوة إلى تطبيقها في باقي البلدان الإسلامية لتقارب خصوصيات هذه البلدان، وكذا ظروفها السياسية والاجتماعية وحتى التاريخية .

-جعل هذه الدراسة بابا آخر للبحوث الأكاديمية الأخرى وتحقيق هدف التراكمية في البحث العلمي

إشكالية الدراسة:

تعتبر التجربة التنموية الماليزية من بين التجارب الجديرة بالتأمل، وخصوصا أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية ، فعلى الرغم من الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، وخلال نحو عشرين عاما تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أساسي على تصدير بعض المواد الولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية ، فهذه المسيرة المتفردة في التنمية تدفعنا لطرح الإشكالية التالية :

- مامدى مساهمة معايير الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا ؟

وبهدف معالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف تؤثر فواعل الحكم الراشد على عملية التنمية الاقتصادية ؟

-ماهي ابرز المراحل التي مرت بها التجربة التنموية الماليزية ، ومالذي حققته من انجازات في ظل مختلف التحديات؟

الفرضيات:

- يعد الحكم الراشد من بين الأولويات التي تسعى الدول إلى تفعيلها كونه ينعكس إيجابا وبصورة آلية على صيرورة التنمية الاقتصادية .
- تعتبر الشراكة الفعلية بين فواعل الحكم الراشد آلية أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- إن انتهاج ماليزيا للاستراتيجيات المرحلية ، قد انعكس إيجابا على تطور اقتصادياتها المحلية رغم وجود تنوعات إيديولوجية وعرقية .

الإطار المنهجي:

ان المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف مراحله تستدعي استخدام المناهج والأدوات المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته ، ومن بين المناهج التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة نذكر مايلي :

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1-المنهج التاريخي:

وهوا لذي يتيح إيجاد إطار يسمح بتوصيف الظواهر الماضية والوقوف على الظروف التاريخية المصاحبة لنشأتها والتطورات التي لحقتها ، وقد سعينا من خلال هذا المنهج إلى رصد أهم الظروف والتطورات المصاحبة لنشأة الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية هذا من جهة ومن جهة أخرى تتبع مسيرة التنمية التي شهدتها ماليزيا واهم العوامل التاريخية التي ساعدت في انجازها .

2-المنهج الوصفي :

ويسمح هذا المنهج بجمع المعطيات والحقائق العلمية، بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية، وقد تم توظيف المنهج الوصفي في سياق الحديث عن ماهية الحكم الراشد ومقوماته وكذا ماهية التنمية الاقتصادية وأهميتها واستعراض مختلف فواعل ومعايير الحكم الراشد.

3-منهج تحليل المضمون:

يتيح هذا المنهج دراسة الوثائق والتقارير بطريقة موضوعية للتعرف على مضمونها والتي تسمح باستخدام الاتجاهات الحقيقة المعبرة عن وجهة نظر المؤسسة صاحبة القرار ، وقد تم توظيف هذا المنهج في دراسة التقارير الدولية كتقارير البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية وتقارير حقوق الإنسان في ماليزيا وغيرها .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4-منهج دراسة حالة:

يسمح هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بوحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها، وقد تم توظيف هذا المنهج في دراسة الحالة الماليزية وكيف ساهم الحكم الراشد في تعزيز تنميتها الاقتصادية .

الإطار الايتيمولوجي للدراسة :

-الحكم: يعبر عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية فالحكم مفهوم محايد في أصله

-الحكم الراشد : هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادرية لإدارة شؤون بلد ماعلى جميع المستويات ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتتمثل أبعاده في سيادة القانون ، الشفافية ، الاستجابة ، المشاركة ، الفعالية والكفاءة ، والمساءلة والرؤية الإستراتيجية .

-التنمية الاقتصادية: هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ويصاحب ذلك العديد من المتغيرات الجوهرية في البنيان الاقتصادي.

-النمو الاقتصادي:هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أدبيات الدراسة :

إن هناك دراسات متفرقة تناولت الموضوع –محل الدراسة – من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة ومن بينها :

-فنجد الدكتور عبد الكريم في بحثه بعنوان" الحكمانية قضايا و تطبيقات "الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية سنة 2003,بحيث ركز الباحث على مفهوم و أبعاد الحكمانية و دور منظومته هذه الأخيرة في تفعيل المشاركة فضلا عن تقديمه لنماذج على المستوى الغربي و العربي.

- أما الباحث "زروال يوسف" في بحثه الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق : دراسة في واقع التجربة الجزائرية والذي تمت مناقشته سنة 2008، حيث ركز هذا الأخير على مفهوم الحكم الراشد و ما يثيره من راديكاليات و طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد و كل من التنمية الإنسانية من جهة و الإدارة العامة من جهة .

- في حين قام الدارس فارس رشيد البياتي سنة 2008 بدراسة شاملة لعملية التنمية الاقتصادية فأعتمد دراسة لمفهوم التنمية الاقتصادية و المحاور المنسوبة لدراستها , بالإضافة إلى متطلبات نجاح هذه الأخيرة و الأهداف المرجو تحقيقها , كما شملت الدراسة تفسيرا واضحا و معمقا ملما بمختلف النظريات المسئولة عن عملية التنمية الاقتصادية.و الجيد في الدراسة إسقاط الجانب النظري على التطبيق منه على الدول النامية بشكل ممنهج و مدروس.

صعوبات الدراسة : لعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا في إطار استكمال هذه الدراسة هو قلة المراجع لاسيما ماتعلق منها بالحكم الراشد فهي حتى وان تواجدت تبقى المعلومات نفسها متكررة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

في كل مرة ، إضافة إلى ضيق وقت انجاز المذكرة خصوصا بالنظر إلى طبيعة دراسة الحالة التي درسناها لكونها سيرورة تجارب تنموية وليست تجربة واحدة .

أقسام الدراسة :

وتنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة :

-يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لكل من الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية ومبررات وأسباب الاهتمام بكل منهما ناهيك عن أهميتهما للدول، ويعالج الفصل الثاني كيفية تأثير الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية من خلال أهم مقومات الحكم الراشد والتي هي فواعله ومعاييره ، أما الفصل الثالث فقد تناول إطارا تحليليا للتجربة التنموية الماليزية والأثر الذي خلفه الاعتماد على الحكم الراشد كآلية لدفع عجلة التنمية فيها، وقد ختمت هذه الدراسة بنتائج وتوصيات تتعلق بترشيد الحكم لتحسين الأداء التنموي للدول وضرورة التأمل في التجربة التنموية الماليزية بغية الاسترشاد بها وأخذ العبرة منها .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الأول:

الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية: مقاربة معرفية نظرية

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الأول: الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية : مقاربة معرفية نظرية

يعتبر الحكم الراشد من الاتجاهات الفكرية الحديثة في مجال القيادة والتسيير، حيث أصبح هذا الأخير بمثابة المدخل العلمي المتكامل، الذي يسعى إلى تحسين أداء الأدوات الحكومية لإدارة السياسات الاقتصادية فقط، التي ليس من المفروض اقتصادية فقط، وإنما تستحوذ على عنصر العدالة ،المساواة مع الفاعلية في التسيير، والذي يمكن تحقيق ذلك عن طريق الربط بين الكفاءة الإدارية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، فقد ظهرت العديد من المتغيرات التي تكاملت فيما بينها وأبرزت أهمية وضرورة تبني فلسفة الحكم الراشد، مع الحاجة والحرص على تطبيق المعايير الخاصة به، وذلك بغية تحقيق التنمية الاقتصادية .

لذلك تطرقنا في هذا الفصل الخاص بالإطار النظري للحكم الراشد والتنمية الاقتصادية إلى ماهية الحكم الراشد، بما يشتمل عليه من تعاريف، مكونات، مؤشرات، معايير وأبعاد، ثم انتقلنا إلى ماهية التنمية الاقتصادية بما تشتمل عليه من تعريف، أهمية، مقاييس، وأخيرا مجمل النظريات الخاصة بها.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحكم الراشد

أصبح موضوع الحكم الراشد ومسألة تطبيقه بمثابة القاسم المشترك في كافة الكتابات الإدارية، المكتبية، والاقتصادية المرتبطة بعالم الإدارة والتسيير من جهة، وبالعالم الإنتاجي والخدماتي من جهة أخرى، وذلك مما يفرض على المؤسسة الأهمية الملحة لفهم واستيعاب معنى الحكم الراشد، وتعميم تجسيده على أرض الواقع .

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد.

الفرع الأول: التطور التاريخي للحكم الراشد: عرف الحكم الراشد **(good governance)** مع نهاية سنة **1980** في فترة تميزت بوجود تغيرات عديدة، خاصة السياسية منها والغير مسبوقة كانهيار جدار برلين، تفكك الاتحاد السوفياتي، كل ذلك أدى إلى اضمحلال التحالفات الاقتصادية والسياسية، مع فتح المجال لنقاش جدي حول كيفية إدارة شؤون الدولة لتكون مصممة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والقضاء عليه، وفي سنة **1989** أستخدم مصطلح الحكم الراشد في تقارير ومنشورات البنك الدولي **World Bank** لوصف الحاجة للإصلاح المؤسسي والقطاع، وجعله أكثر كفاءة وفعالية في جميع البلدان خاصة النامية منها ، وإخفاقها * في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها ومنحتها المؤسسات المالية * للدول النامية والذي أدى لوجود انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، والذي صاحبتها أزمة عدم الرضا .[1]

ومع بداية التسعينيات أعتمد الحكم الراشد وأصبح مصطلح يعتمد ويركز على الأبعاد الديمقراطية مع توفير ركن وعامل الجودة، الكفاءة والفعالية.

---

*الإخفاقات على مستوى السياسات التنموية يقصد أنه "رغم تقديم المساعدات المالية من المؤسسات المانحة إلا أنه لم يشهد أي تقدم أو تحسين ، خاصة عل مستو الدول الإفريقية لجنوب الصحراء ، فاعتمدت جهود ترمي إلى الربط الكفاءة الحوكمية بمعية العدالة و المساواة .بعدما اعتبرت أن السبب الرئيسي يعو لمشكل و أزمة الفاعلية في التسيير .

* المقصود المؤسسات المالية أو مثلث النظام الاقتصادي الدولي:البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و أخيرا منظمة التجارة العالمية.

[1] - Nicole Malando ,the world bank seleving concept of g,g .(Germany :university of bonn low school 2006).p4

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ويعود بروز الحكم الراشد(good governance) إلى أسباب عدة سواء تعلق بالناحية النظرية والعلمية، كما يمكن أن نعتبر هذا الأخير انعكاس لتطورات حديثة تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى. ما دفع بالعديد من الدول النامية غلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد إلى :

أولا: الأسباب السياسية:

1- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة ،حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحكام والحكوميين، وهذا ما يؤدي غلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، وقيام الدولة على أسس العصبيات والطائفية والجهوية الدينية وغيرها مما يسبب أزمة الشرعية للأنظمة.
2- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهل الإدارة وتقادمها، مع ارتفاع المديونية وانخفاض الإنتاجية .[1]
3- إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا إلى أزمة حكم crice de governance ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل : الشفافية، المساءلة ،احترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.
4- ضعف بنية المؤسسات الإدارية والسياسية، مع عدم الفصل بين العام و الخاص.
5- عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة ووطأة الصراعات الداخلية .[2]
6- تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية وخاصة الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل تشهد عددا من الانتكاسات .

---

[1]- حسين عبد القادر ،الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أورو متوسطية ،جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011/2012، ص.ص.19-18 .

[2] - بروسي رضوان، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية والآليات ومؤشرات قياس الحكم ،مذكرة لنيل شهادة الماجيسترفي العلوم السياسية ،جامعة العقيد الحاج لخضر، - باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008/2009 ، ص.122.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

7- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين مع تزايد دور المنظمات غير الحكومية * على المستوى الدولي والوطني .[1]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

1- الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية إلى القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول للتنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي ، المؤسساتي والاقتصادي .

2- سيادة نمط الدولة الريعية أو الشبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج،أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل: النفط الخام، أو تعتمد غلى السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، القروض، الاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية. وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة[2]، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى، كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية والتي تتميز بضعف الفاعلين في تنفيذ سياساتها العامة وهذا ما يؤدي دوما تواضع مخرجاتها ونتائجها.[3]

3- فشل الدولة وعجزها أن تكو المحرك الأساسي للتنمية، مع ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تقوم بوظائف كانت في يوم ما تقتصر على الحكومات ،خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات والذي أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الداخلية للمنظمة ،فله ظروف مشجعة ومحفزة وأخرى مقاومة أو رافضة ، والمنظمات المتطورة في نظمها وأساليب عملها والتي

---

* يعتبر تاريخ 07/02/1950 هو بداية الاعتراف بفاعلية و نشاط المنظمات غير الحكومية .

[1]- بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2012/2013، ص.116.

[2] - حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص.21.

[3] -عبد النور ناجي،« دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر» ، مجلة المفكر، العدد الثالث ،2010، ص.108.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تدار من قبل قيادة ذات كفاءة ومخلصة وأقدر على حماية ذاتها من التلوث بالفساد من المنظمة المتخلفة في إدارتها ونظمها .[1]

4- اقتصاديات الدول النامية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث تعرف حركت البورصات اضطرابات شديدة .مع ارتفاع المديونية الخارجية ،ضعف القدرة الشرائية، تدهور ميزان المدفوعات.

5- العولمة كمسار تضمنت مجموعة من العمليات نجد في مقدمتها تغير نمط تكنولوجيا ووصول المعلومات إلى جميع الناس مع توزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي الكامل عبر القارات.

6- ترك عمليات التنمية لآليات السوق والخصخصة مع دمج فكرة إشراك القطاع الخاص وذلك استنادا للطرح الليبرالي .[2]

ثالثا : الأسباب الاجتماعية

1- إهمال المشكلات التنموية كالبطالة، الفقر،وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية وهذا ما أدى إلى ظهور نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية، مشاكل قطاعي الصحة والتربية وذلك جراء غياب المساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع.[3]

2- الانفجار السكاني وبروز الزيادة الضخمة في السكان ،وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات ، مما استدعى تطوير في نظم الإدارة .

---

[1]- سابح بوزيد، مرجع سابق ، ص .116 .

[2] - عبد العالي حاحة،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق ،تخصص قانون عام ،جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013 ،ص .72 .

[3] - وفاء رايس ،الحكم الراشد لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات، ورقلة ، يومي 25 ،26 أكتوبر 2013 ، ص. 31.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3- التطور التقني خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والفضائيات وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى الدولي والوطني .[1] وفي المقابل نجد الانتشار الواسع للأمية والجهل السبب الرئيسي الذي يقف حاجزا أمام إمكانية التجاوب مع مختلف التغيرات التكنولوجية .

الفرع الثاني: حول مفهوم الحكم الراشد : تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد باختلاف الهيئات التي أوردتها، و كذا باختلاف مجال الحكم الراشد الذي صدر بشأنه التعريف، خاصة وأن الحكم الراشد ذو أبعاد اقتصادية، سياسية ،إدارية... ، فمصطلح الحكم الراشد يستخدم في المؤسسات كما الأنظمة، والمنظمات الدولية، وفي مجال التنمية الاقتصادية والسياسات العامة.[2]

وقبل التطرق لمفهوم الحكم الراشد وجب الوقوف ومحاولة التعرف عل معنى الحكم والعمل على تحديد مكانة هذا المصطلح لغة واصطلاحا :

وفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال: حكم :أي قضى، ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم فالحكم يقوم على القضاء بين الناس . يعني الحكم: العلم والتفقه أي العلم بالقواعد القانونية وبتفسيرها . حيث ورد في القرآن الكريم "" ولقد أتينا لقمان الحكمة ""

يعني الحكم الحكمة والمصلحة العامة في القضاء [3]، وقد جاء في لسان العرب الإمام أبي الفضل جمال الدين المصري أن الحكمة تعني العدل، وقاموس المورد لمينير بعلكي فترجم governance بالحاكمة أما اصطلاحا فكلمة حكم تعني:"ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده ، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية ، تنفيذية ، قضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ".

---

[1] - قاسم حجاج ،العالمية و العولمة نحو عالمي تعددية و عولمة إنسانية ،(الجزائر :جمعية التراث،2003) ص. 281 .

[2] - يوسف زدام ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية البشرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام ،2006/2007، ص. 17 .

[3]- أمينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري -قسنطينة - كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص. 33 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

فمفهوم الحكم يعبر عن "منظومة شاملة في المجتمع تشمل بالإضافة لأجهزة الدولة الرسمية ومختلف المنظومات المجتمعية والمؤسسات غير الربحية والربحية " وبالتالي فمفهوم الحكم يعبر عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية ."[1] فالحكم في أصله مفهوم محايد .

أما مفهوم الحكم الراشد* فقد استخدمت لتقويم عملية ممارسة السلطات في الدول من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقدمها،[2] ولا شك أن المفهوم رغم أنه يعكس تحولات واقعية ونظرية ، ويقدم حلولا للمشكلات عديدة فإنه هو له مشكلاته ومنها :

1-مشكلة الترجمة: عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغة الانجليزية ، بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها :إدارة شؤون الدولة والمجتمع على اعتبار أن الكلمة تدل على العلاقة بين طرفي المعادلة وهما الدولة من جانب والمجتمع من جانب أخر. بينما تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية تعبيرا عن **governance**. رغم عدم اتفاق هذه الترجمة مع المعنى المقصود بالعربية، باعتبار أن مصطلح الحاكمية يشير ويعبر عن الإطار المرجعي الكلي أو مرجع المسلمات المعرفية والفلسفية لسياسة أو توجه ما.[3]

2-مشكلة التعريف : تواجه العلوم الاجتماعية والإنسانية العديد من المشاكل، والتي من أهمها صعوبة إيجاد تعريف شامل وجامع لأي مفهوم أو ظاهرة حيث قدمت تعاريف عدة، هذا الشيء الذي أثار الكثير من الجدل حول محتواه، فمفهوم الحكم الراشد أو مختلف الدلالات التي تشير إليه أي **governance** يعاني من مشكلة وجود تعريف بسيط وبطريقة لا تخل بالمعنى ولا تفقد المفهوم صفة العمومية ليختص بمجتمعات معينة ،حيث أن لكل مفهوم جنسيته واستراده دون تحريره من

---

[1] - زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا و تطبيقات ،(مصر : المنظمة العربية ،2003) ،ص .8 .

* - وحسب gary –stoker يمكن إرجاع أصل الكلمة إلى تعابير كانت تستعمل للدلالة على قيادة السفن في العصريين اللاتيني الكلاسيكي واليوناني القديمين .فمصطلح governance مشتق من الكلمة guilvenaire و التي تعني قيادة السفن .

[2] - أمين عواد المشاقبة والمعتصم داود علوي ، الإصلاح السياسي و الحكم الراشد (عمان : دار ومكتبة الجامد للنشر و التوزيع ، 2012) ،ص .31.

[3] - ليلى الشعراوي ،« مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع » ،على الموقع :

www,onisllam ,net ،2014/02/27، 12:12،p.03. يوم

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مضامينه وبيئته يعمل على تكريس التبعية المفهومية،وهنا تبقى مسألة التخصص والفصل بالتحديد مرتبطة بتوجهات المفكرين، العلماء والباحثين وكل وبيئته .

2- مشكلة النموذج : وهنا يقصد بالنموذج مدى ملائمة أفكار وآليات الحكم الراشد لجميع الثقافات والحضارات والمجتمعات، ولقد أنتقد هذا المفهوم كونه يكرس منظومة فكرية وسياسية معينة فمثلا نجد أن الحكمانية تهدف لتقليص دور الدولة ، وهو مقبول في المجتمعات المستقرة والمتطورة لكن للمتخلفة وهو موضوع شك، لهذا فإنه لا يوجد نموذج موحد للحكمانية، وان وجد نموذج صالح فليس بالضرورة أن يكون صالحا مع البلد الأخر،و نتيجة لما تم ذكره كان دافعا قويا لتكثيف ومضاعفة الجهود في الدراسات المتضمنة لهذا المجال خاصة التسعينات، والتي توج في الأخير بوجود نماذج عديدة للحكمانية فهناك من تعلق بمستوى الدولة، القطاع الخاص والتي يمكن الاستفادة منها وفقا للحكمانية .[1]

فالحكم الراشد يعبر عن ذلك الحكم التي تنتهجه قيادات سياسية شرعية، أي منتخبة بطريقة نزيهة وحرة، تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة الرضا بينهما وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما.[2]

بالإضافة إلى أن التغير في دور الحكومة، وتغير البيئة التي عليها أن تمارس دورها فيها قد تمخض عنه جلب الحكمانية إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية حيث لم تعد كلمة حكومة كافية [3] ، لذلك كان من الضروري أن يأتي دور الحوكمة، ليعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيف يتم اتخاذ القرار في عالم يزداد تعقيدا. فالحكومة إذن هي بمثابة الحيز والإطار العملي والقانوني لقيادة شؤون الدولة والمجتمع ،

---

[1]- أسيا بلخير ،إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية و التطبيق الجزائر أنموذجا 2000/2007، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة ، جامعة يوسف بن خدة، - الجزائر- كلية العلوم السياسية و الاتصال ، 2008/2009، ص .21.

[2] - أمين عواد المشاقبة ، مرجع سابق ،ص. 31 .

[3] - زهير عبد الكريم الكايد ، مرجع سابق ، ص. 9.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وفيما يخص الحكم الراشد فهو يعتبر طريقة ومنهج إدارة بغية تحقيق الأفضل تحت راية الكفاءة والفعالية في ظل وجود عدالة و مساواة و مصداقية.[1]

فالحكم الراشد كمصطلح تعددت التعاريف التي أعطيت له وذلك باختلاف الجهات التي جاءت بها، وكذا باختلاف مجالاتها و أبعادها فسنتعرض إلى بعضها وذلك اعتمادا على المقاربة الاقتصادية و السياسية باعتبارهما المقاربتين المهمتين:

أولا : المقاربة الاقتصادية : تقوم هذه المقاربة على ربط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية وجانبها الاقتصادي والتي تتصدرها المؤسسات المالية الدولية والتي في مقدمتها :

1- تعريف البنك الدولي: لقد اعتبر البنك ان سبب الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول النامية عائد إلى سوء تنفيذ وتسيير السياسات وليس السياسات في حد ذاتها ، بعدما خضعت مرحلة التنفيد للفساد وسوء التسيير وانعدام الكوادر القادرة والمسئولة عن عملية التجسيد مع توفير ميزات الفاعلية والجودة ، ففي تقرير للبنك الدولي تحت عنوان "الحكم والتنمية" لسنة 1992 عرف الحكم الراشد على أنه :"الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية في بلد معين بهدف تحقيق التنمية "[2] وقد حدد ثلاث جوانب متميزة للحكم الراشد :

- شكل النظام السياسي .
- طريقة ممارسة السلطة .
- مدى قدرة الحكومات على تصميم ، وصياغة و تنفيذ الوظائف والوفاء بها .

وبالتالي يمكن القول أن تعريف البنك الدولي هو تعريف اقتصادي رغم أنه هناك تقارب بين العناصر السابقة والمحددات السياسية، التي وضعها، بالإضافة إلى عدم تقديم شرح واضح عن طريقة التطبيق ، كما يمكن أن نعتبر التعريف المقدم من طرف البنك الدولي هو تعريف عام مازال بحاجة للنقاش .

---

[1] - د.م، الحوكمة ،(القاهرة : البوابة الالكترونية ،2006) ص. 5.

[2] - International fund for agriculetural development ,good governance, excutive boord –sixty seventh session ,rome ,8-9 septembre ,1990, p .8.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1- تعريف صندوق النقد الدولي: إن تعريف صندوق النقد الدولي لا يختلف في مضمونه عن تعريف البنك الدولي، فيعرفه على أنه:"الطريقة التي بواسطتها تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع ."[1] ما يمكن أن نستنتجه من التعريف أن صندوق النقد الدولي قد ركز اهتمامه حول الجانب التقني، مع الإشارة إلى عنصر الفعالية أي توفير قدر من الشفافية والمساءلة مما يساعد على احترام الحقوق وسيادة القانون .

2- تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية:يرى بأن الحكم الراشد هو:"العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ."[2] ما يؤخذ على هذا التعريف أنه ركز على علاقة الحكم الراشد بالتنمية، وفي مقابل الأمر أعتبر ذلك عملية تقنية إدارية.

ثانيا: المقاربة السياسية: تعتبر هذه المقاربة أن الحكم الراشد بمثابة الأداة الرئيسية لتحقيق الكفاءة والفعالية بالإضافة إلى قدرة هذا الأخير على تجسيد الدولة العادلة المحترمة لحقوق الإنسان في ظل توفر المعايير الرئيسية للديمقراطية.

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : أعطى تعريف أكثر شمولا للحكم الراشد فعرفه بأنه :"ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشتمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم ، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم ."[3]

ومن خلال تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نرى أنه ركز على ثلاث أبعاد للحكم الراشد :

- **السلطة الاقتصادية : تشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبد ما، وعلى علاقته بالاقتصاديات الأخرى.**

---

[1] - أسيا بلخير ، مرجع سابق ، ص . 38.

[2] - يوسف زدام ، مرجع سابق ،ص18 .

[3] - راوية توفيق، الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا، (القاهرة:معهد البحوث و الدراسات،2005) ، ص .28.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- **السلطة السياسية : تشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الشؤون السياسية ، والتي تتطلب استقلال السلطات العامة للدولة (التشريعية ، القضائية والتنفيذية).**
- **السلطة الإدارية: وهي التي تتولى مهمة تنفيذ القرارات والسياسات والتي تشتمل على كافة الأجهزة الإدارية، بما فيها الهيئات اللامركزية.**

كما قام هذا البرنامج بتحديد خمس أولويات تمثل نوعية البرامج التي من الممكن تنفيذها في إطار الحكم الراشد،وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل هذه الأولويات في :

- **المؤسسات الحاكمة : أي التركيز على الهيئات الرسمية .**
- **إدارة القطاع العام والخاص: والتي بها يتم إعداد البرامج، القيادات، وبناء القدرات**
- **اللامركزية ودعم الحكومات على مستوى المحلي: تقديم الخدمات للدول الراغبة في بناء قدرات محلية ودعم التنسيق.**
- **منظمات المجتمع المدني :يسعى البرنامج إلى تأسيس المزيد من التعاون بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية ،وبناء قدراتها وتثقيفها في شؤون الحكمانية .[1]**
- **الحكمانية في ظروف خاصة :ويشمل العمل مع الدول التي تواجه أزمات والدول المعرضة للأزمات لمحاولة منع حصولها أو التعامل معها وإدارتها بعد وقوعها .**

2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية * : ركزت المنظمة على الأبعاد الثلاثة للحكم الراشد إذ ترى أن الحكم الراشد هو" استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع ، مع العمل على تسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ." [2]حيث تطرق إلى علاقة الحاكم بالمحكوم بصيغة تشاركاتية مع المجتمع المدني ،ومحاولة خلق رشاده اقتصادية بتهيئة أجواء استثمار اقتصادي ملائم ما ينعكس على المجتمع.

---

[1] - أسيا بلخير ، مرجع سابق ، ص. 40 .

* - منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية هي :منظمة مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية و اقتصاد السوق الحر . نشأة سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الاروبي التي يتزعمها الفرنسي روبير ما جولين بعد فترة امتدت عضويتها للدول غير الاروبية ، وسنة 1960 تم تصليحها لتكون Oecd

[2] - يوسف زدام ، مرجع سابق ، ص.18.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ثالثا : التعاريف الأكاديمية : فيما يخص التعاريف الأكاديمية لمفهوم الحكم الراشد نجد :

1- التعاريف الغربية :

أ- تعريف باجناكسو (pajnakson) : "الحكم الراشد يسعى لتنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة " فهذا التعريف غير شامل فقد أهمل الإشارة لعملية الربط بين الجوانب السياسية والإدارية .

ب - تعريف D. kaufman. Art Kraay et pablo zoido - laba تم تعريفه في مقال منشور لهم بعنوان"تسيير الشؤون العامة وتقويم العمل" في مجلة " finanaces et developpement في جوان 2000 ، على أنه: " جملة التقاليد والمؤسسات الموجهة لممارسة السلطة في الدولة ". وحسب الباحثين فإن التقاليد والمؤسسات تتمثل في :

- **عمليات الحكومة المختارة .**
- **قدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة ، ورسم وتطبيق السياسات .**
- **احترام المواطنين والدولة للمؤسسات المسيرة ولأنواعها الاقتصادية والاجتماعية [1].**

ج- تعريف مورتن بوس Marten pouce:الحكم الراشد وأسلوب الحكم يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة، ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام ، يعتبر هذا التعريف من بين التعاريف التي ركزت على التطرق إلى عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في تعريفه، أي يرى أن مجمل السياسات العامة هي علاقة تأثير وتأثر بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية [2].

---

[1] - أسيا لخير ، مرجع سابق ، ص43.

[2]- عنترة بن مرزوق ، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية ، الملتقى الوطني حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، يومي 12و 13 ديسمبر، 2010،ص 57 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1-التعاريف العربية :

أ- تعريف نادر فرحاني: اعتبر أن الحكم الراشد هو "نسق المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، وتربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس. [1]

ما يلاحظ حول هذا التعريف أنه يركز عل محور تلبية حاجيات العميل أي كيفية إرضاء العميل مع الاهتمام بالوضع القائم عن طريق توفير طرق ووسائل الرقابة والمساءلة، مع إغفاله تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك.

ب-تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد: أشير لمصطلح الحكم الراشد في قانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة،في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ الأولى في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه :"الحكم الذي تكون بموجبه الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن،وتعمل في إطار المصلحة العامة في إطار الشفافية ،" كما تحدث عنه في المادة 11 في نفس القانون في أطار تسيير المدينة ،حيث تحدث عن ترقية مفهوم الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق :

- **تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال وسائل الحديثة .**
- **توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة .**
- **توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها .** [2]

ويمتاز الحكم الراشد بالعديد من الخصائص والمقومات منها ماتم ذكره في المفاهيم الخاصة بالحكم الراشد ومنها ما وضعه الخبراء والمحللون في مجال التنمية وسنتعرض لهذا الأمر من خلال المطلب الموالي .

---

[1] **- نفس المرجع ، ص 57.**

[2] **- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06ـــ06 للقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، المطبعة الرسمية، 2006 /03/ 12 ص16.**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثاني: مقومات الحكم الراشد

يعتبر الحكم الراشد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية،وتستند إليه التنمية لتكون أكثر فعالية،وايجابية، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم المقومات والمرتكزات التي يقوم عليها الحكم الراشد.

الفرع الأول: خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح:(Poor Gouvernance)

إن التطرق إلى خصائص الحكم الراشد يدفعنا في بادئ الأمر إلى محاولة التعرف على خصائص الحكم غير الصالح، حتى يتسنى لنا المقارنة بين الاثنين والتعرف على طبيعة، ومقومات الحكم الراشد.

1- أول خاصية له هو الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والمال الخاص، ويكون لديه منحنى دائم لاستخدام الموارد العامة أو استغلالها لمصلحة خاصة.

2- وهو الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق القوانين بصفة تعسفية، ويعفى المسئولون أنفسهم من تطبيق القوانين .

3- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية، والإجرائية، أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

4- هو الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أومغلقة ، وغير شفافة للمعلومات ، ولعمليات صنع القرار بصفة عامة، وعمليات وضع السياسات بصفة خاصة .

5- هو الحكم الذي يتميز بانتشار الفساد وثقافته، في أوساط أصحاب القرار والمواطنين. 6- هو الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو هدر الموارد المتاحة وسوء استخدامها [1].

---

[1]- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2003) ، ص.ص. 13- 14 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

6- وأخيرا هو الحكم الذي يتميز بانعدام شرعية الحكم، وضعف ثقة المواطنين به، وهو ماقد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان، وسيادة التسلط [1]

الفرع الثاني: متطلبات قيام الحكم الراشد:

هناك العديد من المتطلبات التي يقوم عليها الحكم الراشد، ولعل أهمها هي: احترام حقوق الإنسان، وتوافر الديمقراطية كأساس قاعدي لبناء دولة الحق والقانون، وأخيرا التنمية كأساس اقتصادي مرتبط بتحقيق حاجات الإنسان المادية وغير المادية. [2]

1-حقوق الإنسان: حيث لاجدال أن حقوق الفرد في المجتمع الديمقراطي عديدة إلى حد يعسر حصره إلا أن المختصين اتجهوا إلى تقسيمها إلى ثلاث أصناف متكاملة :

- حق الإنسان في سلامة بدنه وانعتا قه.
- حقه في الحفاظ على كرامته وعرضه.
- حقه في حماية أملاكه وكسبه [3].

وكل هذه الحقوق ماهي إلا سبيل لنيل العيش الكريم، مما يسهل إرساء نظام ديمقراطي ورشيد، يتأتى من شعور الأفراد بامتلاكهم لأبسط حقوقهم الفردية، ونجد أن الشريعة الإسلامية لم تتخذ من حقوق الإنسان مواعظ أخلاقية، بل أوامر تشريعية لضمان تنفيذها، وهذا لم تصل إليه نصوص " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"،و" الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان " التي بقي الكثير منها على مستوى التوصيات الأدبية ولا ضامن لتنفيذها.[4]

---

[1]- نفس المرجع ، ص.14 .

[2] - وليد خلاف، مرجع سابق، ص.41.

[3] - علي الشواربي، حقوق الإنسان -الجيل الأول - (تونس : مركز الدراسات القانونية، د.س.ن) ، ص.30.

[4] - التهامي نقرة، حقوق الإنسان، (تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1985) ، ص. ص.101 – 102 . .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

كما أن الشريعة الإسلامية بكل ماحتوته من مبادئ وقيم، جاءت لتحفظ الحقوق الأساسية والثانوية للأفراد، ونظرت إليها على أنها حقوق للآدميين مستمدة من إرادة الله سبحانه، وحكمته وتشريعه، وتفضله عليهم .[1]

2-الديمقراطية: حيث تقوم على أساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة، وذلك إما مباشرة أو من خلال النواب، أو باشتراك الشعب مع هؤلاء النواب في ذلك، وعليه فالديمقراطية هي مرحلة متقدمة من مراحل الحكم تهدف إلى ممارسة السلطة لصالح الشعب . [2]

وبذلك فان الديمقراطية لاتسعى إلى تحقيق ممارسة الشعب للسلطة، ولا تتعدى ذلك إلى محاولة انجاز أهداف اقتصادية أو اجتماعية، لرفع مستوى معيشته، أو تحقيق قدر معين من الضمانات للطبقة الكادحة . [3]

وعليه فهناك علاقة مترابطة ومباشرة بين الديمقراطية والحكم الراشد، إذ أن الديمقراطية تتطلب كلا من الحق بالاختلاف وقبول الجميع بمثل هذا الاختلاف، والأساس أن يتم الاعتراف بهذا الاختلاف، والحكم الراشد يوفر لنا العديد من الوسائل لتحقيق هذه الغايات.[4]

3-التنمية: حيث ظهر مفهوم الحكم الراشد وتوافق مع تطور مفاهيم التنمية، وتغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي، إلى التركيز على التنمية البشرية المستدامة، أي الانتقال من رأس المال البشري إلى رأس المال الاجتماعي، وصولا إلى التنمية الإنسانية، واقترن هذا التطور في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

---

[1] - حجيلة رحالي ،« حقوق الإنسان وحرية ممارسة الشعائر الدينية في ظل الحكم الراشد »، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 23، (نوفمبر)، 2011، ص. 171 .

[2] - سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، (مصر: د.د.ن ،2007)، ص.190.

[3] - عبد الغني عبد الله البسيوني ،النظم السياسية ، ط.4 ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2002) ، ص.204 .

[4] - امين عواد المشاقبة ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد – إطار نظري - ، (الأردن : دار الحامد ، 2012) ، ص.73.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان، وبهذا المعنى فان تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين.[1]

الفرع الثالث: مرتكزات ومعايير الحكم الراشد:

1-يقوم الحكم الراشد على ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

- الأساس الأول: ويتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم.
- الأساس الثاني: حيث تظهر هذه الأزمة عجز وفشل الأشكال التقليدية في الأداء العمومي.
- الأساس الثالث: ويتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر موائمة للمعطيات الحالية.

فالحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، وترقية حقوق الإنسان وسط قوة القانون .

2- أما بالنسبة لمعايير الحكم الراشد فتتمثل في:

- إقامة دولة الحق والقانون.
- ترسيخ الديمقراطية الحقة.
- التعددية السياسية والرقابة البرلمانية .
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة .
- المحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية.
- وأخيرا حرية التعبير وحرية الرأي .[2]

---

[1]- حسن كريم ، مرجع سابق ، ص . 10.

[2]- فؤاد جدو ، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر ، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2008 ، ص.07.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ولابد في الأخير من الإشارة إلى أن هذه المعايير والمرتكزات تختلف وتتنوع باختلاف الرؤى والمدارس وخصوصيات كل بلد يمكن أن تطبق فيه معايير الحكم الراشد.

الفرع الرابع: الاستراتيجيات المحددة لملامح الحكم الراشد: هناك العديد من الاستراتيجيات المحددة لملامح الحكم الراشد ويمكن إجمالها فيما يلي :

1-البعد المؤسسي: حيث يضمن ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، وتوفر كل من الشفافية والمسائلة تستدعي إرساء دعائم ثم هياكل مؤسسية تتواءم ومرحلة التحول الديمقراطي لأي دولة .

2-البعد الاقتصادي وتحسين مستوى الأداء : لايجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات حسم الحكم كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات الأداء الاقتصادي .

3-علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد: حيث تعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني، أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة احد الشروط الأساسية للتنمية.

4-دور الفاعلين في دعم الشفافية والمساءلة: حيث تشير الاستراتيجيات الحالية للتنمية إلى موقع هام لدور الفاعلين في رسم وتحديد معالم المسار التنموي، وبطبيعة الحال يتضح هذا الدور جليا في دول العالم الثالث من خلال دعم هؤلاء الفاعلين لبعض التوجهات التي تدعم مقولات وآليات الحكم الراشد بصفة عامة في هذه الدول، وذلك عبر مساعدات اقتصادية تقدمها لها المؤسسات، والوكالات الدولية، والحكومات الأجنبية. [1]

[1] - الأخضر عزي وغالم جلطي ،« قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد »، على الموقع :
www.ulum.nl ، 2015/03/23، 10:10 ، P.08.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرع الخامس: أبعاد الحكم الراشد: يقوم الحكم الراشد على مجموعة من الأبعاد المترابطة مع بعضها البعض، فهناك من يمثلها في البعد السياسي، والبعد التقني أو الإداري، وأخيرا البعد الاقتصادي والاجتماعي، وهناك من يضيف بعدا آخر وهو البعد القانوني .

1- البعد السياسي: وهو يرتكز أساسا على طبيعة السلطة السياسية، ومدى شرعيتها من حيث التمثيل،[1] ويقوم على حكم القانون، والمساواة، والمساءلة، وهي ثلاث عناصر أساسية تشير إلى البعد السياسي للحكم الراشد،[2] ولا يمكن أساسا تصور وجود رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على التمثيل والشرعية، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الايجابي بين الطرفين، مما يحقق التعاون والانصراف إلى خدمة الصالح العام، وهناك مجموعة من المحددات الواجب توفرها من خلال هذا البعد وتتمثل في :

- تعتبر الانتخابات البعد الإجرائي للديمقراطية، وآلية مساهمة المواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، فالانتخابات الحرة النزيهة تبين أن السلطة السياسية تستمد من الشعب كما تعتبر وسيلة رقابة فعالة .

- كما تقاس الممارسة الفعلية للسلطة من خلال مستوى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، من خلال الميكانيزمات الانتخابية من جهة، وكذا الإمكانيات المتاحة للجماعات والمجتمع

المدني من خلال الحصول على المعلومات، ويتعين بالتالي الإعلام القيام بهذا الدور .

- الدولة الحقوقية التي تفرض ليس فقط حقوق المواطنين والحكام للقانون، وإنما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على تطبيق القانون.

- وجود صحافة مستقلة ومنافسة قادرة على تشكيل رأي عام واع .

- وجود هيئات برلمانية منتخبة تتميز بسلطتها وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية.[3]

---

[1]- محمد غربي ،« الديمقراطية والحكم الراشد –رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية – »، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص ، 2011. ص.22.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص.110.

[3]- آسيا بلخير ، مرجع سابق ، ص.40.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي من المنظمات التي تدعم البعد السياسي للحكم الراشد وذلك بتركيزها على شرعية الحكومة، ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون [1].

2- **البعد التقني:** ويتبناه صندوق النقد الدولي بتركيزه على الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديدا شفافية حسابات الحكومة، وفعالية إدارة الموارد العامة، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص .[2]

وعليه فان البعد التقني مرتبط بعمل الإدارة العامة، ومدى كفاءتها، وهو جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين: الرشادة الإدارية، والوظيف العمومي، وهو مايقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفون لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة .[3]

3- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** وذلك لما له من علاقة بالسياسات العامة، والتأثير على حياة السكان، ونوعية الحياة والوفرة المادية والاقتصادية، وكذلك ارتباط هذا العنصر بالمجتمع المدني ومدى استقلاليته وقيامه بأدوار فعلية ومسئولة.[4]

---

[1]- سفيان فوكة ، الحكم الراشد المحلي : بحث في قيم وأدوات التمكين ، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في ،إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 12 و13 ديسمبر 2010، ص.13.

[2]- نفس المرجع ، ص.13.

[3]- نسيمة مسالي ،« الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي »، على الموقع :

www.boulemkahel.yolasite.com2015 /03/28، 12:00 ، p.02.

[4]- لطفي محمد الصالح قادري ، الآليات القانونية والتنظيمية والسياسية لتطبيق الحكم الراشد في الجماعات المحلية ، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في الجماعات المحلية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 12 و13 ديسمبر 2010، ص.23.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وعليه فهو يتعلق بالدور الايجابي والفعال للدولة من خلال تقديم الدعم المتعدد الأشكال للقطاع الخاص، وتفعيل المجتمع المدني، من خلال فسح المجال له للمساهمة في تنمية المجتمع[1].

4-**البعد القانوني:** ويتجسد من خلال الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة، ومن جهة أخرى يفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام، وعليه يمكن لهذا البعد أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة، ومن ثم توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما يسمح بتحقيق التوافق والانسجام بين كل هذه القوى السياسية والمجتمعية[2]، وهكذا تؤثر هذه الأبعاد وترتبط مع بعضها البعض في إنتاج الحكم الراشد.

الفرع السادس: خصائص الحكم الراشد: تختلف خصائص الحكم الراشد باختلاف التعريفات والهيئات التي توردها، وهي مرتبطة بطبيعة الحال بالأهداف التي تتوخاها من الحكم الراشد.

أولا -خصائص الحكم الراشد حسب المنظور الغربي: وتتمثل في خمسة عشر خاصية:

- الشرعية المؤسساتية.
- الانتخابات النزيهة والديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان.
- الانفتاح السياسي.
- سيادة القانون.
- الشفافية .
- غياب الفساد
- حيادية الإدارة (الاستحقاق).
- التسامح والعدالة.
- المشاركة الشعبية.
- الإنفاق العام لأغراض عامة .
- استقلال القضاء .
- إعلام مستقل حر و نشيط.
- المساءلة .[3]

---

[1]- يوسف أزروال ، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق – دراسة في واقع التجربة الجزائرية - ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2009 ، ص.43.

[2]- حسين عبد القادر ، مرجع سابق ، ص.34.

[3]- يوسف أزروال ، مرجع سابق ، ص.37.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وقد أشار الأستاذ (جاك بورغولت Jaques Bourgault) إلى أن خصائص الحكم الراشد تتمثل في :

- إدراك مشروعية السلطة من سلطة الشعب .

- المواطنون في مركز اهتمام صناع القرار.

- مشروع مجتمع قائم على سماع المواطنين .

- التكيف السريع للإدارة العامة مع احتياجات المواطنين [1].

أما الأستاذ (كوفمان Kaufmann) وزملائه سنة (2003) تتمثل خصائص الحكم الراشد في:

المحاسبة، المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، نوعية التنظيم الاقتصادي، حكم القانون، التحكم في الفساد.

ثانيا - حسب المؤسسات الدولية :

1- منظمة الإدارة العامة ببريطانيا: يتضمن الحكم الراشد الخصائص التالية :

المساءلة، الديمقراطية، الحريات الأساسية، مكافحة الفساد، توصيل الخدمات للجميع، ضمان الحقوق والأمان.[2]

2- حسب تقرير التنمية العربية سنة (2004) : وتتمثل في :

- صيانة الحريات ضمانا لتوسيع خيارات الناس .

- يقوم على المشاركة الشعبية الفعالة مع التمثيل الشامل لحقوق الإنسان .

- يقوم على المؤسسات بامتياز ، وتعمل مؤسساته بكفاءة وشفافية .

---

[1]- نفس المرجع ، ص.37.

[2]- آسيا بلخير ، مرجع سابق، ص.50.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- سيادة القانون المنصف والعادل والحامل للحرية لكافة الناس[1].

- يسهر على تطبيق القانون وتنفيذ أحكامه من قبل السلطة التنفيذية .[2]

3-حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما حدده المنظرون: وذلك نظرا لاشتراكهم في نقاط عديدة:

أ- **المشاركة:(Participation) :** وتشير إلى حق كل من الرجل والمرأة في إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرارات بصفة مباشرة أو من خلال مجالس منتخبة .

ب-**حكم القانون :(Rule of Low):** أي سيادة القانون على الجميع [3].

ج -**الشفافية: (Transparency):** حيث تكون الأفعال والقرارات مفتوحة للفحص من قبل إدارات أخرى معروفة كالبرلمان، والمجتمع المدني، وأحيانا من قبل مؤسسات خارجية كالمنظمات الدولية التي تلعب دور الرقيب.[4]

د-**الاستجابة: (Rresponsiveness):**وهي أن تسعى جميع الأجهزة في الدولة إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء، والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها إلى درجة الشفافية وتوافر الثقة بين مختلف الهياكل والأجهزة في الدولة [5].

---

[1]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي ، (عمان : المطبعة الوطنية ، 2005) ، ص.ص ، 58-59.

[2]- نفس المرجع ، ص.59.

[3]- ليلى بن عيسى،« الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد »، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد14 ،2013، ص.203.

[4] - مراد علة ، الحوكمة والتنمية البشرية – موائمة وتواصل - ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر – واقع وتحديات - ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 16 و17 ديسمبر 2008 .ص.25.

[5]- بومدين طاشمة ،« الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر » ، مجلة التواصل ، العدد 26 ، (جوان) 2010، ص.32.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ه- العدالة والمساواة (Equity): وترمز إلى ذلك التكافؤ الذي يجب أن يتوفر بين الرجل والمرأة، لاسيما من حيث تكافؤ الفرص من اجل تحسين أوضاعهم، وتحقيق ارتقائهم الاجتماعي.

و- الكفاءة والفعالية:(Effectiveness and Efficiency): وتعني ضرورة التزام المؤسسات عند تنفيذ مشاريعها أن تقدم نتائج تتفق وحاجات المواطنين.

ز- المساءلة: (Accountability) : وفق هذا المبدأ فان صناع القرار في الحكومة أو القطاع الخاص، أو المجتمع المدني، يخضعون للمساءلة وتختلف هذه المساءلة حسب المؤسسات وحسب مصدر القرار داخلي أو خارجي.

ح- الرؤية الإستراتيجية: (Strategic Vision): وترمز إلى النظرة التي يطمح إليها صناع القرار، والقادة، والشعب، من خلال الالتزام بالحكم الراشد[1]، إذ يجب أن يمتلك هؤلاء آفاقا واسعة وبعيدة المدى عند تطبيق الحكم الراشد.

المطلب الثالث: فواعل الحكم الراشد:

يتضمن الحكم الراشد ثلاث عناصر رئيسية وهي(الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص.)

الفرع الأول:الدولة: إن أصل كلمة دولة كانت قديما تعني أو تدل على مجتمع فيه طائفة تحكم وأخرى تطيع.

إن مصطلح الدولة مشتق من الكلمة اللاتينية **(statvask)** وما يقابلها في اللغات الاروبية الأخرى **(stato)**، بالإيطالية و **(staat)** بالألمانية، **(estado)** بالاسبانية، و**(state)** بالانجليزية ز التي تشير إلى حالة من الاستقرار والدوام، أما في اللغة العربية فهي مشتقة من دال، يدول وهو يشير إلى معنى التوقيت والزوال [2].

---

[1]- ليلى بن عيسى، مرجع سابق، ص.ص ، 203-204.

[2]- مليكة فريمش ، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر ،مدكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011/2012، ص.38.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم

« ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما أتاكم الرسول ..... » .[1]

هذا عن المعنى اللغوي، أما اصطلاحا فيمكن القول أنه ليس من السهل تقديم تعريف محددا للدولة، فقد عرفت الدولة بأنها : "الهيئة التي تسير شؤون المدينة وهي الضامنة للنظام سواء كان سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، والتي تقوم أيضا بإدارة الجماعات على مستويات مختلفة كتسييرها للمؤسسات العسكرية والبوليسية."[2]وبالتالي فالدولة هي التي تعمل على توفير المناخ المناسب الذي يساعد على توزيع الوظائف وتجسيد مبدأ تقسيم العمل.

كما يوصف مصطلح دولة "جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية، تمارس تنظيما مستمرا وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذي يعيشون عليها كما تحتوي على كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها [3]."و قد ركز هذا التعريف على العناصر الرئيسية المكونة للدولة (الشعب، الإقليم، السيادة) والتي تقوم بممارسة سلطاتها في إطار ما يسمح به القانون.

عرفها الأستاذ فؤاد العطار بأنها: " ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستمرة ويخضعون للنظام السياسي"،[4] حيث ركز على الجوانب السياسية والقانونية مع التركيز على عنصر السكان وتمتعهم بصفة الدوام والاستمرارية.

فيما يخص الفرنسي كاري دي ماليبرج (carre de mailarge) ،فقد عرف الدولة بأنها :""مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم معين، يعطي جماعة معينة فيه سلطة

---

[1] - القرآن الكريم ،سورة الحشر أية 07.

[2] -Philip alzecassi ;le role de l'état dans la vie economique et sociail (،paris ،edition elipe، 1996) ، p. 11.

[3] - أحمد وايد ،الدولة بين نظريات التحديث و التبعية ،(القاهرة :دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع ،2006) ص . 15.

[4] - فؤاد العطار ،النظم السياسية و القانون الدستوري ،(القاهرة :دار النهضة العربية ،1975) ص. 24.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

عليها تتمتع بالأمر و الإكراه"".[1] وبالتالي يمكن اعتبار أن الدولة هي المؤسسة السياسية التي تؤدي تكوين علاقات بين كافة أفراد المجتمع، من خلال تنظيمات وخطط متطورة .

وأيضا الدكتور عثمان الرواف والدكتور محمد الحلوة في كتاب "مبادئ علم الساسة " فقد عرفت الدولة على أنها :" كيان سياسي وقانوني منظم يتمثل في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه عليها، تتمتع بحق استخدام القوة" .[2] وعند الحديث عن أركان الدولة باعتبارها الصورة الحديثة للمجتمع السياسي يبرز الاتفاق بشأن العناصر التالية : الشعب، الإقليم ،السلطة السياسية .

إذن الدولة لا توجد إلا بوجود نظام متكامل يساعد توفير البيئة الملائمة التي تساعد القيام بالنشاطات من أجل الوصول للهدف المشترك، لذلك يمكن أن نعتبر الدولة أحد أرقى أنواع المجتمعات.

أما فيما يخص عملية ممارسة الحكم فيتجسد ذلك من خلال السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) والتي لها تأثير كبير داخل على الدولة.[3]

السلطة التشريعية : وهي السلطة المتمثلة بمجالس الشعب، [4]وتنتخب من طرفهم و يكونوا ممثلين لمجموع أراء الشعب ومهمته تقديم القوانين الصالحة لأجل تقدم و رفاهية شعوبهم، قد سمي أحيانا بالبرلمان أو الجمعية أو المجلس، وعن طريق النواب تكون الأمة مسيطرة على مقدار نفسها وإدارة شؤونها ، لذلك يجب تشكيل لجان برلمانية مختلفة.

لتسهيل عمل البرلمان وذلك حسب النظام الداخلي للبرلمان مع مراعاة الاختصاص في عمل اللجان[5].

---

[1]- نعيم إبراهيم الطاهر ، إدارة الدولة و النظام السياسي الدولي ، (عمان : عالم الكتب الحديث ،2010) ،ص . 46.

[2] - حليمة بومزبر ، الديمقراطية المحلية و دورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،فرع الرشادة و الديمقراطية ، جامعة منتوري - قسنطينة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2009 /2010 ص. 46.

[3]- نزيه رعد ،القانون الدستوري العام ،(لبنان : المؤسسة الحديثة ،2011) ، ص. 11.

[4]- محمد أبو سمرة ، الإعلام و السلطات الثلاث ،(الأردن : دار الراية للنشر و التوزيع ،2011) ،ص77

[5]- نعيم إبراهيم الطاهر ، مرجع سابق ، ص.19.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

السلطة التنفيذية: تعتبر أداة سخرت لتوفير مصالح الأفراد وبالتالي فهي خادمة راعية لمصالحه، وهذا الأمر مطبق على كل أجهزة الحكومة وكل أعضاءها كونهم موظفين، وعل ذلك فإن المؤسسات الحكومية تعمل عل توفير وقضاء حاجيات الأفراد وإرشادهم، لذلك يتوجب على الحكومة القضاء ومحاربة كل العناصر المفسدة واتخاذ التدابير والإجراءات الصادرة عن السلطة القضائية طبقا لما ينص عليه الدستور والقوانين لتحقيق العدل ومراعاة حقوق الإنسان .

السلطة القضائية: هي السلطة الثالثة التي تحكم المجتمع وتسير الدولة، تمارس أعمالها في إطار القانون، تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات، وتضمن للجميع وكل فرد المحافظة والتمتع بالحقوق الأساسية وتقوم المهمة الأساسية لهذه السلطة على تجسيد مبدأ العدالة والمساواة وجعل كافة الأفراد سواسية أمام القانون، فهذه الأخيرة تتولى مسؤولية تفسير القوانين، إصدار الأحكام في أي خلافات تنشب بين المواطنين أو بين السلطة التشريعية والتنفيذية، كما يعمل القضاء بشكل مستقل ولا يعني الاستقلال أنهم يستطيعون اتخاذ القرارات بناء أهواء شخصية، كما يجب أن تكون أحكامهم القضائية عادلة ومنصفة ومستندة للحجج القانونية وفقرات الدستور ذات صلة، كما أن السلطة القضائية متمثلة بالمحاكم بأنواعها الدينية والنظامية.[1]

السلطات المحلية: إن تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة المتمثلة في اللامركزية، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق الحكم الراشد فيشعر الإنسان أنه صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى، كم يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقتها ببعضها البعض وعلاقتها بالسلطة وهم الأقدر عل تحديد الأهداف وصياغتها والعمل على تحقيق المشاركة.[2]

وبالتالي فالسياسات التي يدرسها الحكم الراشد يجب أن تكون ممنهجة وتلبي مصالح واحتياجات المواطنين مع السير قدما لتحصيل التنمية والخروج من الأزمة المسماة اللاتنمية.

---

[1]- محمد أبو سمرة ، مرجع سابق ،ص.77.

[2]- نصر الدين لبال ، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص جماعات محلية و إقليمية ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة – كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011/2012 ،ص.12.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لذلك فإن الدولة تعد القاعدة الرئيسية والفاعلة والملمة بمختلف المشاريع بتعدد جوهرها اقتصادي، سياسي،ثقافي، اجتماعي، فهي تناقش وتجرب تحت مظلة سلطتها أعداد كبيرة من الإجراءات والتعديلات الايجابية .

الفرع الثاني: المجتمع المدني (civil society)

أولا: تطور مفهوم المجتمع المدني: بدأت فكرة المجتمع المدني كفكرة سياسية استعملت من قبل النشيطين أنصار الحرية كشعار للديمقراطية (democracy) والحقوق المدنية (civil right) من قبل المجموعات السياسية المختلفة، حيث حاول الماركسيون بناء نظرية اجتماعية حركية من خلال المفهوم، كما استخدمت أيضا من قبل الباحثين لتحسين برامجهم.[1]

إذا يعود تداول الفكرة المعبرة عن المجتمع المدني إلى عصور التنوير(le siecle lumieres) ويعود تاريخ أول إصدار عن المجتمع المدني إلى عام **1767**م، الذي كان من تأليف القسيس الاسكتلندي والفيلسوف الأخلاقي أدم فيجرسون، في أول مقالة عن تاريخ المجتمع المدني ، (essayon history of civil society)يتحدث عن المجتمع المدني بصفته اتجاها فكريا منشودا ينبغي أن يتوغل ويتخلل في جميع جوانبه ويتخلل في جميع جوانبه.

بعد ذلك تمت الإشارة إلى المصطلح من طرف ألكسييس دي ثوكفيل (alexis de Tocqueville) في كتابه الشهير عن "الديمقراطية في أمريكا"[2]، والمفكرين أمثال جون لوك (johon locke)*، وشارل مونتيسكيو (charle Montesquieu)كان لهم الفضل في اتساع وشيوع المفهوم حيث طرحت مجموعة من التساؤلات من طرف هؤلاء المفكرين، حول الطريقة أو الكيفية التي تسمح وتساعد الأفراد على التعايش في ظل جماعات موحدة ومتلاحمة يسودها التعاون والشراكة وتحكمها قواعد وأسس العدالة الاجتماعية والتسامح .[3]

---

[1]- رشيد حميد عبد الوهاب ،التحول الديمقراطي و المجتمع المدني ،(القاهرة : دار الفكر للنشر و التوزيع ،1999) ،ص. 88

[2]- عبد الجواد عادل علا ، المجتمع المدني و العدالة (القاهرة : مكتبة الأسرة ،2010) .ص . 59

* - جون لوك(john locke)فيلسوف انجليزي و لد سنة 1805م و توفي 1859 م

[3] Frie delbaiber , ou ‘est ce que la socite civil ?,(France ،universite heine ; dusseldrof ،2009)، p.20.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

يطلق مصطلح المجتمع المدني على مختلف الهيئات والتنظيمات على اختلاف توجهها الثقافي، السياسي والاجتماعي، والتي تكون متميزة بصفة الطوعية، تمثل مصالح المجتمع وتكون بمثابة همزة وصل بين القاعدة والقمة أي المواطن والدولة، كما يفترض أن تعمل بعيدة ومستقيلة عن حكم الدولة.

يعبر المجتمع المدني عن المساحة التي تكون بين الفرد والدولة لذلك يمكن أن يقتصر التعريف على المنظمات التي تضع في أجندتها بندا أساسيا حول السياسية العامة، ومحاولة التأثير عليها، فلا يزال مصطلح المجتمع المدني، غير محدد على نحو دقيق فأحيانا نحن نتحدث عنه ونستخدمه، ولكن كل منا يقصد أمرا مختلفا، وعلى النطاق العربي فإن المصطلح يثير التباسا كبيرا وتعارضا شديدا بين التوقير والتحقير والتأييد والتنديد بين فريقي التنوير والتشهير أو التقديس والتدنيس ،[1] فالمجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان، ذائدا عن مصالحه الشخصية، وكذلك عن عالمه الخاص متحولا إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية، يضع في مقابل ذلك الدولة التي تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريبا بينهما فبالنسبة لريموند هينيوش (remod hunwoch) فإن المجتمع المدني هو:" شبكة الاتحادات طوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت التي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربط الدولة وسلطتها ."[2]

أما ستيفن ديلو (setven delue) فيعرفه بأنه:" الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، يشير إلى حيز مستقل يوفر للأفراد حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها التجمعات المختلفة ويستطيع الإفراد الانضمام إليها ."[3]

---

[1] - محمد الشرقاوي ، المجتمع المدني الوجه الأخر ، (بيروت : دار وائل للنشر و التوزيع ، 2008) ،ص . 33.

[2]- الحبيب الجنحاني ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، (تونس : الشركة التونسية للنشر و التوزيع ، 2005) . ص. 27

[3] - عبد السلام اللاوي ، دور المجتمع المدني في بناء الأمن ألهوياتي في العالم العربي ، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/2011 ، ص. 19.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

فنخلص إلى أن المجتمع المدني هو: مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة و المستقلة عن الدولة ، تشغل المجال العام وتقع مابين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، خدمة ودفاعا عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي يعني أن المفهوم مرتبط بثلاث أشياء:

الأول: القيم كمنظومة الحرية والكرامة ومنظومة المساواة ومنظومة العدالة .

الثاني: على مستوى الدولة منظومة الحكم الدستوري، إدارة الأمة وقيام الحكومة على السلطات الثلاث.

الثالث: على مستوى المجتمع التجمعات الأهلية التي تنشأ عل أساس مدني كجمعيات القضاة وأساتذة الجامعة والمحاميين والإعلاميين والعمال وغيرها، و يمكن تحديد شروط تكوين مؤسسات المجتمع المدني فيما يلي: [1]

- **أن تكون منظمات مدنية وغير حكومية .**
- **أن تكون منظمات غير إرثية، أي العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة .**
- **أن تكون منظمات طوعية، أي الانتساب يكون لاختيار واع حر .**
- **أن تكون منظمات غير ربحية، وهذا ما يميزها عن القطاع الخاص .**
- **أن تكون منظمات حداثية، وذلك ما يميزها عن المؤسسات التقليدية .**
- **أن تكون منظمات ديمقراطية تعددية قابلة للاختلاف .**

كما تتميز منظمات المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص نذكر:

- **الفعل الإرادي الحر .**
- **الركن الأخلاقي والسلوكي وذلك ينطوي على القبول والاختلاف .**
- **الاستقلال عن الدولة .**
- **التجانس.**

ومن أهم أهداف المجتمع المدني:

- **دعم المشاريع وخطط التنمية بحيث تكون شريكا للدولة في تنفيذها .**

---

[1] - دون مؤلف ، ثلاثية المجتمع المدني ، (الأردن : الدار العربية للعلوم ،2004) ، ص. 43.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- السعي من أجل المواطنة المتساوية والكاملة دون تمييز بسبب اللغة الدين .
- العمل عل بناء قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم و تدريبهم .
- تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية و الجماعية .
- اقتراح قوانين وأنظمة وتقديمها للبرلمانات و الجهات الشرعية والحكومات .[1]

الفرع الثالث: القطاع الخاص: تعتبر الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية، مع العمل على مسايرة معظم التحولات والتطورات الحاصلة إلا أنها ليست الوحيدة والرائدة وإنما بمعية قوى أخرى .

أولا: أسباب الاعتماد وتبني القطاع الخاص: إن نظام السوق هو محصلة لتطور اجتماعي بطيء ومتدرج وتاريخ طويل من التجربة والخطأ كم أنه في تطوره ليس نوعا من الفوضى في ظل غياب السلطة، بل هو محصلة لتفاعلات مشتركة بين المنتجين والمستهلكين، مما جعل السوق يتميز بأنه تنظيم دقيق للعلاقات الاقتصادية، بل ذلك ساهم وشجع على ضرورة التوجه نحو القطاع الخاص. [2]
ومن أبرز الأسباب المساعدة نحو تبني واعتماد القطاع الخاص نذكر منها:

- الفشل الذي عانت منه الدولة في تسيير وقيادة عجلة التنمية نظرا لنقص مواردها .
- كثرة المشاكل المالية والإدارية والتنظيمية الذي يعاني منها القطاع العام .
- تفاقم مشكل المديونية الخارجية ومعاناة ميزانيتها وعجز ميزان المدفوعات .
- ظاهرة الفساد في الإدارة الحكومية، وأكثرها انعدام المثل الأخلاقية، والوازع الديني.
- ضرورات الخاصة التي تحتاجها التنمية الدولية و ضغوط الممارسات من قبل المنظمات الدولية.[3]

لذلك يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه:" الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحر المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة "

---

[1] - عبد الحسين شعبان ، مرجع سابق ، ص.35.

[2] - عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة و أثرها على التنمية في الدول النامية ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004) ، ص.49.

[3] فالح أبو عامرية ، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية ،(عمان : دار أسامة ،2008) ، ص .70.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وأيضا عرفه البعض بأنه: قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة." وبناءا على التعاريف المذكورة يمكن اعتبار القطاع الخاص ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يعتمد عن الملكية الخاصة.

ثانيا : خصائص القطاع الخاص: يتميز القطاع الخاص بمميزات نذكر منها: السرعة والانجاز والإبداع : حيث يرون أن تدخل الدولة بشكل مباشر في الإنتاج يؤدي إلى إعاقة القوى البشرية داخل الوحدات الاقتصادية العامة، وبهذا فالدولة سلمت المشاريع الصناعية وغير الصناعية الناجحة إلى القطاع الخاص.[1]

خاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة، أي عدم وجود البيروقراطية المعرقلة للتسيير بعكس القطاع العام والذي بطئ في حركته ومبادرته لأنه يخضع لتخطيط مركزي .

كما يرتبط نجاح القطاع الخاص بتوفر مجموعة من المتطلبات نذكر منها :

- وضوح الهدف الخاص بالقطاع الخاص وهو الهدف الخاص بالربح الأقصى .
- توظيف العدد الضروري من العمال على خلاف القطاع العام الذي يوجد فيه فائض .
- التوسيع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب أي للقطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز

وقد لقي القطاع الخاص دعما تشجيعيا من طرف الدولة، بل كان في كثير من الأحيان تقوم بتوفير رؤوس أموال والمواد الخام التي تساعد على الأداء الفعال للقطاع الخاص.[2]

---

[1]- صباح لمزاود ، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع ، تخصص علم اجتماع ، جامعة منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، 2004/2005 ، ص. 22.

[2]- نفس المرجع ، ص.23.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية:

في إطار العولمة وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية، تسعى الدول جاهدة وأكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد حلول لمشاكلها، ولان التنمية الاقتصادية أصبحت ضرورة في عالم اليوم، نظرا لقدرتها على إحداث تحولات هيكلية وتكوين قاعدة ازدهار ثابتة، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مسألة التنمية الاقتصادية وما تحتويه من طرق وأساليب ومقاييس وغيرها، والى مختلف النظريات التي طرأت على هذه العملية سواء في العالم النامي أو المتقدم .

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها:

للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة في عالمنا اليوم، وهو مادفع بالعديد من المفكرين إلى محاولة تعريفها وتحديد خصائصها ومعوقاتها.

الفرع الأول: تعريف التنمية:

التنمية لغة: هي النمو، أي ارتفاع الشيء من موضع إلى أخر، ومن الناحية المالية تعني الزيادة والكثرة.

وفي اللغة الانجليزية فتأتي من المصطلح (Développement)، من الفعل (To develop) بمعنى: يوسع، ينمي، ينشئ، كما يرمز إلى ذلك التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي [1].

أما عن جذور هذه الكلمة فنجد أنها شاعت غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعا، والتي كانت تسعى إلى تحسين أحوالها، أو مايعرف (بنظرية التنمية)، وذلك في مجموعة كتابات غير متكاملة ولا متناسقة، كتبها عدة مؤلفون غربيون بغية سد الفجوة بين الدول التي اكتملت تنميتها Developed، وتلك التي مازالت دون التنمية Under Developed ومع ذلك لم يتم الاستقرار على مصطلح واحد، فسرعان ماظهر مصطلح النمو ثم

---

[1]- نصر عارف ،« مفهوم التنمية الاقتصادية »، على الموقع:

www.islamonline.net 2015/03/22، 18:00 ،p.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

النمو الاقتصادي، ثم التحقت بالكلمة مجموعة من الأوصاف كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

الفرع الثاني: مفاهيم لها علاقة بالتنمية: هناك العديد من المفاهيم التي ترتبط بالتنمية، منها على سبيل المثال لاالحصر: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التضخم، الناتج القومي الإجمالي

1-التنمية المستدامة: Sustainable Développement حيث يعرف (تقرير بروندلاند) **Brundtland Report**، التنمية على أساس أنها التغير المنشود المبني على أهداف اجتماعية، بينما عرف التنمية المستدامة على أنها القضاء على الآثار السلبية للنشاطات الإنسانية على البيئة.

وهي أيضا تلك الجهود المتواصلة والممتدة في الزمن والهادفة للاستغلال الرشيد لموارد الأجيال الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان حق الأجيال اللاحقة فيها .[2]

2- النمو الاقتصادي: إن ابسط تعريف يمكن أن يقدم للنمو الاقتصادي، هو توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها .

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي: هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات، التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

3-الناتج القومي الإجمالي: (Cross National Product) : ويشير إلى إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في إطار اقتصاد دولة ما، وبالتالي فان الناتج القومي هو كل ما يتعلق بالقيمة الفعلية الكلية لكل الخدمات والسلع المستهلكة والمنتجة في فترة زمنية معينة تصل في العادة إلى سنة.

---

[1]- عادل حسين وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، ط.3 ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،1985) ، ص.ص، 42-43.

[2]- عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية ، (الجزائر: دار الخلدونية ،2008) ، ص.ص ،88-89.

[3]- فتيحة بنابي ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعةامحمد بوقرة – بومرداس- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2008/2009 ،ص.23 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4-التضخم: وهو عبارة عن زيادة عامة في مستوى أسعار السلع في إطار الاقتصاد لدولة ما، فقد يأتي نتيجة للزيادة في عرض النقود، لغياب عامل التنافس أو نتيجة لانخفاض مستوى العرض على السلع المتاحة.[1]

5-الثقافة والتنمية: حيث أن كثيرا مايزيغ النقاش حول المسألة الثقافة، وعن أهدافها الحقيقية خصوصا عندما يصطبغ بالمصالح الاقتصادية الآنية، التي لايمكن لأي احد أن ينكر قيمتها، ودورها الفعال في عملية التنمية، ثم إن عملية التنمية تتطلب تخطيطا محكما وتصورا واضحا، والثقافة أيضا تحتاج بدورها لنفس التخطيط. [2]

الفرع الثالث: تعريف التنمية الاقتصادية: لقد اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية باختلاف المذاهب والرؤى، فقد عرفها البعض على أنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجوهرية في البنيان الاقتصادي.

وقد عرفها الاقتصادي الأمريكي (واجت ،s/waget)،على أنها: تتضمن الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية، أو التي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني.[3]

1-التنمية الاقتصادية من المنظور التقليدي والحديث:

أ-التنمية الاقتصادية بالمنظور التقليدي: كانت الاستراتيجيات التقليدية للتنمية ترتبط إلى حد كبير بفكرة التعديل المخطط لهياكل الإنتاج والعمالة بحيث يقل نصيب الزراعة في كليهما بينما يتزايد الاتجاه نحو التصنيع بقدر المستطاع والاتجاه بعض الشيء للاهتمام ببعض التعديلات مثل الارتفاع بمستويات التعليم والصحة والسكان والخدمات الأخرى.

ب-التنمية الاقتصادية بالمنظور الحديث: لقد اتجهت كتابات الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية إلى دحض فكرة ان النمو الاقتصادي هو هدف التنمية النهائي وكمعيار لقياس درجة نجاحها وأعيد تعريف التنمية الاقتصادية في منتصف السبعينات من القرن العشرين لتصحيح عملية

---

[1]- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص.90.

[2]- رضا الملولي ، رؤى عن الثقافة والتنمية ، مجلة حقائق ، العدد 643، تونس ،1998، ص.90.

[3]- طيب داودي ، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ،(القاهرة :دار الفجر ،2008) ،ص.07.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة وبالتالي أصبحت التنمية عدالة توزيع من خلال النمو الاقتصادي.[1]

2-التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي: بداية هناك تياران فكريان في الأدبيات الإسلامية حول موضوع التنمية فمن ناحية نجد الفيلسوف الكبير الغزالي والمدرسة الصوفية يعتبران ان الثروة والنشاطات الاقتصادية لايجوز طلبها والبحث عنها إلا كوسيلة للفوز والنجاة في الدنيا والآخرة ومن جهة أخرى فان معظم المفكرين والمؤلفين الإسلاميين يعتبرون ان البحث عن الثروة أمر مشروع ولا يتناقض مع الواجبات الإسلامية من اجل الفوز في الآخرة،[2]وعليه فالتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي هي العمل في الإنتاج بكافة العناصر التي تؤدي إلى عمارة الأرض التي استخلف الله الإنسان في عمارتها كما تشمل تسهيل جلب الرزق على الناس والعدالة في توزيع نتائج عملية النمو[3]،وهدف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي هو السعي لزيادة الإنتاج والتراكم وتنمية الفرد المسلم والارتقاء بإنسانيته كما أراد الله لها ان تكون في أحسن تقويم .[4]

الفرع الرابع: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: باختصار يمكن أن نفرق بينهما من خلال التطرق إلى تعريف كل من هاذين المصطلحين، حيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة في الناتج القومي، بينما تشير التنمية الاقتصادية إلى هذه الزيادة مصحوبة بتغير الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة التحويلية.[5]

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ،(عمان : دار المسيرة ، 2010) ، ص.ص.97-98 .

[2]- عبد الحميد إبراهيمي ، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي ، (لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،1997)، ص.ص.54-55.

[3]- زياد جلال الدماغ ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ، (الأردن : دار الثقافة ، 2012)، ص.143.

[4]- احمد إبراهيم منصور ، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية –رؤية إسلامية مقارنة - ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، د.س.ن) ،ص.105.

[5]-جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاوروغواي -1798 إلى 1998 - ، ط.2 ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001) ،ص .153 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ويمكن أيضا استنتاج هذا الفرق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي في المجتمع . - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لايهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لايهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: فتيحة بنابي ، مرجع سابق ، ص.04 .

الفرع الخامس: طرق التنمية الاقتصادية: سنحاول من خلال هذا الطرح التطرق إلى أهم الطرق للوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية:

1-الطريقة الأولى: التوسع في استثمار الموارد الاقتصادية: (Inerease of Available Productive Resources) :إن الموارد الاقتصادية من طبيعية وبشرية، من المقومات الأساسية للإنتاج الكلي (Basic Determinante of Total Output)، فزيادة الدخول العينية تتوقف إلى حد كبير على زيادة هذه الموارد من حيث الكم والنوع.

2- الطريقة الثانية: استغلال الموارد استغلالا أوفى: (Efficient Utilization of Resources)

حيث أن أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد في الدول المتخلفة ،هو انخفاض الكفاية الإنتاجية للموارد المستثمرة فعلا ، والواقع انه يمكن زيادة الكفاية الإنتاجية للموارد المستثمرة فعلا[1]

[1]- سعد ماهر حمزة ، التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعي –تعارض وتناقض - ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1957)، ص.17.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

والواقع انه يمكن زيادة الكفاية الإنتاجية لرأس المال العيني والأرض كما يمكن مضاعفة الكفاية الإنتاجية للعمل.

3- الطريقة الثالثة:تطوير العلاقات الاجتماعية(Changing the Socio CulturalEenvironment)

يغفل كثير من الباحثين في مشاكل الدول المتخلفة ،مسألة هامة وهي ضرورة التنسيق بين الأوضاع الاجتماعية، ومقتضيات التنمية الاقتصادية، أي التأليف بين المحيط الاجتماعي والثقافي وبين الإطار الاقتصادي(Socio Cultural and Economic Environment) [1]

الفرع السادس: مقاييس التنمية الاقتصادية:

1- **المقاييس التقليدية:** لقد كانت التنمية بصفة عامة تعني قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي (GNP).

وبالإضافة إلى هذا المؤشر استخدم الاقتصاديون مؤشران آخران هما: معدل نمو متوسط الدخل الفردي، والثاني هو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد.

2- **المقاييس الاقتصادية الحديثة:** نظرا لظهور بعض المشاكل التنموية ومعوقاتها، فقد تم صياغة مقاربة جديدة للتنمية من خلال تبني شعار: " التوزيع مع النمو"، حيث انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي: الفقر، والبطالة ،وعدالة التوزيع وكان ذلك في فترة مابعد السبعينات [2].

---

[1]- نفس المرجع ، ص.18.

[2]- سيدي احمد كبداني ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقا يد - تلمسان -كلية العلوم الاقتصادية ، 2012/ 2013 ، ص.24.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرع السابع: الجوانب الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها: إن عملية التنمية الاقتصادية متعددة الجوانب، متشابكة الأبعاد، وقد لعبت هذه الجوانب دورا محوريا في تشكيل الفكر التنموي وتطوره، وتتمثل في:

1- التركيز على تكوين رأس المال المادي كمحدد رئيسي للتنمية، مع إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية.

2- ضرورة أن يكون تكوين رأس المال على نطاق كبير، أو تطبيق ماعرف بمبدأ " الدفعة القوية ".

3- البحث عن إستراتيجية ملائمة للدفعة القوية، وهنا نركز على مناقشة إستراتيجيتين متنافستين، هما إستراتيجية النمو المتوازن، وإستراتيجية النمو غير المتوازن.

4- نظرة اقتصادية لنظرية التنمية وتجاربها والمطالبة بإستراتيجية جديدة. [1]

- متطلبات التنمية الاقتصادية:((The Requirements of Economic Développement

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة .

2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجية الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة .

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة .

5- توفير الأمن والاستقرار، ونشر الوعي التنموي بين الأفراد.[2]

---

[1]- صبحي تاورس قريصة ، مذكرات في التنمية الاقتصادية ،(مصر : الدار الجامعية ، د.س.ن) ، ص.ص ،71-72 .

[2]- فارس رشيد البياتي ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك -عمان - 2008 ، ص.70 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرع الثامن: أهداف التنمية الاقتصادية:

1- **زيادة الدخل القومي: حيث يعتبر أول أهدافها، ذلك أن الغرض الأساسي للتنمية هو التخلص من الفقر، ورفع مستوى المعيشة، والعيش الكريم للأفراد .**

2- **رفع مستوى المعيشة: انه ومن المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس، ومسكن، ومستوى ملائم للصحة دون رفع مستوى المعيشة.**

3- **التقليل من التفاوت في الدخول والثروات : وهذا الهدف في حقيقة الأمر هو هدف اجتماعي، كونه يؤدي إلى تردد المجتمع بين حالة من الغنى المفرط ، وحالة من الفقر المدقع .**

4- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: وذلك من خلال الدمج بين الاهتمام بالصناعة والزراعة، وقطاع الخدمات كلها على حد سواء .[1]**

الفرع التاسع: عقبات التنمية الاقتصادية: لايتسع المقام هنا لعرض كل عقبات التنمية الاقتصادية لكن سنحاول التطرق لأهمها:

1- العقبات الداخلية: وتتمثل خاصة في:

أ- مشكلة السكان: وذلك نتيجة للانفجار السكاني الذي يرجع إلى أسباب عديدة، كهبوط معدل الوفيات، وارتفاع معدلات الخصوبة في العالم الثالث، مقارنة بالبلدان المتقدمة وغيرها من الأسباب.

ب- الغذاء : حيث يؤثر سوء التغذية على الدخل مما يعكس آثارا على النمو العقلي.

ج- الصحة: تعد الصحة ضرورة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولها العديد من المؤشرات الدالة عليها كالوعي الصحي والبيئة الصحية...الخ .

د- التعليم: إن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد ينعكس على نظام التعليم فيه. [2]

---

[1]- كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، د.س.ن) ، ص.ص ، 72،74 .

[2]- محمود حسين الوادي وآخرون ، مرجع سابق ، ص.ص ، 101-102 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-العقبات الخارجية: وتتمثل هذه العقبات خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تسهم التجارة الخارجية بنسبة لا يستهان بها في الناتج القومي لبعض الدول المتخلفة، بل تزيد في كثير منها عن نسبة مايسهم به الاستثمار الوطني والإنفاق الحكومي معا في إجمالي الدخل القومي [1]

الفرع العاشر: تمويل التنمية الاقتصادية: لاخلاف بين جميع الاقتصاديين في أن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى أعباء تمويلية في جميع مراحلها، وان النهوض بالمجتمع من كبوة التخلف الاقتصادي والاجتماعي يتطلب تعبئة جميع القوى في المجتمع مادية ومعنوية، [2]ثم إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب من الحكومات رصد الأموال الكافية وفي الوقت المناسب وتنقسم وسائل التمويل إلى وسائل محلية وأجنبية :

1- **الوسائل المحلية:** وتتمثل في المدخرات القومية، من كافة القطاعات، والضرائب والإيرادات،والقروض الداخلية ،وفائض القطاع العام، والإصدار النقدي بما فيها التمويل التضخمي.

2- **وسائل التمويل الأجنبية:** ويمكن حصرها في ثلاثة أشكال:

أ- **المنح والإعانات:** و تلعب العلاقات بين الدول دورا هاما في تحديد حجم المنح ومعدل تدفقها

ب- **القروض الأجنبية:** سواء كانت قروضا عامة أو خاصة.

ج- **الاستثمارات الأجنبية:** ويمكن تقسيمها إلى:

1- استثمارات مباشرة: يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي.

2- استثمارات غير مباشرة: وهي تتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية، بشراء أسهم الشركات القائمة في البلاد النامية،[3] ويعرف

---

[1]- نفس المرجع ، ص.102 .

[2]-لقمان محمد مرزوق ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، (المغرب: البنك الإسلامي للتنمية ، 1991) ، ص .9.

[3]-رضوان سليم ،« دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية »، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 08 ،2008 ، ص.ص. ،90-91 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الاستثمار الأجنبي بأنه انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، كما يعرف بأنه امتلاك افرد أو شركة أصول في دولة ما.[1]

الفرع الحادي عشر: أهمية التنمية الاقتصادية: من خلال ماتم طرحه نستخلص أهمية التنمية الاقتصادية في حياة الفرد الاجتماعية وتتمثل في:

1- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين .

2- توفير فرص عمل للمواطنين .

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع .

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن القومي.[2]

وبعد هذا الشرح المفصل لماهية التنمية الاقتصادية ،ومقوماتها، ومتطلباتها وأهميتها سنحاول التعريج في المطلب الموالي إلى أهم النظريات الواقعية التي أطرت عملية التنمية الاقتصادية والتي كان لها الفضل الكبير في فهم حيثياتها، والى أهم هذه النظريات وأكثرها فعالية في تفسير عملية التنمية الاقتصادية وتوجيهها.

المطلب الثاني: التأصيل النظري التنمية الاقتصادية .

تعتبر التنمية الاقتصادية (the economic développement) من أهم السبل التي تسعى إلى تزويد وإثراء المجتمع، بأفضل الوسائل واحدث الإمكانيات مع أجود الأساليب والمناهج التي يكون هدفها الأسمى هو رفع مستويات الإنتاج كما ونوعا، نتيجة لذلك برزت مجموعة من النظريات، تسعى جاهدة للبحث الدقيق وتفسير كافة الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، سواء

---

[1]-حمودي بن عباس ، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الصين - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012 ، ص.30

[2]- ميشيل تواد ور ، التنمية الاقتصادية ، (السعودية ، دار المريخ ، د.س.ن) ، ص.48 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تعلق ذلك (بالمفهوم ،الأهمية ، المقاييس الأسباب ،المعوقات)، مما يتيح القدرة والقابلية لتبني هيكل معرفي ممنهج يساعد على عملية إحداث التنمية الاقتصادية الأفضل(the best)، أو على الأقل تحصيل مستوى من التحسين.

الفرع الأول: نظريات التنمية قبل الحرب العالمية الثانية :

أولا: نظرية أدم سميث (Adam Smith theory): هو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين اهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية، وإن هو لم يقدم النظرية بشكلها الكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات نذكر منها: [1]

1- القانون الطبيعي حيث اعتقد ادم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية كما أكد على أن النمو يتمثل في تقسيم العمل وتراكم رأس المال يشجعان ويحفزان على زيادة الثروة وزيادة التنمية الاقتصادية، مع الاعتماد على العلاقات الصارمة بين المتغيرات صماء لا تخضع إلا للغة الحساب والرياضيات .[2]
2- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين لتحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية المتعلقة بالربح تعتمد على مناخ الاستثمار.
3- عناصر النمو تتمثل في من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال .
4- الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر.[3]

ثانيا: نظرية جون ستيوارت ميل (jean Stuart mill theory): ينظر ستيوارت* إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال ،حيث يمثل العمل والأرض العنصرين

---

[1] - فارس رشيد البياتي ،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ،(عمان :دار أبله للنشر و التوزيع،2008) ص. 63.

[2] - محي الدين حمداني ،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص العلوم الاقتصادية ،فرع تخطيط ،جامعة يوسف بن خدة – الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2009 ، ص.23 .

[3] - أحمد إبراهيم منصور ،عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ،(بيروت: مركز الدراسات و الأبحاث ، د .س .ن) ص .121 .

* - جون ستيؤارت ميل (1706،1873)، ولد بفرنسا عمل في شركة للتأمينات تم امتهن الصحافة و بعدها أستاذ من أشهر كتاباته (الاقتصاد السياسي)

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الرئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لنتاج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل، فالأرباح تكتسب من خلال توظيف العمالة ومن سماتها:

1- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية .[1]

2- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل .

3- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم . [2]

4- يعد ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثالثا: نظرية شومبير (joseph shumpeter theory) يعتبر جوزيف شومبيتر أحد اقتصادي القرن العشرين الذين وجهوا اهتماما خاصا لدراسة التطور والنمو الاقتصادي، والشخصية الرئيسية في تحليل شومبيتر للتنمية هي المنظم والذي يقصد به ذلك الرجل ذو النظر الثاقب الذي يلمح فرص تقديم وسيلة حديثة للإنتاج أو سلعة جديدة ،[3] فهو يرى بأن التنظيم يلعب دورا أساسيا في التطور الاجتماعي والانتقال من التخلف إلى التقدم كما قام شومبير **(shumpeter)** بالتفرقة بين الاستثمار بفعل العوامل المغرية، والاستثمار التلقائي.

فنظرية شومبير تعتمد في تفسيرها لمشكلة التنمية على عامل الإبداع **(innovation)** والابتكار **(creative)** الاقتصادي والمخاطرة [4] التي يكون هدفها تحقيق الربح وتحصيل الزيادة والحصول

---

[1]- فارس رشيد البياتي ، مرجع سابق ،ص.64.

[2] - إبراهيم بلقة ،آليات توزريع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصادية ،تخصص نقود و مالية ،جامعة حسيبة بن بو علي -الشلف – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2008/2009 ،ص.12.

[3] - عياش زوبير، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية و متطلبات النهوض الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي، يومي 05/06،2013.ص.86.

[4] - سعيد فكرون ،إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ،تخصص علم الاجتماع و الديمغرافيا ،جامعة منتوري -قسنطينة - كلية العلوم الإنسانية ،2004/2005 ، ص.100 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

على الميزة التنافسية(features competitive) الذي يكون من خلالها إدخال وبرمجة التجديدات ،لإنتاج منتوج جديد بأسلوب نمط جديد.

رابعا: النظرية الكنزية : (kenisian theory) يقوم مبدأ كينز في هذه النظرية على رفض سعر الفائدة، حيث يرى بأن سعر الفائدة ليس هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الاستثمار والادخار.[1] بل إنه الثمن الذي يحقق التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالأموال في شكل نقود وبين الكمية المتاحة. كما يعتبر كينز أن الاستثمار(investment) هو المحرك وليس الادخار أي أن الاختراعات الجديدة تؤدي إلى توسيع في الإنتاج وليس الإنفاق وأرجع حدوث الدورات الاقتصادية للتقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال .[2]

الفرع الثاني: نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية: وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين: اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية، أما الأخر فيركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية .

أولا: نظرية مراحل النمو لروستو (stage theory of growth) اختار الاقتصادي الأمريكي مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، كما يدعي بأنه يمكن منطقيا وعمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل، فروسو(w.w.rostow) يفرق بين خمسة مراحل هي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: مجتمعات قديمة الهيكل الاجتماعي، تتميز بالهرمية أين تلعب القبيلة والعائلة دورا مهيمنا.
2- مرحلة ما قبل الانطلاق: وهي فترة انتقالية تسبق فترة الإقلاع، الاتجاه الرئيسي للاستثمار يجب أن يكون نحو النقل ونحو رأس المال الاجتماعي، والشرط الضروري

---

[1] - د.م ،تخطيط الاستثمار ،على الموقع :

www.tahasoft.com ، 25/03/2015 ، 12:12،p.01.

[2] - مختار رنان ،التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي ،(الجزائر: منشورات الحياة،2009)، ص.50.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لارتفاع معدل الاستثمار هو الرغبة واستعداد الأفراد لإقراض المال، وتوفر عدد كافي من المنظمين ، ورغبة المجتمع لإدارة النظام الاقتصادي على وفق مبدأ تقسيم العمل.

3- مرحلة الانطلاق: تمثل هذه المرحلة الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا، وأن قوى الحداثة تتصارع مع العادات والتقاليد والمؤسسات القائمة، فيتم تمويل مرحلة الانطلاق من قطاع الزراعة وكذلك من ملاك الأراضي،لأغراض الاستثمار في التجارة والصناعة كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال . وأخيرا يبدأ في هذه المرحلة ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

4- مرحلة النضوج: وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام، كما تحل القطاعات القائدة الجديدة مكان القطاعات القديمة. و يرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو السكان بالمدن.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: تتميز هذه المرحلة بالاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك والتحول من مشكلات الاستهلاك إلى مشكلات الرفاهية.

ثانيا : نظرية لينستين (linestine theory) يؤكد أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد مع وجود عدة عناصر مساعدة علو تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعيقة.[1]

وأما الحوافز فهي على نوعين:

1- حوافز صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها علو الجانب التوزيعي

2- الحوافز الايجابية وهي التي تؤدي الزيادة الدخل القومي والتي تقود للتنمية.

ثالثا: نظرية نيلسون (nelsson theory) يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، وفق هذه النظرية كحالة من التوازن ويؤكد نيلسون عل أربعة شروط:

1- انخفاض العلاقة بين الزيادة والاستثمار والزيادة في الدخل.

[1]- فارس رشيد البياتي ،مرجع سابق ،ص .80.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2- ندرة الأراضي القابلة للزراعة.[1]

3- عدم كفاية طرق الإنتاج.

4- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل النمو الخاص بالسكان.

رابع: نظرية الدفعة القوية(big bish theory): إن صاحب النظرية هو روستيان رودان (rosentien rodan) الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة ونجد في مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق.

وينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها هو التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة،على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال حجم الاستثمارات والذي يقترح رودان أن ترتكز في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة حيث تدعم بعضها بعض والذي يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي، كما ويدعم رودان الدور البارز للدولة في التخطيط و تنفيذ المشروعات خاصة في مجال التصنيع.

1- وهذه الضرورة تفرضها طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها التي تعمل على تحقيق قيم من خلال عملية تحويل الموارد الأولية مرجعها الحصول عل منتجات نهائية، وذلك بالاعتماد على:

- حصول المشروع بفضل مجاورته للمشاريع الأخرى علو إمكانيات لا يمكنه الحصول عليها بدون تحمل تكاليف عالية.
- توفر تكاليف النقل والتي كان المشروع سيتحملها لجلب مدخلاته لولا توفر المؤسسات الممولة.
- الاستفادة من المعارف التطبيقية المستخدمة في المشاريع المجاورة، لذلك ترى هذه النظرية ضرورة القيام باستثمارات متوازنة زمنيا مع هذه المشاريع.

2- الاعتماد المتبادل في مجال التصريف: و هو ما يعرف بالحلقة المفرغة (le cycele vicieux) فيشير أنصار التنمية المتوازنة إلى أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، والذي يتحقق من عوائد الصادرات التي تعد مصدر مهم لتمويل التنمية.[2]

---

[1] - نفس المرجع ، ص .80.

[2] - مدحت القريشي ،مرجع سابق ،ص 62.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خامسا : نظرية النمو غير المتوازن (unbalanced grouth theory) :ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف هيرشمان (hirshman)، بعد أن سبقه فرانسوا بيرو (f . perox) قد أكد هيرشمان بأن الشح القائم في البلدان المتخلفة ليس في الموارد ذاتها فحسب بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار، ولذلك دعى إلى تبني نظرية النمو غير المتوازن، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة. ويمهد الطريق لدفع عجلة التنمية حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة (leading sector) إلى القطاعات التابعة.[1]

سابعا : نظريات التغيير الهيكلي (structural change theories) :تتعامل هذه النظريات مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية من كونها اقتصاديات تتألف من نشاط زراعي يعتمد على الكفاف إلى اقتصاديات أكثر تطورا ونموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة وهناك شكلان رئيسيان لهذه النظرية:

1- **الأول صاغه أرثر لويس (arether lewise) والذي يعتمد على العرض غير المحدود للعمالة والمسمى النموذج الفائض للعمالة في قطاعين من الاقتصاد على وجود فائض من العمالة في القطاع الزراعي.**
2- **الثاني صاغه تشتري (techenry) الذي درس مجموعة من اقتصاديات الدول النامية،فهو يخلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين المتغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. وقد إستخلص ثلاث مراحل يكمن تمييزها في هذا المجال من حيث مدى التغييرات الهيكلية وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية.[2]**

ثامنا : نظرية التبعية (dependence theory) تفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين الرأسمالية أوبلدان المركز والبلدان النامية المعروفة بالأطراف، [3] والتي كانت سبب بقاء هذه الأخيرة تابعة اقتصاديا قبل استقلالها السياسي وبعده فقد كانت لاتزال أغلبها تعتمد على الرأسمال والتكنولوجيا

---

[1] - نفس المرجع ، ص.96 .

[2] - علي جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،(عمان :دار جليس الرمان ،2009) ،ص. 32.

[3] - مدحت القريشي ،مرجع سابق ، ص. 114.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الأجنبية،تصدر للدول المتقدمة الموارد الأولية بثمن بخس بعد أن كانت تأخذها دون مقابل منها عندما كانت مستعمرة أو تحت وصاية.كما أن بناها الاجتماعية والثقافية غير متطورة بسبب ما أحدثه الاستعمار عليها من سياسات تجهيل، طمس للهوية،ونشر فكرة القابلية للاستعمار[1] .

أي التخلف وعدم التوازن والنمو في هذه البلدان النامية يعود إلى الشروط اللامتكافئة[2] بين هذه البلدان والغرب لذلك يوصي أصحاب هذه النظرية بالاتي :

- تحطيم كل علاقة للعالم الثالث مع الميترو بوليس الرأسمالي .
- يجب تطوير سياسة للتضامن الدولي بين دول العالم الثالث .
- يتم تحدي الطبقة الرأسمالية العالمية ، بواسطة الطبقة العاملة .[3]

تاسعا :الثورة النيوكلاسيكية (the newclassical revolution theory) ظهرت الثورة النيوكلاسيكية في كل من الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا وألمانيا الغربية سابقا في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشريين،وقد تركزت سياسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم بجانب العرض والطلب وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة ،أما على صعيد الدول النامية فقد أخد ذلك شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي عل مستوى الدولة.ومن الملاحظ أن أنصار هذه النظرية يسيطرون على أقوى مؤسستين وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويقول رواد هذا الاتجاه أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي. مع انتشار الفساد وعدم الكفاية وغياب الحوافز الاقتصادية.

عاشرا : نظرية النمو الحديثة (the new growth theory)تهتم هذه النظرية بتحديد النظام الداخلي الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، فالمبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو وارتفاع معدل النمو الملاحظ .

---

[1] - محمد إسماعيل بن ناقة ،اقتصاد التنمية -نظريات ،نمادج ،استراتيجيات -،(الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع ،2012) ،ص . 67.

[2] - مجد الدين خمش ،الدولة و التنمية في إطار العولمة ،(عمان :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2004)،ص.30.

[3] - حسين عبد الحميد رشوان ، التنمية: -اقتصاديا ،ثقافيا ،اجتماعيا ،إداريا،سياسيا - ،(القاهرة :مؤسسة شباب الجامعة ،2009)،ص.51.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ما يميز غالبية هذه النظريات أنها جاءت تبحث عن ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا دون سواها من الدول الأخرى، مع اختلاف الرؤى حول أنجع الاستراتيجيات والآليات المحققة للتنمية.فنظريات ركزت اهتمامها على عنصر التصنيع أي الصناعة كانت الثقيلة منها أو الخفيفة، وهناك من وجهة اهتمامها في الطريقة الأفضل نحو تفعيل دور الأراضي الزراعية وزيادة عوائد الصادرات من خلال هذا القطاع الذي يعد مصدرا مهما لعملية التنمية.فحين تركز أخرى على عنصر الاستثمار وما يجلب من مداخيل ووفرات جديدة وضخمة مهما اختلفت طرق تحصيلها مع الأخذ بعين الاعتبار أنه الإنتاج ذي الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس مال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير. أما موقف هذه النظريات حول الدور الذي تلعبه الدولة لرفع مستوى النمو الاقتصادي فكانت المواقف تتراوح بين نظريات تأيد وتدعم الدور التنموي للدولة خاصة وأنها الخزان الرئيسي والحاوي للموارد الطبيعية أي الممول والمشرف. ونظريات ترفض تدخل الدولة في الحيات الاقتصادية على اعتبار أنها هي المعرقلة والمبطئة لعجلة ووتيرة التنمية.[1]

أما أبرز السبل والآليات المساعدة على تغليب النظرية المناسبة فهي تكمن في حسن التخطيط والاختيار وإحداث المتكافئ بين الموارد الذي يتوفر عليها البلد والفرص المتاحة التي تدعم عملية التنمية، على اعتبار أن هذه العملية الشاملة لا يمكن أن تحدث بشكل أوتوماتيكي وتلقائي بل يجب أن تتوفر على إرادة ورغبة قوية لتجاوز كل العقبات التي تعرقل مسيرة التنمية والعمل على التجسيد الحقيقي والفعلي لها.

[1]- نفس المرجع ،ص.52.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصة الفصل الأول :

إن الحكم الراشد هو من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولا، وإن اختلفت الزوايا التي يجرى الدخول منها عند مقاربة هذا المفهوم. وقد ارتبط بعمليات تقويم ممارسة السلطات في الدول، من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقدمها .كما وأنه يقوم على مجموعة من المقومات والمرتكزات كما تمت الإشارة إليه لا سيما ما تعلق منها بالإبعاد والخصائص، إضافة للإشارة إلى أهم متغير في البحث فواعل الحكم الراشد الدولة ، المجتمع المدني، القطاع الخاص .

أما التنمية الاقتصادية فهي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التخلف إلى التقدم والتي تشتمل هي الأخرى على مجموعة من المبادئ والمرتكزات، مع وجود مجموعة من النظريات التي تؤطر هذه العملية وتختلف باختلاف المذاهب والرؤى و كذا الحقبة الزمنية التي ظهرت فيها .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الثاني :

دور فواعل ومعايير الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الثاني: الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية بين أداء الفواعل وتأثير المعايير

إن السياسات والأساليب الإنمائية في أي بلد كان لاتجري في الفراغ بل هي تستلهم علنا أو ضمنا عن الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية السائدة والمهيمنة، وهذا صحيح بخاصة في حالة الدول النامية التي تتأثر أكثر من سواها بما يجري في الدول المتقدمة، حيث شهد التاريخ الاقتصادي للدول النامية نوعا من التناوب أو تبادل الأدوار في عملية التنمية الاقتصادية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشراكة فيما بينهم لاسيما بين الدولة والقطاع الخاص وكذا فقد كانت هذه العملية خاضعة لتأثير العديد من المعايير أو مايعرف بمعايير قياس الرشادة أو الحكم الراشد وكان لكل منها دور في تدعيم وإرساء هذا الأخير .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول: دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أدوار فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودواعي هذا التدخل لكل من الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكذلك الآليات التي يعتمدها كل فاعل من هذه الفواعل لتحقيق ذلك.

المطلب الأول: دور الحكومة

لقد دارت تساؤلات المؤرخين، وعلماء السياسة، والاقتصاد، حول أهداف الدولة ووسائل تحقيقها، وأفضل أشكال الحكومات، وجاءت الإجابات تجتهد حول دور الدولة في خدمة مصالح مواطنيها، ومعاملتهم سواء بسواء، لأنهم ولدو متساوين، والدولة كما تم تعريفها على أنها مجموعة من الأفراد يملكون إقليما معينا، وتضم سلطة منظمة، بهدف تمكين الأفراد والجماعات من التمتع بحقوقهم وحرياتهم [1]، وقد اختلفت أدوارها من حقبة زمنية إلى أخرى، ومن نظام إلى آخر.

الفرع الأول : التأصيل النظري لفكرة تدخل الدولة في العملية التنموية : تعد الفرضية التي صاغها (غرشنكرون -A.Gerschhenkorn)، بعد دراسته لتجربة التصنيع في أوروبا، والتي تنص على أن "الدولة تلعب دورا كبيرا في عملية النمو كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفا "، من أكثر الفرضيات شيوعا في الأدب الاقتصادي الذي يتناول دور الدولة في عملية التنمية، [2]وقد اعترف الاقتصادي (كوزنتس – S.Kuznets)، بتأثير تلك الفرضية عليه عندما صاغ فرضيته التي أكد فيها على أن التخلف المتزايد، أو الدخول المتأخر إلى عملية النمو الاقتصادي الحديث، سيمارس ضغوطا كبيرة تدفع بوحدات القطاع الخاص التي تدخل متأخرة إلى السوق، إلى الاعتماد بشكل متزايد على سلطة الدولة، والتي تساعدها على الالتحاق بالوحدات الأكثر تقدما[3]، ومن ثمة تتلخص مسؤوليات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في نواحي ثلاث:

---

[1]- محمد نصر مهنا ، في نظرية الدولة والنظم السياسية ، (مصر : المكتب الجامعي الحديث ، 2001) ،ص.22.

[2] - خلف على الربيعي فلاح،« التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص »، على الموقع :
www.jerashun.edn.jo 02/04/2015 ، 18.41،p.16.

[3]- نفس المرجع ،ص.16.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- التوسع في استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الدولة .

- استغلال هذه الموارد استغلال أوفى ، قادرا على تحقيق الضروريات والكماليات للأفراد .

- وأخيرا تطوير العلاقات الاجتماعية، بما يسهل عملية التعاون الاقتصادي بين كافة الأطراف والغالب إن تكون وسيلة الدولة في تحقيق ذلك هي التخطيط الاقتصادي.[1]

وقد تمت صياغة هذه النظرية بأشكال مختلفة،غير أن أفضل صياغة لفرضية غرشنكرون تلك التي قدمها(ايكشتاين-A.Eckstein)، وربط فيها حاجة الاقتصاد إلى التدخل المستمر والمكثف للدولة بالعوامل الآتية :

- كلما كان مدى أهداف التنمية الاقتصادية واسعا من الناحية الكمية والنوعية.

- كلما قصر الأفق الزمني، الذي تحتاجه عملية تحقيق الأهداف .

- كلما زادت ندرة الموارد، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

- كلما زادت العوائق الاقتصادية الناتجة عن مرونة أو جمود البنيان الاجتماعي والمؤسسي.

-كلما زادت درجة التخلف النسبي للاقتصاد .[2]

الفرع الثاني: دور الدولة في الفكر الإسلامي: للدولة دور أساسي في بناء المجتمع، وتحقيق الازدهار، والتقدم، عن طريق تدخلها في نشاطاته، ومرافق حياته في إطار محدود ومعقول، حيث نجد في الشريعة الإسلامية معالم بارزة لاستراتيجيات متميزة، وضعها علماء ومفكرون مسلمون ،على غرار "ابن خلدون "و "أبي يوسف " ، توجه نحو ضرورة وضع أسلوب للتنمية وتحديد مراحلها المتعددة، ثم إن وضع خطة إنمائية شاملة من قبل الحاكم مسألة حيوية، ليحصل الازدهار الاقتصادي، والاجتماعي وينبغي لهذه الخطة أن تشمل جميع القطاعات، وفق سلم مدروس للأولويات،وعلى الدولة في هذا الإطار أن تسلك جميع الطرق كي تجعل الموارد الإنتاجية للمجتمع في حالة تشغيل،

---

[1]- سعد ماهر حمزة، مرجع سابق، ص.16.

[2]- خلف علي الربيعي فلاح ، مرجع سابق ، ص.16

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

والأوضاع الاجتماعية في حالة رضى ورقي، ثم على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها كاملة، وان تؤدي دورها الايجابي في عملية التنمية بإتقان.

ومن أهم الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها الدولة:

- إنشاء المرافق العامة، وتطوير المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، كإنشاء المشاريع الكبرى ذات الاستثمار المالي الكبير التي يتجنبها الخواص ولا تدر أرباحا كبيرة، وهي نافعة للمجتمع لزيادة إثرائه، والقضاء على البطالة، وإشراك الفرد في الثروة العامة للمجتمع.
- تشجيع وتطوير الهياكل الأساسية، كتشجيع الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة.
- التوازن الاجتماعي، وتحقيق العدالة،والتكافل العام ،والضمان الاجتماعي.[1]

الفرع الثالث: مراحل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: وتتمثل في:

1- مرحلة الاقتصاد الحر والدولة الحيادية : إن مراجعة التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة يبرهن وبوضوح على ان النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا، تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر فقط، أي عندما بدأت الثروة الصناعية آنذاك، كما أن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وموقفها من القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من بداية الثورة الصناعية إلى حدوث الكساد الكبير جاءت في معظم الأحيان كاستجابة لمتطلبات الواقع الاقتصادي، ولم تفرضها النظريات والإيديولوجيات الاقتصادية، أو توجهات النظام السياسي، وعليه فقد كانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى: الأمن، والقضاء، والجيش، والدبلوماسية، كما أن الوظائف الأخرى فقد كانت من اختصاص القطاع الخاص، وقد ساهم في تعزيز هذا الموقف الأفكار الليبرالية للاقتصاديين الكلاسيكيين وفي مقدمتهم آدم سميث، وريكاردو، والتي جاءت لدعم موقف الدولة من القطاع الخاص، فقد أكد آدم سميث على ضرورة تركيز الدولة على أداء وظيفتها كحارس.[2]

---

[1]- عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص. 192

[2] - خلف الربيعي فلاح ،« التحولات في دور الدولة الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية »، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2315، (جوان)،2008، ص.3 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2- مرحلة الاقتصاد الموجه والدولة المتدخلة: بدأت الدولة تتدخل بقوة في النشاط الاقتصادي في السنوات اللاحقة للانهيار الاقتصادي العالمي، الذي تلا الكساد الكبير في عقد الثلاثينات، فقد برهنت هذه الظروف على أن القطاع الخاص وحده هو غير قادر على تصحيح تلك الأوضاع، كما أن آليات السوق لم تعد كافية للعودة إلى حالة التوازن الاقتصادي، هذا الواقع الجديد وفر الأرضية المناسبة لتعميم الأفكار الكينزية، الداعية إلى ضرورة تدخل الدولة وخروجها عن دورها التقليدي والحيادي والعمل على إحداث تنمية اقتصادية حقيقة.

وعليه يمكن تلخيص الأدوار التي منحت للحكومة في هذه الفترة، والتي لم يكن الفكر الكلاسيكي يسمح بها:

1- التأكيد على الوظيفة التوزيعية للدولة ،(العدالة في توزيع الدخول).

2- التأكيد على دور الدولة في تحقيق الوظيفة الاستقرارية.

3- التأكيد على الوظيفة التخصصية للحكومة .[1]

عوامل تدخل الدولة: هناك العديد من العوامل التي كانت وراء تدخل الدولة وزيادة أدوارها خلال هذه المرحلة:

- **العوامل الاجتماعية، والسيكولوجية، التي أدت إلى النظر إلى القطاع العام باعتباره سمة من سمات النزعة القومية.**
- **تزايد القناعة بميل الإدارات الحكومية نحو التنظيم، مقابل الاعتقاد بأن عمل نظام الأسعار كمنظم للنشاط الاقتصادي يمكن أن يقود نحو الفوضى.**
- **النجاح الذي حققته تجربة القطاع العام، والتخطيط الاقتصادي، في الاتحاد السوفياتي ومجموعة الدول الاشتراكية سابقا[2].**

---

[1] **- جميل النمري ،« الاقتصاد يحتاج إلى عملية كبرى »، على الموقع :** www.alghad.com 12/03/2015-10.30.p.1.

[2] **- نفس المرجع ، ص.1 .**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3-مرحلة الدولة المنتجة والمخططة: وصل موقف الدولة حدوده القصوى في الاتحاد السوفيتي، ومجموعة الدول الاشتراكية سابقا، عندما تم البدء باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الكفيلة بإزالة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تحويل الدولة إلى دولة منتجة، ومالكة لجميع وسائل الإنتاج، والجهة الوحيدة المسؤولة عن توليد وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو المنافذ المسرعة لعملية التراكم الرأسمالي.

وأهم مايميز هذه المرحلة هو تحول أسلوب التنمية من نظام السوق إلى نظام التخطيط المركزي، فالملكية العامة لوسائل الإنتاج والحاجة إلى تحقيق النمو المتوازن المخطط للاقتصاد القومي، تجعلان من استخدام التخطيط لإدارة الاقتصاد القومي أمرا لازما، واستخدام التخطيط يتطلب وجود سلطة مركزية للتخطيط قادرة على توجيه الموارد.[1]

وأخيرا يمكن القول أن الدافع وراء موقف الدولة السلبي من القطاع الخاص في ظل النظام الاشتراكي كانت دوافع إيديولوجية، تعكس الإيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي، وهذه الإيديولوجية هي النظرية الماركسية، وهي نظام فكري يدعو إلى ضرورة سيطرة الدولة على عناصر الإنتاج والثروة، وكل عناصر ومكونات رأس المال الإنتاجي المباشر، ورأس المال الاجتماعي، والجدول التالي يلخص العديد من الوظائف الحيوية للدولة المعاصرة :

---

[1]- لطفي حاتم، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية،(الدنمارك: الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك،2012)،ص.18.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الجدول رقم (02) :الوظائف الحيوية للدولة المعاصرة

<table>
<tr><td>تطوير الإنصاف والعدل</td><td colspan="3">تصحيح نقائص
تطوير السوق</td></tr>
<tr><td>حماية الفقراء، برامج مكافحة الفقر
النجدة في الكوارث</td><td colspan="3">توفير السلع والخدمات العمومية، الدفاع القانون، النظام، حقوق الملكية، التسيير الاقتصادي الكلي، الصحة العمومية</td></tr>
<tr><td>الضمان الاجتماعي:
إعادة توزيع المنح العائلية
التأمين على البطالة</td><td>تفعيل وتصحيح نقائص وتطوير الإعلام: تنظيم التأمينات: الأمراض، الصحة التنظيم المالي وحماية المستهلكين</td><td>تنظيم الاحتكارات تنظيم المصالح العمومية (الماء، الكهرباء)، المواصلات السلكية</td><td>الوظائف الدنيا ضمان الفعاليات: التعليم الأساسي والحفاظ على البيئة</td></tr>
<tr><td>إعادة التوزيع:
إعادة توزيع الأصول</td><td colspan="3">تنسيق الأنشطة الخاصة : تشجيع الأسواق ، تجميع وتحفيز المبادرات .</td></tr>
</table>

المصدر: خديجة بوريب ،دور منظمات الاتحاد الاروبي في تفعيل آلية الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي ، مذكرة ماجستير ، تخصص ديمقراطية ورشادة ، جامعة منتوري –قسنطينة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010/2011 ، ص.33

يبين الجدول أعلاه إسهامات ومبادرات الدولة لتحسين وتطوير السوق الاجتماعي في ظل وجود نظام وبرنامج محوكم، يعمل على تصحيح النقائص والقضاء على الثغرات مع توفير قدر وهامش من الحرية، العدالة والإنصاف.

الفرع الرابع: أصناف التدخل الحكومي: يميز ايكشتاين بين خمسة أصناف من التدخل الحكومي وهي:

1- التدخل الحكومي لتوفير رأس المال الاجتماعي، بما في ذلك الحفاظ على القانون، والنظام في المجتمع، تحديد الالتزامات القانونية والتعاقدية وتنفيذها، تقديم التسهيلات التعليمية والصحية، القيام بالوظائف العسكرية والدفاعية، وهي كلها يجري تجهيزها عادة من قبل وكالات حكومية.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2- توفير البنية الارتكازية الاقتصادية مثل المصارف المركزية، والتسهيلات المالية والنقدية والطرق العامة ،والمرافق العامة كالماء والكهرباء والاتصالات ...الخ.

3- تطبيق الرقابة المباشرة، وغير المباشرة، من خلال إجراءات متنوعة مثل التعريفة الجمركية والضرائب، والدعم وتقنين السلع والائتمان والرقابة على الأسعار.

4- إقامة بعض المشروعات الحكومية التي تتراوح بين إدارة بعض الصناعات، وبعض المشروعات العامة في صناعات مختلفة أو الملكية العامة لبعض أو كل وسائل الإنتاج.

5- التخطيط المركزي والذي يشتمل على تركز كامل، أو جزئي في صنع القرار الاقتصادي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن كل من الصنف الأول والثاني للتدخل الحكومي يمثلان الحد الأدنى من وظائف الحكومة، ويمثلان النمط السائد في معظم الدول الصناعية المتقدمة، أما الصنف الأخير وهو أسلوب التخطيط المركزي الشامل فيمثل الحد الأعلى للوظائف الحكومية.

6- الاستغلال الرشيد للموارد: وقبل التركيز على الموارد بمفهومها المادي وباعتبارها مدخلات أولية تسبق أي عملية تشغيل، أو تحويل تتطلبها عملية التنمية يجب التركيز في بداية الامرعلى المورد البشري باعتباره القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي. [2]

الفرع الخامس: نماذج تدخل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية: هناك العديد من الأشكال التي تتدخل من خلالها الدولة، منها السياسات المالية، ونظام التعليم والصحة...الخ.

1- من خلال سياستها المالية : لقد اختلفت صور تدخل الدولة في عملية الاقتصاد من بلد إلى آخر، ومن حقبة زمنية إلى أخرى، بغرض تحقيق أهداف مختلفة، وتتدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية بأشكال متعددة منها السياسة المالية، تارة عن طريق الضرائب والرسوم وتارة أخرى عن طريق الإنفاق الحكومي، وهذا ماسمي بالسياسة المالية للدولة، من إعادة توزيع الدخل وتوجيه الاستثمار ودعم الاستهلاك، عن طريق تحديد الأسعار وتسمى السياسة الاتفاقية

---

[1]-عبد الله موساوي ،« دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة »، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد06 ، 2010، ص.22.

[2]- بولرباح عسالي ،« أولوية الربيع العربي الاقتصادي في ضوء كتابات مالك بن نبي »، مجلة المستقبل العربي، 2013، ص.32.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وفرض ضرائب ورسوم عن نشاطات وإعفاء أخرى أو رفعها على موارد أو تخفيضها على أخرى، ويدعى بالسياسة الجبائية، كما تتدخل في تحديد سعر الصرف، تارة لتطوير الاستثمار وذلك بتدخلها في الأسواق المالية وهذا مايسمى بالسياسة النقدية.[1]

كما يمكنها قيادة المشاريع بنفسها، وبالتالي فان أبرز أهداف السياسة المالية في كل دولة يترجمه النموذج الاقتصادي الذي قدمه (موندال) سنة 1960، وهو الذي استنبطه من أفكار كينز والذي يهدف إلى حل مشكل تخصيص السياسة الموازنية لغرض داخلي، (تشغيل كامل) وتخصيص السياسة النقدية لغرض خارجي (توازن ميزان المدفوعات)، ويهتم هذا النموذج بقياس نجاعة كل سياسة، وذلك حسب رؤوس الأموال المخصصة لذلك، مقارنة بمختلف نسب الفائدة ونظام الصرف. [2]

2- من خلال نظام التعليم: يعتقد معظم الاقتصاديين أن التعليم، وبالذات التعليم الأساسي لايمكن أن يخضع لقواعد السوق الحر، فالتعليم يعتبر من السلع العامة public good، التي يستفيد بها كافة أفراد المجتمع، وبالتالي لايصلح جهاز الثمن في تحديد الكمية المناسبة لها، بمعنى أن الفائدة التي تعود من التعليم لاتعود على المتمدرس نفسه، ولكن تعود على المجتمع ككل، ولقد أصبح تعريف مستوى المعيشة يأخذ في الحسبان ماوصل إليه الشعب من تعليم، وما يحققه المجتمع لمواطنيه من فرص ، ويتضمن مقياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى التعليم مقاسا بمتوسط سنوات التعليم بالإضافة إلى متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وهكذا نرى عمومية فوائد التعليم ولزومه لنهضة الأمم، جعله يخرج من نظام السوق المتعارف عليه بالنسبة لباقي السلع والخدمات.[3]

3- من خلال الخدمات الصحية : تمثل خدمات الصحة التحدي الثاني لقواعد عمل السوق الحر في النظام الرأسمالي، ذلك أن آليات السوق لاتضمن تحقيق التوازن بين الخدمة، والتكلفة عند

---

[1] - رشيد ونادي ،« آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية » ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد09، (جوان)، 2011،ص.114 .

[2] - نفس المرجع، ص.115.

[3] - علي عبد العزيز سليمان ،« دور الدولة في التنمية »، على الموقع:

www.pidegypt.org/conferences/misced-economys.html ، 2015/03/ 12، 12:00p.1.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مستوى يحقق رفاهية المجتمع، ويرجع ذلك إلى خصائص العرض والطلب للخدمات الصحية، وخدمات الصحة الوقائية مثلا، تعتبر من السلع العامة التي تمتد منافعها إلى أكثر من مستفيد، (مثلها مثل إنارة الشوارع التي لا يمكن أن نحصل على ثمنها من المارة)، وبالتأكيد يصعب تخصيصها لمستخدم واحد. [1]

وعليه نستنتج أن للدولة أدوارا كبيرة في مجالات معينة، تعمل من خلالها على تحقيق تنمية المجتمع اقتصاديا، وتستهدف بذلك رفاهيته وحسن معيشته، ولا تقوم بهذه الأدوار بصفة منفردة ولكن تتعاون فيما بينها وبين المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وهو ما سنوضحه من خلال الأجزاء التالية من الدراسة.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني ركيزة أساسية لتحقيق التقدم وتفعيل التنمية، وبذلك فقد سمي مدنيا لأنه يجسد مظهرا من مظاهر الديمقراطية التي ترتكز على الحرية، العدالة والمساواة...الخ.كما أن عملية أو وظيفة توفير البيئة الملائمة والمساعدة على تحقيق التنمية وتحصيل النمو والتفوق لاتقتصر فقط على القطاع الخاص والحكومة ،بل وتحتل منظمات المجتمع المدني حيزا هاما في هذا المجال، بما تقوم به هذه الأخيرة من دور فعال وقوي لتوجبه طاقتها وأهدافها إلى الإنتاج، بعدما تجاوزت منظمات المجتمع المدني الدور الدعائي الخدماتي إلى الدور التنموي، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا وتعظيم القدرات، والدفاع عن الحقوق مع تمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة للتغير مما يعطيها الشرعية ويصنع تطويرها.[2]

وقد تنوعت وظائف المنظمات وأدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار.

وتتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال الأبعاد التالية :

---

[1]- نفس المرجع ،ص.1.

[2]-عبد السلام اللاوي ،مرجع سابق ، ص.105.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1- تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر، سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل[1].

2- الكفاءة التي تمتاز بها منظمات المجتمع المدني فتستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وتكلفة اقل من الناحية الاقتصادية مما لوقامت بها الحكومة، إذن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على الدعم والتمويل، ومن ثمة فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمات ممتازة بتكلفة أقل فضلا عن ذلك فان منظمات المجتمع المدني تكون موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع.[2]

3- تعد كثيرا من أعمال الخير كالزكاة مثلا بمنزلة حافز مباشر يعود الناس على استثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد، لان استثمار هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد، مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي، ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة .

4- إن الانخراط في العمل التطوعي يعد بمنزلة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام، ولفئة الشباب عن العمل والطلبة خلال العطل الصيفية بشكل خاص .

5- يسهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل، أي الحديث عن أثر التنمية الاقتصادية في الحد من البطالة، والتي تعني بمفهومها الدارج "وجود الأفراد القادرين على أداء العمل ويرغبون في تأديته إلا أنهم لايجدون فرصة العمل، أي أن الفرص المتاحة في سوق العمل اقل بكثير من الكوادر المتوفرة في المجتمع، وهو مايطلق عليه البطالة السافرة، كما يمتد مصطلح البطالة ليشمل تلك الحالات التي يمارس فيها الفرد عملا في وقت اقل من وقت العمل المطلوب ، ويطلق عليها البطالة الجزئية أو نقص التشغيل ، كما أن هناك لونا من البطالة يتجلى في نقص التشغيل المستتر، وهو مايقصد به تدني الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول وهو مايطلق عليه البطالة المقنعة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القوى

---

[1]- ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص.114.

[2]- احمد إبراهيم ملاوي ،« أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،والقانونية ، العدد 2 ،2008، الأردن ، ص.ص.5-5.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا منها 4 بالمائة على مستوى العالم و2% إلى 7 % مدفوعة الأجر، و1الى 6 % تطوعا، وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيرا عنها في الدول النامية، كما تتوفر منظمات المجتمع المدني على مجموعة من الإسهامات فيما يخص مجالات تنموية أخرى مثل:

- تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها .

- تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية اقتصادية اجتماعية [1]

- يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة، التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة، والاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين الاقتصادية،[2] كما يمكن للحكومة أيضا أن تستفيد من التغذية الراجعة الواردة من هذه المؤسسات عند اتخاذ القرارات الحكومية، ونظرا للدور الفعال الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني والأدوار المنسوبة إليها والتي تحضى بها، جعلت منها شريكا فاعلا للقطاع الحكومي من تقديم العديد من الخدمات، أدى ذلك بأسلوب تلقائي إلى تزايد اهتمام القطاع الحكومي بالمجتمع المدني ففي المملكة المتحدة مثلا وقعت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني اتفاقا رسميا يقضي بإدامة الاتصالات وتوضيح الأدوار من خلال التأسيس لمنتديات دائمة.[3]

أما على المستوى الأكاديمي فيظهر زيادة الاهتمام بأدوار المجتمع المدني من خلال عدة أبحاث ميدانية كالباحث الميداني "روبرت بينتام "، الذي ركز على ايطاليا، وخلص إلى أن الحكومة الرشيدة تتحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي الذي بواسطتها يتم تكوين رأس مال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة، مع تحسين أداء الأسواق الاقتصادية.

---

[1] - طارق علي جماز ، مرجع سابق ، ص.33.

[2] -زهير عبد الكريم الكايد ، مرجع سابق ،ص.85.

[3] - سعيدة كعيبوش ، مرجع سابق ، ص.64.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ولكي يستطيع المجتمع المدني تحقيق التنمية لابد من تفعيل آليات الحكم الراشد وبالتالي تفعيل المجتمع المدني وذلك من خلال :

1- حرية وحقوق الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

2- العمل من اجل اعتماد الإطار القانوني الملائم بشكل يضمن الشراكة الكاملة والمشاركة الحقيقة ويتضمن ذلك:

أ- الشرعية: بما فيها اعتراف الحكومة بدور المجتمع المدني وذلك انسجاما مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي،والاعتماد على مبدأ حرية تأسيس الجمعيات وضمان حرية عملها.[1]

ب- الاستقلالية وهي مستويان:

- **استقلالية الرسالة والرؤية والأهداف وفق المصالح والأولويات والاحتياجات، وبما ينسجم مع السياسة الوطنية.**
- **الاستقلالية الإدارية والتنظيمية بما في ذلك صنع القرار والتداول على السلطة .**

3- بلورة مفهوم التعاون المهني الذي يستند إلى المشاركة (وضع سياسات، مراقبة، تقييم).

4- بلورة الرؤية والقيم والاستراتيجيات، مع تعزيز التشكيك المؤسسي وبناء القدرات.

5- مناقشة المقاربات والوسائل والأساليب والاستراتيجيات للتنمية .

6- التمويل الإلزامي والاعتماد على النفس .

ولكي يقوم المجتمع المدني بتجسيد الأدوار التنموية المنسوبة إليه مع العمل على ترسيخها على ارض الواقع، وحرصه على أن يحضى بدور فاعل فيما يخص المشاركة في عملية تعجيل وتحصيل التنمية من خلال رسم سياساتها والمساهمة في تنفيذها وتقييمها، لابد من أن يكون قادرا

---

[1]- بوحنية قوي ، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 16-17 ديسمبر 2008 ، ص.06.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

على رسم سياساتها، والمساهمة في تنفيذها وتقييمها وعليه فان تفعيل آليات المجتمع المدني يساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، أو مجالات تنموية أخرى، ولا تتوقف عملية التنمية على الدولة التي تحكم والقطاع الخاص الذي يوفر الفرص بل هناك قطاع ثالث يتمثل في منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعلات ضمن الشبكات الاجتماعية والسياسية، وبناء القدرات وتنميتها وتعبئتها للمشاركة في النشاطات الاقتصادية، فالتمازج بين مكونات القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من منظور الحكم الراشد يهدف إلى حث حكم المجتمعات والمنظمات، بحيث يتمكن الأفراد من خلال هذا التعاضد الثلاثي من :

- التعبير عن الاهتمامات.

- التأثير على اتخاذ القرارات .

- معرفة من يتخذ القرارات وماهو القرار المتخذ .[1]

فما هي التحديات التي تحد هذا الدور ؟ ، لكي يتمكن المجتمع المدني من المشاركة في رسم السياسات التنموية ورصد حسن تنفيذها والمطالبة بتصويبها عندما تكون الحاجة، لذلك لابد من التوقف عند ابرز التحديات التي يواجهها :

أولا : التحديات الذاتية :

1- عدم اعتماد التخصص في منظمات المجتمع المدني، مما يسبب ضياع الكثير من الطاقات والأموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع.

2- خلل في التفكير في بعض المناطق، أي العمل وفق النظام الاجتماعي العشائري مع تحكم العلاقات العشائرية والقبلية بين منظمات المجتمع المدني، والنتيجة تكون كارثة على المجتمع والدولة.

3- قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسرح الميداني والتدريب المنهجي.

---

[1]- نفس المرجع ، ص.ص.6، 8.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ثانيا : التحديات الموضوعية :

1- **وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي إلى النظام الديمقراطي، وبطئ مجلس النواب في تشريع القوانين وتعديلها، وكذلك بطئ المصادقة على هذه القوانين والتشريعات.**

2- **عدم الوصول إلى قناعة بأهمية ادوار المجتمع المدني.**

3- **حداثة النظام الديمقراطي وعدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية وصيغة التدخلات المرحلية في النظام السياسي.**

4- **المستويات المركزية ودور السلطات المحلية وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه.**

وعليه فيمكن اعتبار أن استقلالية منظمات المجتمع المدني هو مكمن قوتها ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، وإستراتيجيتها هي أساس فاعليتها، وبرامجها هي وسيلتها للوصول للمواطنين خاصة بعدما عجزت الدولة على تلبية بعض الخدمات المطلوبة من المواطنين.[1]

وبقدر ماتتمكن منظمات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهياكل تنظيمية واضحة وأنظمة إدارية شفافة ومرنة بقدر مايصبح دورها أكثر فاعلية وتأثيرا على عملية التنمية الاقتصادية بمعية المجالات التنموية الأخرى ، كما يساعدها على تجاوز كافة العقبات والتحديات التي تعرقل مسيرة التفوق والتقدم .

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى دور القطاع الخاص في العملية التنموية، وذلك بالتركيز على أسباب التوجه نحو تبنيه، ومتطلبات تفعيله، وأدواره، وكذا التطرق إلى حوكمة المؤسسات، ونقصد بذلك حوكمة المؤسسات على مستوى القطاع الخاص دون العام.

---

[1]- **سعيد ياسين موسى ،« دو ر منظمات المجتمع المدني في التنمية » ، على الموقع :**
www.zowoo-org/arabic/articles/art%20260112.rhtm،12/03/2015،10.09،p.01.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

إن عملية التفكير في الأدوار التنموية للقطاع الخاص تربطنا اشد الارتباط بمبادئ وآليات السوق الحر، واليد الخفية لأدم سميث، والنظرية الليبرالية والنيوليبرالية، فمنها يمكن استخلاص الدور الريادي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية[1].

ولعل حركة الخصخصة الكبيرة التي شهدها العصر الحديث والتي بدأت مع (مارجريت تاتشر - Margaret THtcher) في بريطانيا ، قد أظهرت بالفعل أهمية إشراك القطاع الخاص في الأدوار التنموية بالدولة ،وقد كان ذلك في الفترة مابين 1979 و 1982، وبالرغم من المعارضة الشديدة استطاعت تاتشر أن تمضي في تطبيق سياستها الاقتصادية ، وكانت الخصخصة أحد الأدوات الهامة التي اعتمدت عليها، وفتحت المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الانفتاح والازدهار الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى انكماش دور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدماتية ونفقات التعليم العام،كما تم تخفيض نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وغير ها من السياسات التي ساهمت في بروز القطاع الخاص كفاعل أساسي في العملية التنموية.[2]

الفرع الأول: الأدوار التنموية للقطاع الخاص: هناك العديد من الأدوار التي يلعبها القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية والتي تختلف باختلاف درجة الحرية الممنوحة لهذا الأخير.

1- أسباب توجه الدول نحو الاعتماد على القطاع الخاص في العملية التنموية: هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالدول إلى دعم القطاع الخاص ومن بين هذه الأسباب نجد:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة .
- تخفيف الأعباء المالية للدولة، التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة، وبالتالي تتمكن الدولة من توفير موارد مالية لتمويل أنشطة أخرى.
- توسيع عملية ودور القطاع الخاص، والاعتماد عليه أكثر لاسيما في المجالات الصناعية والخدماتية ، نظرا لجودة المنتوج والخدمة الخاصة .

---

[1]- علاء الترتير ،القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة – تنمية في اتجاه واحد - ، (فلسطين : مركز بيسان للبحوث والإنماء ،2012) ، ص .08 .

[2]- فؤاد خليل لطفي ،« الخصخصة : نشأتها ، ايجابياتها ، سلبياتها »، على الموقع :
www.icoedu.uoobaghdad.edu.iq ، 22/03/2015 ، 16: 30،p.03.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- تطوير الأسواق المحلية، وتوسيع دائرة العرض والطلب، والتبادل الحر.
- وأخيرا توسيع قاعدة الملكية حتى لا تبقى مقتصرة فقط على الجانب الحكومي.[1]

2-القدرات المميزة للقطاع الخاص : وتشمل :

أ- القوة المالية للقطاع الخاص: حيث لا احد يمكن أن يجادل على كون الوسيلة الفعالة لنجاح القطاع الخاص هو طريقته التخطيطية، التي يرتكز عليها قبل صرف أمواله، وتقييم الأعمال وقيمة الأموال التي تحتاجها.

ب-تحديد الأولويات وفق الحاجات: وذلك بالنظر إلى المشاريع حسب الأولويات ووفق مايحتاجه الأفراد، بناء على متطلباتهم التي يضعونها على طاولة الحكومة.

ج-حكامة صرف الأموال: حيث أن القطاع الخاص هو من أهم الآليات المحلية والوطنية والعالمية التي تهدف إلى تحقيق الثروة، والرفاهية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن تحضى قيادته الداخلية بسلوك تدبيري ممتاز، وحكامة جيدة حتى تتمكن من حل المشاكل التي يعرفها التسيير المالي للقطاع الخاص .[2]

د-الرقابة المالية للقطاع الخاص: تعد الرقابة الداخلية التي يمارسها القطاع الخاص من أهم الأسس التي يرتكز عليها هذا القطاع، فوظيفة المراجعة الداخلية التي يقوم بها تتضمن تقدير المخاطر المالية، وكذا مدى الالتزام بالأهداف المحددة.

ه- حركية القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل: لقد عانت الدول ومازالت تعاني من مشكلة البطالة، وهو مادفع بالقطاع الخاص إلى التحرك من أجل توفير مناصب الشغل، سواء في المقاولات الكبيرة أو الصغيرة أو متوسطة الحجم .

---

[1]- رياض دهال وحسن الحاج ،« حول طرق الخصخصة »، على الموقع :
www.arab-api.org ، 24/03/2015، 16:30، p.02.

[2]- د.م ،« إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية »، على الموقع :
www.startimes.com/f.aspx?t=33352090،12:00 ، 2015/02/24 p.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

و -التحفيز على المردودية: حيث تتمثل إستراتيجية القطاع الخاص أساسا في تحفيز العاملين، وتقديم الامتيازات، والمنح وذلك بقدر مردوديتهم في العمل.[1]

3- متطلبات تفعيل القطاع الخاص في العملية التنموية: وتتمثل في :

- **توفير الاستقرار السياسي والأمني الذي يضمن سلامة الشركات والمؤسسات، والكفاءات العلمية.**
- **منح القطاع الخاص قروضا طويلة الأجل، بفوائد رمزية كي يتسنى لهذه الشركات العمل بانتظام، وإعطاء الفرصة الزمنية الكافية للمساهمة في البناء والتطوير.**
- **استثمار الخبرات العلمية والتخصصية الموجودة داخل القطاع العام، ومشاركتها القطاع الخاص في نقل الخبرات بينهما، وفتح العديد من المعاهد العلمية المتخصصة لربط القطاعين بالعديد من التخصصات العلمية.**
- **الاستفادة من المدخولات العالية من العملة الصعبة بسبب زيادة أسعار النفط خاصة في الدول التي يكون جل اعتمادها على قطاع المحروقات، واستثمارها بالمشاركة مع القطاع الخاص لبناء صناعة تحويلية كبيرة يستفاد منها في الحاضر والمستقبل [2].**

كما يمكن الإشارة إلى أن أهم أنواع الدعم الحكومي للقطاع الخاص في مجالي الصناعة والزراعة تتمثل فيما يلي:

1. **القروض الصناعية الميسرة دون فائدة، أو بفائدة مخفضة.**
2. **الإعفاءات الجمركية للآلات والمستلزمات المستوردة، وكذلك المعدات والمخصبات الزراعية، والمواد الخام اللازمة للصناعات.**
3. **الحماية الجمركية.**
4. **الدعم النقدي للمنتجات الزراعية، سواء كانت حبوبا أو فاكهة أو خضار أو ثروة حيوانية وسمكية.**

---

[1] **- نفس المرجع ، ص.02 .**

[2] **- كريم التميمي ،« دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية » ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد2316 ، (جوان)، 2008 ، ص.03.**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

5. دعم الجمعيات الزراعية، والتعاونيات الخيرية، والحقيقة أن الدعم الحكومي للقطاع الخاص بأي نوع من الأنواع السابقة الذكر أو مجتمعة، دليل واضح على توجه الدولة لإعطاء دور بارز لهذا القطاع في التنمية، وهو أمر مهم وفعال ومن بين الدول التي قامت بتشجيع دور القطاع الخاص في مراحل التنمية نجد دول جنوب شرق أسيا (ماليزيا وسنغافورة ...)، ودول الخليج والجمهورية العربية اليمنية سابقا، وكذا بعض الدول الإفريقية وقد وصلت إلى نتائج فعالة تتمثل بالمحصلة الكلية للجهود التنموية إذ حققت تلك المجتمعات بقطاعها العام والخاص انجازات مشهود لها حتى الآن [1].

6. أدوار القطاع الخاص: هناك العديد من الأدوار التي يشارك بها القطاع الخاص في العملية التنموية لعل أهمها:

أ- مكافحة التضخم: وذلك نظرا لما تعرفه العمالة داخل القطاع الخاص من قلة في العدد وكفاءة وفعالية في الإنتاجية وبالتالي فان دعم القطاع الخاص يؤدي إلى تخليص الحكومات من العدد الهائل للعمال والموظفين خاصة بتبني سياسات الخوصصة.[2]

وأيضا امتصاص القطاع الخاص لجزء من السيولة المتداولة، والتي تقود إلى التضخم الاقتصادي وتحويلها إلى موجودات ثابتة، يتقاسم الأفراد ملكيتها.[3]

ب-توسيع الأسواق المالية وتقويتها: تلعب أسواق المال دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تجميع المدخرات من الأفراد.

والشركات، فالقطاع الخاص محرك ينشط أسواق المال من خلال وزيادة قاعدة الأسهم والملكية وجذب المستثمرين الذين يبحثون عن توزيع محافظهم المالية.

---

[1]- السيد عبد المطلب غانم، الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، (مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007)، ص.87.

[2]- خالد حمادي حمدون المشهداني ، الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي ،(عمان ، دار وائل ، 2012) ، ص.18 .

[3]- العيد صوفان ، دور الجهاز المصرفي في دعم وتنشيط برنامج الخصخصة – دراسة التجربة الجزائرية - ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري - قسنطينة –كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010/2011 ، ص.40 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ج- توزيع الموارد: حيث يمكن للدولة استخدام حصيلة الإيراد المتأتي من القطاع الخاص إما لخفض عجز الميزانية أو لزيادة الفائض إن كانت الميزانية في حالة فائض أو لخفض الضرائب أو لزيادة المصروفات لخدمة الأغراض التنموية.

د- زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية: وتؤدي الخصخصة أو دعم عمل القطاع الخاص إلى توظيف المدخرات الوطنية وذلك من خلال ماتخلفه من بيئة تنافسية حرة ومن جانب أخر فان ذلك يؤدي إلى توجيه هذه المدخرات في قنوات استثمارية ومن ثمة زيادة عدد المستثمرين المحليين ثم إن إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين البيئة الاقتصادية من خلال اعتماد آليات السوق وتوفير فرص الاستثمار المناسب ستعمل على تحفيز الاستثمارات الأجنبية وهذا ما تؤكده البيانات المتوفرة، ففي خلال الفترة من **1988** إلى **1995** كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي نحو **43 %** من إجمالي العائد من الخصخصة في البلدان النامية وكانت نسبة الاستثمار المباشر نحو **80%** من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.[1]

ه- تحسين كفاءة أداء المشروعات: للكفاءة الاقتصادية مفهومها الخاص يختلف من بلد لآخر حسب إمكانياته وظروفه الاقتصادية ورفع هذه الكفاءة يعد من الأدوار الأساسية التي يقوم بها القطاع الخاص وذلك عن طريق إدخال المؤسسات إلى الوسط التنافسي ليجمد مثيلاتها .[2]

و- القطاع الخاص والحد من الفقر: إن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول ، وفي هذا الصدد فان القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة [3]

---

[1]- خالد حمادي حمدون المشهداني ، مرجع سابق ، ص.ص.20-23.

[2] - محمد زوزي ، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة ولاية غرداية - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة –كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011 ،ص.28.

[3] - كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ ، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في البناء الاقتصادي ، الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول ، جامعة جيجل ، 20-21 نوفمبر ، 2011 ، ص .05.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ي- القطاع الخاص والقضاء على البطالة: بحيث نجد أن كثرة الأعمال الاستثمارية والمشاريع وكذا الشركات التي تمت خصخصتها ستستوعب البطالة وتكون هناك نهضة عمرانية كبيرة إضافة إلى فتح وكالات لترويج منتجات تلك الشركات تبدأ تدريجيا بامتصاص البطالة وهذه تخضع إلى فترة زمنية معينة قد تقدر ببضع سنوات .

ز- إعادة توزيع الدخل : قد يكون الهدف الأساسي للقطاع الخاص هو إعادة توزيع الدخل وهنا يتم التركيز على طبيعة ملكية الأصول فإذا كانت الأصول التي سيتم تحويلها من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية عدد محدود من الأفراد فان رأس المال سيتمركز لدى فئة قليلة من أفراد المجتمع الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور اتجاهات رأسمالية في الأوساط الاقتصادية وهناك أنماط أخرى من خلال تملك أفراد المجتمع أو العاملين في هذه المؤسسات للأصول كافة من خلال استخدام أسلوب الخصخصة عن طريق طرح الأسهم والاكتتاب وفقا لمعايير لاتسمح بتمركز الأسهم لدى فئة محددة سيجعل هذا المعيار أكثر عدالة من الحالة الأولى. [1]

وعليه يمكن القول أن ادوار القطاع الخاص التنموية هي ذات أهمية بالغة لاقتصاديات أي دولة حيث أن تفوق القطاع الخاص على العام غدا أمرا غير خاضع للجدال والمناقشة فالقطاع الخاص يعاقب المنشآت غير الكفؤة بسبب انخفاض أدائها مما يجبر مالكيها أو مقدمي خدماتها على الاهتمام برغبات وطلبات العملاء وتوليد توجه متحرك دون نهاية نحو تحقيق التميز كل ذلك بدون بيروقراطية وروتينية القطاع العام ومكوناتها البطيئة. [2]

5- نماذج مختارة لدول تبنت الخصخصة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية :

لقد اختلفت آراء ووجهات نظر الدول التي تبنت برامج الخصخصة فيما يخص طريقة تنفيذ هذه البرامج هذا ماجعل لكل واحدة منها خصوصية تتفرد بها عن الآخرين

أ- نماذج غربية: تعد كل من التجربتين البريطانية والأمريكية من أبرز التجارب الغربية الناجحة في مجال الخصخصة نظرا لكونهما من أول الدول التي تبنت هذه البرامج وأكثرها تفردا.

---

[1] - خالد حمادي حمدون المشهداني : مرجع سابق ، ص.ص.22-23.

[2] - محمد زوزي ، مرجع سابق ، ص.26 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-التجربة البريطانية: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما أسفرت عنه من آثار سيئة دمرت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ارتأت الحكومة البريطانية التوجه نحو سياسات الخصخصة وكان لها آثارا ايجابية على الاقتصاد من بينها

-ارتفاع أرباح المؤسسات وارتفاع إنتاجية العالم وخاصة شركات المواصلات من987مليون جنيه إسترليني إلى 3 مليار جنيه إسترليني خلال 7 سبعة سنوات. [1]

-بلغ التحويل لخزينة الدولة خلال 35 خمسة وثلاثين مليار جنيه إسترليني إضافة إلى تسديد قروض القطاع العام حيث تم سداد 12.5 % من صافي الدين العام خلال عامين

-اذكت روح الاستثمار لدي المجتمع البريطاني من خلال توسيع قاعدة الملكية حيث ارتفعت نسبة المساهمين من 4% إلى قبل التنفيذ 23% بعد تنفيذ برامج الخصخصة وارتفعت نسبة المالكين من الأشخاص للأسهم إلى مايقارب 11 مليون شخص في بداية التسعينات ، [2]وعليه فقد اثبت القطاع الخاص في بريطانيا جدارته في النهوض بالتنمية الاقتصادية واحتكار أسواق المال

-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة القطاع الخاص بالدرجة الأولى فان هناك بعض القادة ممن يعارضون الخصخصة غير ان التوجه نحوها هو الأقوى على صعيد الولايات ، ومن أفضل الأمثلة على ذلك ولاية ميشيغان فقد تحقق فك ارتباط الدولة عن التامين على العاملين كما أن هناك ثورة للخصخصة في معظم الولايات المتحدة الأمريكية امتدت في الآونة الأخيرة إلى الوقاية من الحريق وبعض أجزاء من الشرطة ومعالجة مياه الصرف الصحي وإنارة الشوارع وسكك الحديد والمستشفيات وقامت بعض الولايات بإخضاع أكثر من خمسين خدمة عامة للمنافسة في السوق وتقدمت شركات لانجاز هذه المهمات بكفاءة عالية وبجودة منخفضة ما أدى إلى تخفيض الرسوم التي يدفعها المواطن عن الخدمات المقدمة له .[3]

---

[1] - شهاب حمد شيحان ،« إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي – دراسة تحليلية تطبيقية – » ، مجلة الانبار ، العدد02 ، 2008، ص.10 .

[2] -نفس المرجع ، ص.10.

[3] - نزار قنوع ،« الخصخصة الاقتصادية بشكل عام –ايجابياتها وسلبياتها – »، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، العدد02، 2005،ص.10.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ب-نماذج عربية: لقد تبنت العديد من الدول العربية سياسة الخصخصة وكانت لها آثار ايجابية في تنمية الاقتصاد بصفة عامة وفيما يلي مجموعة من الدول التي كانت السباقة في تبنيها .

لقد بلغت حصيلة الخصخصة في الدول العربية خلال الفترة 1990-2001 حوالي 17.5 مليار دولار أمريكي، حيث ارتفعت الحصيلة في المغرب مثلا من 273 مليون دولار أمريكي عام 1993 **إلى 2.104 مليار دولار أمريكي عام** 2001 **، وقد شكلت الحصيلة في المغرب حوالي 70 % من إجمالي إيرادات الخصخصة في الدول العربية في** 2001 **وبلغت نسبة إيرادات الخصخصة في مصر حوالي 30% من إجمالي إيرادات الخصخصة في الدول العربية، وبلغت نسبة الإيرادات في الكويت حوالي** 23% **ونسبة الإيرادات في تونس والأردن حوالي 6% من إجمالي الإيرادات في الدول العربية، وبمقارنة إيرادات الخصخصة إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي بين عامي** 1991-2001 **يلاحظ أنها منخفضة حيث سجلت في مصر 7% فقط من متوسط الناتج المحلي وفي الكويت حوالي** 14% **وفي الأردن حوالي**12%، [1] **وعليه نستنتج أن تجارب الخصخصة سواء في الدول الغربية أو العربية كان لها انعكاس ايجابي على تحقيق التنمية في هذه الدول والرفع من نسبها .**

الفرع الثاني: حوكمة المؤسسات كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية : كما سلف الذكر سنحاول التطرق إلى حوكمة المؤسسات (corporate Governance) في القطاع الخاص وعوائد تطبيقها ومردوديتها

1-دواعي ظهور حوكمة المؤسسات: لقد أدت الحوادث التي وقعت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى إعطاء الأولوية للموضوعات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية المتمثلة بالفضائح المالية التي أصابت الكثير من الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، وما تبعها من أحداث متلاحقة في الأسواق المالية المختلفة في المؤسسات المالية وغير المالية وذلك من فساد إداري ومحاسبي فضلا عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية المختلفة وغير ذلك من الأسباب التي أدت إلى ضرورة وضع ضوابط أخلاقية ومبادئ مهنية ومرتكزات كفيلة بحماية حقوق الأطراف المعنية

---

[1]- عبد السلام مسعود رحومة ،« تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية »، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد16،2003، ص.2 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

(أصحاب المصالح stakeholders) وهم المساهمين والموردين الدائنين المستثمرين العاملين والمجتمع بصفة عامة .[1]

2- تعريف حوكمة المؤسسات: " هي وسيلة تمكن ملاك الشركات والمساهمين فيها والمجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين ".

وطبقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "توضح قواعد حوكمة المؤسسات توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف المعنية بالشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح المتعددة كما تحدد القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بشؤون الشركة.

ومن ضمن القيم الأساسية التي يتم الالتزام بها نجد الشفافية والإفصاح والمحاسبة والمراقبة والنزاهة والمسؤولية.[2]

3-أهداف حوكمة المؤسسات: هناك العديد من الأهداف التي تسعى هذه المنظومة الجديدة إلى تحقيقها ويمكن تلخيصها في :

- **تحسين أداء الشركات.**
- **وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا.**
- **وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجالس إدارتها.**
- **وضع أنظمة لإدارة الشركة وفق هيكل يحدد كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين .**

- [1] علاء فرحان طالب وإيمان شيحا ني المشهداني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي ، (عمان ، دار صفاء ، 201) ، ص.23.

[2] - مركز المشروعات الدولية الخاصة ،« الديمقراطية الاقتصادية –دور القطاع الخاص- » ،على الموقع:
www.cipe-arabia.org ، 032015/25.9:30،p.2. .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها .[1]

4-أهمية حوكمة الشركات : corporate governance importance:

- تجنيب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي .

- تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها.

- تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي.

- توفير الشفافية والحضور والدقة في القوائم المالية والعمل بطريقة ديمقراطية وشفافة.

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل.[2]

وكما ان لفواعل الحكم الراشد دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، فان لمعاييره أيضا تأثير بالغ عليها، وقد اختلفت هذه المعايير باختلاف المؤسسات التي تناولتها والفترة الزمنية التي ظهرت فيها.

---

[1] - بتول محمد نوري وعلي سليمان خلف ، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة ، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، جامعة المستنصرية ، العراق ، 2010/2011 ، ص.10.

[2] - علاء طالب فرحان وإيمان شيحان المشهداني ، مرجع سابق ،ص.ص.33،34 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الثاني: معايير قياس الحكم الراشد وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

لقد تنوعت معايير قياس الحكم الراشد بتعدد المؤسسات التي تناولتها ولعل أكثرها دقة هي تلك التي وضعها معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف كوفمان وآخرون حيث وضع ستة معايير تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي والاقتصادي والمؤسساتي وهي مؤشر المساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة والبيئة الإجرائية إضافة إلى مؤشر سيادة القانون ومؤشر محاربة الفساد ومراقبته.

المطلب الأول: معيار طريقة اختيار الحكومات ومراقبتها:

يتعلق هذا المعيار بالعملية التي يتم بمقتضاها اختيار المسؤولين في السلطة ومراقبتهم واستبعادهم عند تجاوز صلاحياتهم، أو الإخلال بمسؤولياتهم العامة وإهدار أموال الشعب، وغيرها من التجاوزات، [1] وقبل التطرق إلى دراسة هذا المعيار بالتفصيل لابد من الإشارة في البداية إلى أهمية هذه المعايير أو المقاييس.

الفرع الأول: أهمية مقاييس الحكم الراشد: على الرغم من أن عدم وجود اتفاق دولي على تعريف الحوكمة الرشيدة يصعب من مهمة قياس مستوى الحوكمة الرشيدة في الدول، إلا انه من المؤكد أن الحوكمة تؤثر تأثيرا مباشرا وقويا على المخرجات الاقتصادية والسياسية، وجهود الحكومات في سبيل تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية مستدامة، لذلك فان مخرجات مقاييس الحوكمة تلعب دورا مهما في قرارات المنظمات الدولية والدول المانحة، في الموافقة على المنح والقروض للدول المحتاجة، ثم إن وجود مقاييس للحوكمة هو مطلب للحكومات والمنظمات الدولية فالحكومات تستخدم مقاييس الحوكمة لتقييم أداء الحكومة وتحديد أماكن الخلل التي تحتاج إلى تطوير والمنظمات الدولية تستفيد من تلك المقاييس في تحديد نوع وحجم المساعدات المالية اللازمة للدول[2]

---

[1]- محمد محمود العجلوني ، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، تركيا ، من 09الى 11 سبتمبر 2013، ص.15 .

[2]- بسام عبد الله البسام ،« الحوكمة الرشيدة –المملكة العربية السعودية حالة دراسية –»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد11، (جانفي) ، 2014، ص .08 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وعليه فان متخذي القرارات والباحثين يركزون على أثر الحوكمة في التنمية الاقتصادية، وهم بذلك يحتاجون مقاييس جودة الحكم لاتخاذ قرارات ولإجراء تحليلات .

ووفقا لتقرير معهد البنك الدولي World Bank Institute سنة 2006، فان هناك أكثر من 140 مقياس لمؤشرات الحوكمة متاحة للاستخدام من هذه المؤشرات مثلا :مؤشر الفساد العالمي فعالية الحكومات ...الخ، وهذا الكم الهائل من المقاييس يوضح حجم الطلب وأهمية وجود مقاييس للحكم الراشد ، بالإضافة إلى أن هذه المقاييس لمستوى الحكم الراشد تساعد الجهات التشريعية ومتخذي القرارات في إصدار تشريعات واتخاذ قرارات ذات جودة عالية.[1]

كما أن البنك الدولي يقوم بصورة منتظمة منذ العام 1996 بنشر مؤشرات الحكم الجيد Worldwide Governance Indicators (WGI)، حيث تعكس قيم هذه المؤشرات حسابات لمئات من المتغيرات وتقييمات الخبراء، والمسوحات، تستقي معلوماتها من عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية، ومؤسسات قياس الرأي العام، ووكالات تصنيف المخاطر التجارية ومؤسسات العون الإنمائي متعدد الأطراف والشركات المتخصصة، وعددها ستة مؤشرات تتخصص في قياس ستة أبعاد للحكم الراشد (Six Dimensions of Governance).[2]

الفرع الثاني : التعريف بمعيار طريقة اختيار الحكومات ومراقبتها : يشير هذا المعيار إلى الطريقة أو العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، ويتكون أساسا من مؤشر الرأي والمساءلة ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف السياسي:

1- مؤشر الرأي والمسائلة: ويشمل عددا من المؤشرات تقيس جوانب عدة من العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلال الإعلام، ومن ثمة فان هذه الفئة تقيس مدى قدرة المواطنين لبلد ما على المشاركة في اختيار الحكومات، ومراقبة أصحاب السلطة ومسائلتهم.

---

[1]- نفس المرجع ،ص.08 .

[2]-عبد الواحد العفوري ،« أوضاع إدارة الحكم وأثرها على التنمية في اليمن »،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد65 ، 2014 ،ص.11 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-اللاستقرار والعنف السياسي: أي الجمع بين مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية زعزعة الاستقرار، وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية وعنيفة.[1]

1- مؤشر المساءلة والمشاركة : (Voice and Accountability) (VA)

حسب كوفمان (koufmann) فان مؤشر المساءلة والمشاركة يقيس مدى قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في انتخاب حكوماتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر، بمعنى أخر يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، ورسم الاستراتيجيات، بالإضافة إلى قياس مستوى حرية التعبير والإعلام في الدول محل القياس، فتطبيق مبادئ الديمقراطية من مشاركة سياسية وحرية التعبير هي من ركائز حقوق الإنسان، وهي من الأهداف التي تتبناها وتدعمها المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، أيضا مبدأ المحاسبة وهو قدرة المواطنين على محاسبة المسئولين عن نتائج قراراتهم وانه لا احد فوق المسائلة، كل هذا يدعم حقوق الإنسان ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أيضا يرى كثير من الخبراء ومن خلال دراسة تجارب العديد من الدول أن تطبيق مبدأ المشاركة والمسائلة يساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد، وذلك نتيجة للرقابة المجتمعية ومن الأفراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسئولين الحكوميين، وقد أشار البنك الدولي سنة 2003 إلا أن "الحكم الجيد يتطلب بالطبع العديد من الخطوات من جانب الحكومة، ولكن يتطلب أيضا مشاركة فاعلة من قبل الشعب، ولذلك يعتبر مؤشر قياس المشاركة والمسائلة عنصر مهم من عناصر الحكومة الرشيدة ".[2]

وترتكز المساءلة أيضا على فكرة امتلاك الشعب الحق في مساءلة حكومته حول كيفية استعمالها لسلطة الدولة وموارد شعبها، وتحتاج المساءلة إلى الشفافية والشعب بدوره يحتاج إلى معرفة آليات عمل الحكومة، وعلى الحكومة تمكينه من الوصول إلى تلك المعلومات، وتحتاج المساءلة أيضا إلى التنافسية: أي التمكن من الاختيار بين أكثر من هيئة اقتصادية وسياسية على أساس حسن أدائها، وتعني كذلك المراجعة والمعالجة حين تخرق أفعال الحكومة الحقوق الأساسية و حكم القانون .[3]

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2003 ، ص.106 .

[2]- بسام عبد الله البسام ، مرجع سابق ، ص. 13 .

[3]- سعود محمد الشاوش ،« معايير الحكم الصالح الرشيد »، على الموقع :

www.almethaq.info/news/article183.htm ، 25/02/2015 ، 11:00 ، p.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تفعيل المشاركة والمساءلة لتحقيق أغراض تنموية : يتم تفعيل كل من المشاركة والمساءلة من خلال الاهتمام بالنقاط التالية :

أ- زيادة الدور الرقابي للأجهزة الرقابية قبل الصرف، بالإضافة إلى دورها الرقابي أثناء وبعد الصرف ، ويتحقق ذلك من خلال قيام الأجهزة الرقابية بإلزام المؤسسات الحكومية بموافاتها بالوثائق الخاصة بعقود التوريد مثلا، والتعهدات والأعمال والخدمات، وذلك لتبدي الأجهزة الرقابية رأيها في هذه العقود والتعهدات .

ب- التحديد الواضح لمهام الأجهزة الرقابية المختلفة، بما في ذلك أجهزة الرقابة التابعة لبعض الوزارات وهيئات الرقابة والتحقيق ، وذلك لمنع حدوث تداخل في اختصاصات تلك الأجهزة، والقضاء على محاولة بعض الأجهزة القيام ببعض الاختصاصات التي تتجاوز ماهو منصوص عليها في نظام عمل تلك الأجهزة.

ج- دعم استقلالية أجهزة الرقابة وذلك فيما يتعلق بإعداد مشروعات الميزانية الخاصة بتلك الأجهزة، وكذلك إجراءات التعيين والترقية وذلك لحماية تلك الأجهزة من التبعية لأي جهة أخرى مما يؤثر على فعالية دورها الرقابي المحايد.

د-ضرورة تبني الأجهزة الرقابية للاتجاهات الحديثة في مجالات الرقابة ومثال ذلك الرقابة في ظل استخدام الحاسب الآلي والتطور التقني وأسلوب المراقبة الشاملة التي تتم بمقتضاها مراقبة جميع نظم الأداء. [1]

- مؤشر الاستقرار السياسي:Political Stabilité and Absent of Violence(PS)

إن العديد من الدراسات والتجارب الدولية أثبتت أن الاستقرار السياسي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، والبشرية والتنمية المستدامة للدول، فهذا المؤشر "يقيس احتمال زعزعة

[1]- مليكة بوضياف ، الإدارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري ، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، يومي 12 و13 ديسمبر 2010، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص.48 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

استقرار الحكومة، أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي "وهذا حسب تعريف "دانيال كوفمان koufmann ". [1]

وبالتالي فان الاستقرار السياسي يعد مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، وكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فان ذلك يدعم كفاءة وفعالية السلطة التشريعية والتنفيذية.

أ- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أو الحكومي: يعتبر عدم الاستقرار الحكومي بمعنى التغير المتتابع والسريع في السلطة الحاكمة، إحدى الظواهر الهامة المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي، وتعد هذه الظاهرة من السمات المميزة للعملية السياسية لأغلب الدول النامية، ففي دولة مثل الهندوراس تغيرت السلطة التنفيذية (616) مرة، في الفترة من 1824م إلى 1950، بينما عانت الإكوادور تغيير(41) رئيس للدولة في الفترة من 1940م إلى غاية 1949، أما بوليفيا فإنها لم تشهد في الفترة من 1941 إلى 1951 إكمال أي من رؤسائها المدة الدستورية، ولا تقتصر هذه الظاهرة على دول أمريكا اللاتينية بل تعانيها كذلك دول نامية أخرى غيرها، ففي الباكستان تعاقب 4 أربعة أشخاص على رئاسة الدولة في الأعوام العشرة الأولى من قيامها، و8 أشخاص على رئاسة الحكومة وكمثال على الدول العربية نأخذ الكويت وهي ليست استثناء، ففي الفترة بين 2006 و2008 تم تشكيل مايقرب من خمس وزارات متتابعة بلغ متوسط آجالها 7 شهور وأربعة أيام، وتم تشكيل ثلاث وزارات متتابعة مابين 2009 و2011. [2]

وعليه يمكن في الأخير تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على انه " عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه، والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام. "[3]

---

[1]- بسام عبد الله البسام، مرجع سابق، ص.12 .

[2]- عبد الحميد حجازي الحزار ،« العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت »، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 63، 2014، ص.03.

[3]- خالد حنفي علي،« الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا »، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 153 ، 2003 ، ص.30 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ويشير "جان ايريكلان وسيفانت Jan_Ericlane Svante " انه لايوجد تعريف منهجي إجرائي للاستقرار السياسي، إلا انه يمكن الاعتماد على تعار يف عامة وبسيطة أو مركبة حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين:

1- النظام اللافوضى: والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي داخل الدولة.

2- الاستمرارية: وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي بتدني مستوى اللاستمرارية في التطور السياسي. [1]

ولعل أهم مؤشرين لظاهرة عدم الاستقرار السياسي هما: التقلبات الوزارية من خلال سقوط الحكومات بمعدلات كبيرة وذلك بسبب قصر مدة الحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة والتقلبات في النظام بشكل كبير أي اقل من مدته القانونية المعترف بها دستوريا، من خلال النص عليها في صلب الدستور وتتراوح هذه المدة بين أربعة إلى سبع سنوات، وعلى هذا فان حكومة التي تقل مدتها عن الثمانية أشهر فهذا مؤشر عدم استقرارها، كما أن سقوط النظام السياسي قبل مدته القانونية فهذا أيضا مؤشر على عدم استقراره.[2]

ب- الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الاستقرار السياسي : وتتمثل خاصة في القدرتين الاستخراجية والتوزيعية، حيث تعني الأولى قدرة النظام السياسي على استخراج الأموال واجتذابها من البيئة الداخلية أو الدولية، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع السلع ومظاهر التكريم والرواتب والفرص والخدمات على الأفراد والجماعات في المجتمع، وهناك علاقة طردية بين قدرة النظام السياسي على أداء هاتين الوظيفتين واستقرارها، أي كلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرارا، والعكس صحيح، وهذا مايؤدي بنا إلى القول أن الأبعاد الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد، وإخضاع مؤسسات الدولة

---

[1] -jean ericlane and svante arson، politics and society western Europe ،(london :sage publication fourth edition، 1990) ، p.249 .

[2] -عزو محمد عبد القادر ناجي ،« مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة »، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2189 ، 2008 ، ص.03 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لدرجة اكبر من التنافسية، بغية زيادة كفاءتها وتوفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين، من اجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتياجات الناس. [1]

المطلب الثاني: معيار قدرة الحكومات على صياغة السياسيات وتنفيذها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى كل من مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر جودة التشريعات - أو ما يعرف أيضا بمؤشر البيئة الإجرائية-، وكيف يؤثر كل منهما على عملية التنمية الاقتصادية.

فحسب معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي فان معيار قدرة الحكومات على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية يتكون أساسا من :

-مؤشر فعالية الحكومة: وهو يشمل مجموعة من المؤشرات بدوره، منها مؤشرات الخدمة العامة ،ونوعية البيروقراطية، وكفاءة المواطنين واستقلالية الإدارة عن الضغوط السياسية ومصداقية الحكومة في التزاماتها، وتستند كافة المؤشرات إلى ما يلاحظه الناس ويشعرون به .

-البيئة الإجرائية:ويشير هذا المؤشر إلى نوعية التشريعات والجودة التنظيمية. [2]

الفرع الأول : مفهوم مؤشر فعالية الحكومة : Government Effectiveness (GE)

1-الطرق المستخدمة لمعرفة خواص ومؤشرات فعالية الحكومة : لقد توصل الباحثون إلى تحديد مجموعة من الطرق لمعرفة مؤشرات فعالية الحكومة، نذكرها بدون تسلسل منهجي حيث يتعلق الأمر ب:

أ- وضع مخطط تدفقي للأهداف، وإطار منطقي للأنشطة والتحليل الجماعي للمشاكل .

ب-تحليل القطاعات ، الوضعيات الموازنات ،...والتشخيصات.

ت-تحليل (swot)وهو القائم على : القوة ، الضعف ، الامتيازات ، الفرص والتهديدات.

---

[1] -سفيان فوكة ، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية ، على الموقع:
www.univ-chelf.dz ،25/03/2015، 10:30،p .03.

[2] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مرجع سابق ، ص.106 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ث- تحليل حقل القوة من أجل التغيير أو الاستمرار على وتيرة التسيير العادي.

ج- نموذج الأزمة : وهو يدرس تحليل تناقضات المحيط، لتبيان نقاط الأزمات وكيفية حلها. [1]

ح- استقصاءات الرأي العام ، جماعات النقاش الفعالة الرسمية وغير الرسمية.

أن هذه الطرق ينبغي في إطار الحكم الراشد أن تأخذ بتلك التي تفترض عملا معمقا يؤدي مع كل الأطراف المعنية وفي كل مرحلة من المراحل (من التشكيل إلى مستوى ومخطط الجمع إلى تحليل المعطيات إلى إبراز وتجميع المؤشرات)، وهذه كلها تعود أساسا إلى قاعدتين أساسيتين تتمثل في التخصصات المتعددة والمشاركة.

2- تقييم فعالية أداء الأجهزة الحكومية ومشاكلها: لقد ظهرت الكثير من الكتابات الكاشفة لمشاكل الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق متطلبات المتعاملين معها وبطئ استجاباتها للاحتياجات التنموية المتجددة، وانخفاض إنتاجيتها، ويمكن إيجاز أهم المشاكل والمعوقات التي أثرت سلبا على كفاءة الأجهزة الحكومية وإعاقتها عن القيام بدورها بفعالية واقتدار فيما يلي:

أ- عدم تحديد الأهداف والمهام الرئيسية للكثير من الأجهزة الحكومية بشكل واضح ودقيق.

ب- طول الإجراءات التي تتبع في كثير من الأحيان في الأجهزة الحكومية لانجاز المعاملات دون مبرر مقبول في معظم الحالات، مما أدى إلى استنزاف جهود القوى البشرية، والموارد المالية ونقص الفعالية في الأداء. [2]

ج- معاناة بعض الأجهزة الحكومية من الازدواجية، والتداخل والتنازع في الاختصاصات فيما بين وحداتها الإدارية من جهة، والأجهزة الحكومية من جهة أخرى، مايؤدي إلى هدر الأموال عوضا عن توجيهها نحو أهداف تنموية .

---

[1]- الأخضر عزي وغالم جلطي ، مرجع سابق ،ص.19 .

[2] - نفس المرجع ، ص.19 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

د-ضعف الوعي بواجبات ومسؤولية الوظيفة العامة، واللامبالاة من قبل الموظفين مايؤدي إلى التباطؤ في انجاز الأعمال، وغياب الجودة في المخرجات، وهذا مايعطل عجلة التنمية. [1]

ه- ضعف نظم المعلومات وعدم توفرها في الوقت الملائم وبالشكل الملائم، سواء على المستوى الكلي أو القطاعي، مايؤثر سلبا على كفاءة القطاع الحكومي من جهة، وعلى تنمية القطاع

الخاص الذي يحتاج إلى المعلومات، حتى تكون قرارات الإنتاج والاستثمار مستندة إلى المعرفة الملائمة.

-وضعف نظم التقويم، وغياب التركيز على الجوانب النوعية للأداء، إضافة إلى ضعف الرقابة على أداء الموظفين لأعمالهم وسير العمل اليومي، وعدم وجود قواعد تنظيمية ملزمة بهذا الشأن .[2]

3- فحوى المؤشر : لاشك أن خدمة الناس هي احد أهم إن لم يكن أهم وظيفة للحكومة، وأحد وعود تطبيق الحوكمة هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين، بالإضافة إلى اعتماد قوانين وتنظيمات ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي، وهو مايحاول مؤشر فعالية الحكومة قياسه وبالتالي فهذا المؤشر يقيس مدى الجودة الشاملة للخدمات المقدمة، بالإضافة إلى مدى جودة الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الحكومة، ومدى التزام الدولة بهذه الأنظمة، ولقد تم تصنيف الدول في مؤشرات الإدارة الرشيدة وفق نسب مئوية تتراوح بين (صفر-100)، حيث تدل النسب المئوية الأعلى على وضع أفضل يضع الدولة ضمن مجموعة الدول ذات حسن الإدارة، وصلاح الحكم، وبذلك ينقسم دليل المؤشر إلى خمسة مستويات من الإدارة الرشيدة كالتالي: أعلى من 75 % (ممتازة)،أعلى من 50 %(جيدة)، أعلى من 25 % (متوسطة)،أعلى من 10 % (ضعيفة)، واقل من 10% (ضعيفة جدا)[3]

الفرع الثاني : مفهوم مؤشر البيئة الإجرائية: كما يعرف هذا المؤشر أيضا باسم مؤشر جودة التشريعات (Regulatory Quality)، ويتضمن هذا المؤشر منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من

---

[1]- باسم بن أحمد آل إبراهيم وآخرون ،« تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية »، على الموقع :

www.startimes.com/fa3p4?t=33514435 ، 28/03/2015، 22: 00، p.02

[2]- نفس المرجع ، ص.02.

[3]- بسام عبد الله البسام، مرجع سابق ، ص.14 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.[1]

كما يعرف هذا المؤشر على انه يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة، من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص، ويهتم هذا المؤشر بقياس جودة اللوائح والأنظمة التي تتبناها وتطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كمكون رئيسي في التنمية الاقتصادية للدول، وهذا اعتراف واضح بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص كداعم، وفي بعض الأحيان موازي للدور الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية، أيضا يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة، حيث أن الكثير من الخبراء والسياسيين يلقون اللوم على غياب التشريعات، بالإضافة إلى ضعف جودة القوانين واللوائح المطبقة من قبل الحكومات كسبب رئيسي في حدوث وتفاقم الأزمة الاقتصادية لعام 2008.

وفي دراسة للأزمات الاقتصادية عبر التاريخ من 1440 إلى الوقت الحاضر، خلصت هذه الدراسة إلى أن الحكومات لم تستفد من الأزمات السابقة لكي تتجنب أو على الأقل تقلل من اثر الأزمات الاقتصادية العالمية ،على الاقتصاد المحلي لذلك يعتقد أن التشريعات والقوانين الحكومية ذات الجودة العالية، تساهم بشكل كبير في تقليل حجم واثر الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل الكوارث الطبيعية على الاقتصاد الوطني والمحلي، وهذا يبين أهمية مؤشر جودة الأنظمة وتطبيقاتها كعامل مهم في الحوكمة الرشيدة. [2]

1- غياب مؤشر البيئة الإجرائية وتأثيره على التنمية الاقتصادية

أن غياب هذا المؤشر يؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل، لاسيما ماتعلق منها بالجانب التنموي وسنحاول التعرض إلى مختلف هذه النتائج في النقاط التالية :

---

[1]- محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق ، ص.07 .

[2]- بسام عبد الله البسام ، مرجع سابق ، ص،ص.13-14 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أ- كثرة الأنظمة والتشريعات المعمول بها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تضاربها، حيث قد يكون النص أو المغزى أو الهدف منه جيد إلا أن المشكلة تكمن في التطبيق أو التنفيذ، حيث تصدر لوائح تنفيذية متكررة ومتغيرة من آن لأخر مما يخلف حالة من عدم الشفافية المعلوماتية، والتي تتسبب في إرباك العمل الصناعي أو التجاري .

ب-وجود نظم وتشريعات صدرت منذ فترة طويلة من الزمن، ووجود الحاجة الملحة والسريعة لتعديلها وتطويرها بالسرعة التي تتواءم والمتغيرات الدولية السريعة، والمتلاحقة، كما يمكن ان تكون هناك إرادة لتغيير هذه التشريعات، لكنها تأخذ وقتا طويلا جدا بما لايتناسب مع مقتضيات وسرعة إيقاع العمل بالقطاع الخاص.

ج- تعدد الجهات المطلوب مراجعتها للحصول على تراخيص تجارية، أو صناعية، وبطئ حركة المعاملات .

د- الحاجة الماسة إلى تطوير بعض التشريعات والنظم وخصوصا تلك المتعلقة بتحصيل الديون أو الشيكات أو الالتزامات المالية على الغير، لحماية مصالح التجار وأصحاب رؤوس الأموال وردع المتلاعبين بالحقوق ، وذلك نظرا لان الأوضاع الراهنة غير محتملة حيث أصبح المدين يهدد الدائن باللجوء إلى القضاء لعلمه بأن البث في القضية سوف يستغرق سنوات طويلة دون فصل حاسم لصالح الدائن [1].

المطلب الثالث: معيار مدى احترام الحكومة للمواطنين

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على معيار مدى احترام الدولة للمواطنين، والمؤشرات التي يتضمنها ، ومختلف المؤشرات التي تنتج عن التوظيف الأمثل لهذا المعيار وما يحققه من نتائج تنموية رشيدة .

[1]- باسم بن احمد آل إبراهيم وآخرون ، مرجع سابق ، ص.98 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ويقوم هذا المعيار على: حكم القانون : أو مايعرف بمؤشر سيادة القانون، ويتمثل في مجموعة من المؤشرات تقيس مدى شعور المواطنين بالثقة في القواعد المطبقة وكفاءة القضاء وكذلك مستوى الفساد:ويشمل هذا المؤشر مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال.[1]

الفرع الأول: مؤشر سيادة القانون Rule of Law(RL) : إن سواسية الناس أمام القانون هو احد عناصر حقوق الإنسان الأساسية، وهو أيضا عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة، أيضا سيادة القانون هو احد أهداف الألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 2000، لكي يتم الوفاء بها من قبل الدول الأعضاء قبل 2015، ويقيس مؤشر سيادة القانون حسب كوفمان Kaufmann "مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف. "

ومبدأ سيادة القانون له أهمية تتعدى تأثيرها الفرد لتشمل المجتمع وقطاع الأعمال ، وارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد على خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة، وبين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية صحية، أيضا سيادة القانون تساعد على الإبداع والابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية، لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة .[2]

وعليه فإن مؤشر سيادة القانون يقيس مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع

والتقيد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف، فالنظام القضائي غير الكفء يمكن أن يتسبب في حدوث حالة من الضبابية وعدم التأكد ، عندما لايقدم إجراءات قضائية عادلة ضد السلوك غير القانوني الذي يقوم به

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص.106 .

[2]- بسام عبد الله البسام، مرجع سابق، ص.13 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المواطنون ضد بعضهم البعض ، أو لا يقدم إجراءات واضحة وصريحة ضد الحكومة عندما تكون خصما للمواطنين في قضايا حقوقية [1].

أضف إلى ذلك يجب توفر الصورة العادلة أثناء تطبيق القوانين أو النصوص القانونية، وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وهذا يعني أن الجميع حكاما ومسئولين ومواطنين يخضعون للقانون ولاشيء يسمو على القانون. [2]

الفرع الثاني:مؤشر مكافحة الفساد أو مايعرف بالسيطرة على الفساد Control of Corruption(CC): إن محاربة الفساد هو احد خصائص الحكم الراشد أو الهدف الأسمى له، بالإضافة إلى كونه يدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبالتالي فهذا المؤشر حسب كوفمان Kaufmann "يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة ،و الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم. "

بمعنى آخر فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد في بلد ما، وهذا يشمل كل أنواع الفساد (الفساد السياسي والاقتصادي والإداري)، أيضا فإن المؤشر يساعد في معرفة مدى سلطة المواطنين على محاسبة المسئولين الحكوميين عن أخطائهم، بالإضافة إلى مراقبة أداء الحكومة [3] .

1- تعريف الفساد: ويمكن تعريف الفساد السياسي بأنه الاختلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور، والمواثيق الداخلية للدولة، وكذلك المواثيق والمعايير العالمية التي تم إقرارها ، بواسطة الهيئات الوطنية، والفساد هو خروج عن القوانين والأنظمة أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، مالية، تجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعات معينة للفرد له مصالح شخصية معها.

---

[1] -John Graham Bruce Amos، principels for good governance in the 21st sentry (،institute on governance ،2003) p.08.

[2] - بوحنية قوي ، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، الشلف ، يومي 16و17 ديسمبر 2008 ، ص.08 .

[3] - بسام عبد الله البسام ،مرجع سابق ، ص.12.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وعرف أيضا بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية ،تحيزا لاعتبارات معينة خاصة مثل الأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية [1] .

ويربط (جوزيف ناي J.S.Nye) الظاهرة بمخالفة الواجب الرسمي، وانتهاك القواعد القانونية لتحقيق المنافع الخاصة، حيث يقول :" الفساد هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية، أو هو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة تستهدف تحقيق منفعة خاصة، وتبرز تجليات هذا السلوك في الرشوة والمحسوبية ونهب المال أو استخدامه بطريقة غير مشروعة جريا وراء منافع ذاتية. "[2]

2- تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية: لايمكن بأي حال من الأحوال حصر الآثار والأضرار الاقتصادية المتأتية عن الفساد، حيث يكفي القول أن ما توصلت إليه الدراسات والتحقيقات الميدانية في هذا الشأن يؤكد إن الفساد يعتبر هدرا حقيقيا لإمكانات التنمية، ويلحق تأثيرا مباشرا سلبيا في العديد من النواحي منها :

أ- على مستوى الإيرادات العامة : حيث أن الفساد يقلل منها ويزيد من الإنفاق الحكومي لأنه يشجع على التهرب الضريبي، وتسرب رؤوس الأموال نظرا إلى التسهيلات التي يستفيد منها بعض رجال الأعمال، كما يدفع تكلفة بناء المشاريع العامة وتشغيلها الأمر الذي يفضي إلى نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، إذ يزيد العجز فيها ويولد التضخم المالي .[3]

ب- على مستوى الموارد: حيث أن الفساد يشوه الدور التوزيعي للدولة، إذ يميل المسئولون الحكوميون في ظله إلى الاهتمام بأنواع النفقات العامة ،التي تخلق فرصا للربح والرشوة وفي الأنظمة التي نجد فيها أن البحث عن الريع يقدم أفضل فرص للربح من القطاع المنتج،

---

[1]- حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة –إداري تجاري سياسي دولي - ، (الإسكندرية :الدار الجامعية ،2008)، ص.16.

[2]- كريمة بقدي ، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012/2011 ، ص.22.

[3]- محمد حليم ليمام ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب والآثار والإصلاح - ، (لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص.120-121 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

يتشوه الحافز للعمل لدى أعضاء النخبة فيجعلهم يتجهون نحو أنشطة غير منتجة، وبالتالي ينشط الفساد التنافسي عوض المنافسة السليمة في الأداء والجودة .

ج-تهديد الاستقرار الاجتماعي: يرتبط تحقيق الاستقرار الاجتماعي بمدى تحقق النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الفساد يؤثر مباشرة في العدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين، إذ يزيد من حدة التفاوت ويرفع نسبة الفقر في المجتمع، ويضر من جهة أخرى بمبدأ مهم في التنمية هو المساواة من حيث المواطنة، فهو يسمح بالتعدي على حقوق المواطنين في الدولة وعدم المساواة بينهم أمام القانون، وإعطاء معايير الشخصية والعائلية والقبلية الأولوية على معايير الانجاز في التوظيف ،أو المشاركة السياسية ،من هنا فإن الفساد يؤثر سلبا في السلم الاجتماعي لأنه يمس حقوق الإنسان الأساسية [1].

د-على مستوى السياسات الاقتصادية الحكومية : يعني التنظيم والإدارة الجيدان في نظر البنك العالمي انتفاء الفساد الإداري، الذي من شأنه أن يدمر أهداف السياسات الحكومية ويقوض شرعية المؤسسات العامة التي تدعم الأسواق، حيث تعود الأسباب الاقتصادية للفساد إلى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، ويظهر ذلك في القيود المفروضة على الاستيراد والإعانات الحكومية الممنوحة بدون الرجوع إلى الاحتياجات الحقيقية للبيئة الاجتماعية، والتحكم في الأسعار وانخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي، ووجود قاعدة كبيرة نسبيا للموارد الطبيعية ،[2]بالإضافة إلى كبر موازنة الدفاع الوطني، فكل هذه العوامل أدت إلى الغموض في المعاملات الاقتصادية ،ومن ثمة القصور في الرقابة على أنشطة الدولة، وبالتالي تفشي ظاهرة الفساد السياسي والإداري .[3]

ه-على مستوى الاستثمار : إن الفساد يضعف الحافز على الاستثمار، لان رجال الأعمال تقع عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم كما أن تكاليف دفع الرشاوى تعد باهظة لان تكلفة البحث عن المرتشين تضاف إلى تكاليف المفاوضات لدفع العمولات، فضلا عن الالتزامات التي تقرها صفقة

---

[1]- نفس المرجع ،ص.121 .

[2]- خنيش سنوسي ، دور السياسات الحكومية في ترسيخ الحكم الراشد في الإدارة العامة والمحلية في الجزائر ،الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 12/13 ديسمبر 2010 ، ص.235 .

[3]- نفس المرجع ، ص.235 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الرشوة ، فقد أفادت دراسة سابقة أعدها الباحث (ماورو Mauro) سنة 1995 ،استخدم فيها أول مؤشر للفساد تم وضعه في أوائل الثمانينيات، حيث أن ارتفاع درجة الفساد يؤدي إلى خفض الاستثمار، ولاحظ أن الفساد في 67 دولة أعاق في الفترة 1960 -1975 المشاريع الاستثمارية وهو ماأدى لاحقا إلى ضياع فرص التنمية ،هذه العلاقة الارتباطية السلبية بين الفساد والاستثمار يؤكدها أيضا كل من (أديس Ades)، و(ديتيلا Di tella) إذ لاحضا أن وضع سياسات صناعية قوية قد يستند جزئيا إلى حوافز تتمثل في المكاسب المحققة بطرق الفساد التي تتيحها السياسة العامة للمسئولين ، وهنا يمكن أن يتقوض الأثر المباشر والايجابي للسياسة العامة جراء ماتقوم به من دور في زيادة الفساد وفي صد الاستثمار [1] ، وتشير بعض الدراسات إلى أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي في الداخل يشبه تأثير الضريبة فيه، وانه كلما زاد معدل الفساد، زاد التأثير السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر .[2]

الفرع الثالث: مؤشر النوعية المؤسساتية: بالرغم من أن قياس الحكم الراشد هو عملية صعبة ومعقدة، إلا أن(دانيال كوفمان D.Kaufmann) وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحكم الراشد ، وهو مؤشر النوعية المؤسساتية (Indicatour of Quality Institutional) (IQI)، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم الراشد، وقيمته تتراوح بين(2.5- و 2.5) ،ومن الواضح انه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم.[3]

وعليه فان هذا المؤشر يلخص جميع المؤشرات التي تم طرحها سابقا .

---

[1]- محمد حليم الملولي ، مرجع سابق ، ص.120 .

[2]- حنيش سنوسي ، مرجع سابق ، ص.236 .

[3]- عبد القادر يختار وعبد الرحمان عبد القادر مرجع سابق ، ص.07.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصة الفصل الثاني:

يلعب الحكم الراشد بما يتوفر عليه من فواعل ومعايير دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، حيث عمد العديد من الدارسين والباحثين الاقتصاديين إلى دراسة العلاقة الكامنة بينهما، وبحث الأساليب التي من خلالها تؤثر كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في العملية التنموية وذلك بالشكل التالي :

- **توفر الدولة البنية الارتكازية الاقتصادية للتنمية، وتعمل على تقوية رؤوس الأموال في الأسواق الوطنية والدولية .**
- **تسهم منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر ،سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو غير المباشرة .**
- **يلعب القطاع الخاص دورا بارزا في مكافحة التضخم، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.**

أما معايير قياس الحكم الراشد فتؤثر على عملية التنمية الاقتصادية من خلال العديد من المؤشرات وهي: مؤشر المشاركة والمسائلة ،الاستقرار السياسي والفعالية الحكومية ،الجودة التنظيمية وسيادة القانون، وأخيرا مؤشر مكافحة الفساد السياسي .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الثالث:

الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفصل الثالث: الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا

ان التجربة التنموية الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد تمكن هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعته تضاريسه أن يحتل مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى هذه التجربة الفريدة وذلك من خلال العناصر الآتية : طبيعة ومقومات الدولة الماليزية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وكذا دور فواعل ومعايير الرشادة في دعم التجربة التنموية الماليزية وكذا دراسة التجربة الماليزية ومختلف تحدياتها والآفاق المستقبلية المتوقعة لها

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الأول: مقومات الدولة الماليزية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الدولة الماليزية من قريب، وذلك بالتطرق إلى مختلف الجوانب السياسية، وما تعلق منها بالنظام السياسي ومميزاته، وكذا الجوانب الاقتصادية بعناصرها الثلاثة: الصناعة، والزراعة، والخدمات، وفي الأخير سنتطرق إلى مختلف الأبعاد الاجتماعية والحضارية للدولة الماليزية .

المطلب الأول: المقومات السياسية:

يعد النظام السياسي الماليزي من انجح النظم في عالمنا المعاصر، وذلك نظرا لما يمتاز به هذا الأخير من خصوصيات، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف عليه أكثر واستخلاص الدعائم الواقفة وراء نجاح التجربة التنموية الماليزية.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن ماليزيا: كانت الملايو (ماليزيا الآن) (Malaysia) في البداية تتألف من عدة ممالك مستقلة ذات سيادة، وقد خضعت أجزاء منها خلال الفترة من 1511 حتى 1640للاستعمار البرتغالي (Portuguese Colonialisme) ، وحكمت هولندا (Holland) خلال الفترة من عام 1641 حتى 1824 أجزاء كثيرة من الممالك المالاوية، وفي عام 1786 جاء الاستعمار البريطاني(British colonialisme)، الذي استمر حتى استقلال ماليزيا في عام 1957 وعند الاستقلال في عام 1957 كانت الدولة الجديدة تسمى اتحاد الملايو،[1] في عام 1963 انضمت كل الأراضي البريطانية التي كانت تضم سنغافورة (Singapore) ،وصباح (Sabah)، وسروواك (Sarawak)إلى اتحاد الملايو وأعيدت تسمية الأمة الجديدة الموسعة بإتحاد ماليزيا، في عام 1965 طردت سنغافورة من الاتحاد لتصبح دولة مستقلة ومنفصلة، وتتكون ماليزيا من 13 ولاية من أهم هذه الولايات كوالالمبور(Kualalumpur) ، وسلانجور (Selangor)، وسروواك (Sarawak) ،وبيراق (Barac) ، وغيرها من الولايات السياحية الأخرى.[2]

---

[1]- سليم فاروقي شاد ، دستور دولة ذات أغلبية مسلمة : النموذج الماليزي ، ورقة مقدمة لمنتدى صناعة الدستور : منتدى تشاوري لحكومة السودان ، السودان ، يومي 24و25 ماي- ،2011، ص.05.

[2]- وليد الحصني ،« ماليزيا سحر الشرق ...بلد المحبة والجمال »، على الموقع :

www.daleel-malaysia.com، 15/03/2015، 16: 00، p.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرع الثاني: الجغرافيا الماليزية: ماليزيا هي دولة إسلامية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة أسيا، وتطل على بحر الصين الجنوبي من جهة الشمال، تبلغ مساحتها **329758** كم^2 ، ويحدها من الجنوب اندونيسيا وتايلاند، ويتألف إتحاد ماليزيا من:

1- ماليزيا الغربية: وتتألف من دولة الملايو التي تشغل أراضيها معظم شبه جزيرة الملاي، التي تسمى باسم مشهور "هوشيه "جزيرة كسرا، وتشتمل الملايو على **11** ولاية اتحادية من بينها ولاية العاصمة كوالالمبور.

2- ماليزيا الشرقية: وتضم ولايتي سرواك وصباح، وهناك تضم ماليزيا أراضي تجاور جمهورية اندونيسيا، ويفصل بينهما خط حدودي بري يصل طوله إلى نحو **1400**كيلومتر مربع.

3- مجموعة من الجزر الصغيرة التي تقع بالقرب من شبه جزيرة الملايو، ومن جزيرة بورنيو وتبلغ مساحة هذه الجزر حوالي 3300كلم^2.[1]

ويفصل بين ماليزيا الشرقية وماليزيا الغربية بحر الصين الجنوبي،[2] وتتمتع ماليزيا بمجموعة من القدرات الطبيعية كونها أراضي استوائية خصبة وخضراء ذات سواحل شاسعة،[3] أما ولايات ماليزيا فهي كالتالي:(برليس، قدح، بينتانج، فيرق، كلنتن، ترنجاو، بهانج، سلانجور، نجري سمبيلان، ملقا، جوهور، صباح، سراواك، بالإضافة إلى المقاطعات الفدرالية وتضم عاصمة الدولة كوالالمبور ومركز إدارة الحكومة الفدرالية مدينة بورتراجايا وجزيرة لابوان)[4] والشكل رقم (01) يوضح هذا التقسيم ويمكن التوضيح أكثر من خلال الملحق رقم (02)

---

[1]- نادية فاضل عباسي فضلي ،« التجربة التنموية في ماليزيا من العام **2000-2010** »، مجلة دراسات دولية ، العدد **54**، **2010**، ص.**162** .

[2]- أحمد أنور ،" ماليزيا رمز الحضارة "، على الموقع :

www.bestcountryreports.com ، **15/03/2015**، **12:00**، **p.02.**

[3]- سليم فاروقي شاد ، مرجع سابق ، ص.**05.**

[4]- علي عبد الرزاق جلبي ،« التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية أضواء ودروس »، مجلة نافذة المستقبل ، العدد **20**، (افريل) **2008** ، ص.**02.**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الشكل رقم (01) خارطة ماليزيا

المصدر: www.bestcountryreports.com/media/d-image/malays_pol.jpg15/12/2015،12:12،p.3.

الفرع الثالث: السكان واللغة الرسمية والدين: تعتبر ماليزيا دولة متعددة الأعراق ويبلغ عدد سكانها حوالي **28682124** مليون نسمة، وتتوزع تركيبتها العرقية الرئيسية كالتالي 54% من المالاويين، و25% من الصينيين، و11.8% من السكان الأصليين، و7.5% من الهنود و1.2% من أعراق أخرى، ويعرف المالاويون والسكان الأصليون الآخرون جميعهم باسم بوميبوترا (أي أبناء الأرض)، أما السكان الآخرون فينحدرون من المستوطنين المهاجرين اللاحقين، وإبان حقبة الحكم الاستعماري البريطاني، جاء الصينيون إلى ماليزيا للعمل في مناجم القصدير والتجارة والأشغال العامة، أما الهنود وخاصة التاميل والتليغو فقد جلبهم البريطانيون كعمال مستقدمين للعمل في مزارع المطاط، فضلا عن العمل كمدرسين وحرفيين في ميادين متنوعة، ونتيجة هذه الخلفية أصبحت ماليزيا دولة متعددة الأعراق والثقافات. [1]

أما اللغة الرسمية فهي بهاسا المالاوية، وتعتبر اللغة الانجليزية هي اللغة الثانية، كما تستخدم بعض اللغات الأخرى بشكل واسع مثل الكنتونيس، والهوكين، والمندرين، (خاصة بالعرق

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار مجلس حقوق الإنسان –ماليزيا - ، تقرير وطني مقدم لمجلس حقوق الإنسان ، فيفري 2009، ص.02 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الصيني)، والتاميل (خاصة بالعرق الهندي)،[1] والإسلام هو دين الاتحاد الماليزي إلا أنه يسمح بممارسة جميع الديانات الأخرى، حيث أن بين 60الى 75 % تقريبا من إجمالي عدد السكان هم مالاويون مسلمون، ويتركز مابين 35 إلى 40% من السكان غير المالاويين وغير المسلمين في مناطق شبه الجزيرة في بينانغ وبيراك وسيلانجور وكوالالمبور، وفي ولايات شرق ماليزيا في صباح وسرواك، وأبرز الديانات المنتشرة في ماليزيا غير الإسلام هي: البوذية والهندوسية والمسيحية .[2]

الفرع الرابع: النظام الفدرالي: تتكون فدرالية ماليزيا من 13 ولاية وثلاثة أقليم فدرالية، تقع في جزيرة ماليزيا في أقصى جنوب شرق القارة الآسيوية مع حدود جزيرة بورنيو، تستوحي الفدرالية الماليزية نموذجها من النموذج البريطاني، والذي شكل انطلاقا من الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع السلطات الماليزية، تكونت أول فيدرالية في سنة 1896 من 04 ولايات ماليزية أما الخمسة الأخرى بقيت منضوية تحت الفدرالية وهذا في الحقبة الاستعمارية، فكان البريطانيون يديرون المستعمرات الثلاثة مباشرة وهي سنغافورة، وملقا، وبينانغ، ويمارسون سلطات استعمارية مباشرة على الولايات الأخرى مثل:سرواك وبورينو،لكن بعد الحرب العالمية الثانية بذلت مجهودات كبيرة من اجل توحيد الولايات والأقاليم،وقد اقترحت عدة مبادرات لكن أغلبها رفض من قبل الشعب الماليزي والسلطات المكونة لها حيث تخوفوا من فقدان بعض سلطاتهم أمام المهاجرين من الهنود والصينيين، الذين كانوا أيضا ممثلين داخل المؤسسات القائمة في تلك الفترة، ومن هنا تأسست الفدرالية الماليزية في 1948، وبهدف حماية سلطات السلاطين الماليزيين، وقد جاء النظام الفدرالي ليضمن هيبة وسيطرة الماليزيين ضد ضغط المجموعات العرقية الأخرى من المهاجرين الذين يطالبون بالمزيد من التمثيل والإصلاح الديمقراطي، أما فيدرالية 1948 فقد تشكلت من 09 ولايات ومستعمرات قديمة، مثل ملقا وبينانغ، مع التخلي عن سنغافورة، وأعلن ولادة اتحاد جديد في 16 سبتمبر 1963 الذي انفصلت عنه سنغافورة بشكل رسمي سنة 1965[3].

---

[1] -chandra muzaffar، challenge and choices in malazsian politics and societies ، (gelngor : penang-alirani ، 1989) : p.33.

[2] - سليم فاروقي شاد ، مرجع سابق ، ص.09 .

[3] - علي قوق ، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا –حالة ماليزيا – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011/2010 ، ص.ص ،72-73 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرع الخامس: توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولايات: لقد جاء في المادة 73 من الدستور الماليزي انه يجوز للبرلمان أن يسن لكل جزء من الاتحاد القوانين الفاعلة خارج حدود الاتحاد وداخله، كما يجوز للهيئة التشريعية لأية ولاية أن تسن القوانين لكل أو جزء من تلك الولاية كما نصت المادة 75 منه انه إذا كان قانون الولاية غير متوافق مع قانون الاتحاد عندها يكون قانون الاتحاد هو السائد، ويعتبر قانون الولاية باطلا بقدر عدم التوافق، كما لايتدخل البرلمان في سن أي قانون خاص بالدين الإسلامي أو التقاليد في ولايتي صباح وسراواك إلا باستشارة الحكومة أو الولاية المعنية، [1] والجدول التالي يحدد الاختصاصات الموزعة والمشتركة بين الاتحاد والولايات:

الجدول رقم (03) توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولايات الماليزية

اختصاصات فدرالية	اختصاصات ولائية	الاختصاصات المشتركة
- الشؤون الخارجية - الدفاع والأمن - التجارة الخارجية والصناعة - الملاحة والنقل والاتصال - إمدادات المياه والقنوات - المالية والضرائب - التعليم والصحة - الحاجة الاجتماعية والتأميم - الأشغال العمومية	- التشريع الإسلامي - الأراضي والعقار - الزراعة والغابات - أشغال الولاية وامدادت المياه (غير الفدرالية) - التنمية المحلية - شؤون الملايو - الحكومة المحلية	- الضمان الاجتماعي - الصحة العمومية - تخطيط المدن - تهيئة المحيط - الحدائق العمومية - الحظائر والحياة البرية

المصدر : علي قوق ، مرجع سابق ، ص.79 .

[1] - نفس المرجع ، ص.78 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرع السادس: النظام السياسي الماليزي: تتبع ماليزيا نظاما ديمقراطيا برلمانيا، تحت إدارة ملكية دستورية، ويقسم الدستور الفدرالي إلى سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية.

1- السلطة التشريعية : تمارس ماليزيا نظاما برلمانيا، ويتألف النظام البرلماني من مجلسين مجلس الشيوخ (ديوان نيغارا)، أو المجلس الوطني ،ومجلس النواب (ديوان الرعية).

أ- مجلس الشيوخ: ويتألف من 70عضوا، 30منهم يتم انتخابهم من خلال المجالس التشريعية للولايات الماليزية الثلاثة عشر، أما بقية الأعضاء 40 عضوا فيتم تعيينهم من قبل الملك،[1]وأعضاء مجلس الشيوخ لابد أن لاتقل أعمارهم عن ثلاثين عاما، وينتخب مجلس الشيوخ رئيس المجلس ومندوبه من قبل أعضائه، وبإمكان مجلس الشيوخ أن يبادر بالتشريعات، وكل التشريعات تحتاج عامة إلى موافقة المجلسين من قبل عرضها على الملك للحصول على التصديق الملكي.

ب- مجلس النواب: ويضم 222 عضوا، يمثل كل عضو منهم منطقة انتخابية، حيث يقوم الشعب بانتخابهم مرة كل خمس سنوات أثناء الانتخابات العامة، ولا يمكن للعضو ان يتولى منصبي عضو مجلس النواب وعضو مجلس الشيوخ في آن واحد.

ج- الأحزاب السياسية: هناك 29 حزب سياسي في ماليزيا مسجلة لدى هيئة الانتخابات الماليزية، ومن بين هذه الأحزاب نجد:

- **الجبهة الوطنية الحاكمة: وهي جبهة ائتلافية تضم 14 حزبا سياسيا، من أهمها منظمة حزب اتحاد الملايو (UMNO)، والحزب الصيني الماليزي (MCA) والحزب الهندي الماليزي (MIC)**
- **الجبهة المعارضة: وهي مكونة من عدة أحزاب أهمها: الحزب الإسلامي الماليزي (Pas)، وحزب التحرك الديمقراطي (DAP)، وحزب العدالة الشعبية (KEADILAN). [2]**

---

[1]- Romanv.Navaratnam ، Malaysia's Socioconomic challenges ، (Malaysia ، Pelandnk Publication ، 2003) ، p.157

[2] -Mahathir Mohammed ، a new deal for Asia ، (Malaysia، Pelandnk Publication ، 2001)، p.60.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2- **السلطة التنفيذية: حدد الدستور في مواده 39-43 السلطة التنفيذية وجعلها تتمثل في الملك ومجلس الوزراء، إذ يتم انتخاب الملك من قبل مؤتمر لمدة خمسة أعوام، حيث يمثل الملك الرئيس الأعلى للاتحاد لذا ينبغي أن يكون احد الملوك التسعة الورثة، حيث يتم اختيار حاكم واحد من الحكام التسعة بالتعاقب لحكم البلاد عبر اقتراع سري، وكذلك الحال بالنسبة لنائب الملك حيث يمارس الأخير سيادته في حالة غياب الملك أو إخفاقه في أداء مهامه، أو في حالة وفاته، أو استقالته ، ويعتبر الملك السلطة العليا في ماليزيا ورغم قراراته يعتمد على نصيحة رئيس الوزراء إلا انه يكون مسؤولا على المهام التالية:**

أ- تعيين رئيس الوزراء.

ب-تعيين القضاة في المحكمة الفدرالية أو العليا.

ج- رئاسة القوات المسلحة.

د- تعيين الوزراء.

ه- تعيين حكام الولايات والقضاة والسفراء.

وقد أكدت المادة 39من الدستور على أن السلطة التنفيذية مقررة بواسطة الملك، وأن كل قانون يصدر من الحكومة الفدرالية ينطلق من السلطة الملكية، أما بالنسبة لمجلس الوزراء فيقوم الملك بتعيينه حيث يتألف من رئيس الوزراء وعدد غير محدد من الوزراء الذين يتم اختيارهم من البرلمان،على شرط أن يكون رئيس الوزراء مولودا في ماليزيا وعضوا في مجلس النواب، وتتركز مهام رئيس الوزراء في رئاسة مجلس الوزراء، هذا فضلا عن تنسيق السياسة الخاصة بالدولة وتوجد وظائف دستورية ووضعية معينة لرئيس الوزراء، حيث يقوم بتقديم النصح إلى الملك حول تعيين القضاة ولجان الخدمات الانتخابية،أما منصب نائب رئيس الوزراء فهو منصب تقليدي يتولى الإدارة في حالة غياب أو عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء الوظيفة.[1]

---

[1]- عطاالله سليمان الحديثي ،« تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامه السياسي واستقراره » ، مجلة كلية التربية ، العدد 13 ، (أكتوبر) ،مصر ، 2013 ، ص. 233 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3-السلطة القضائية: تتركز قوة القضاء في المحكمة الفدرالية (الاتحادية)، وفي المحكمة العليا في الملايو (شبه الجزيرة)،والمحكمة العليا في بورنيو (صباح وسروواك)،والمحاكم التالية: المحكمة الاستئنائية، المحكمة الابتدائية، محكمة العمدة.[1]

ويرأس القضاء الحاكم الأول للمحكمة الفدرالية المركزية التي يرأسها هو بنفسه، ويساعده أعضاء من هذه المحكمة ومعه حاكمان من المحاكم العليا للولايات، وللمحكمة الفدرالية حق النظر والبث والتصديق على شرعية أي قانون يضعه البرلمان أو المجلس التشريعي لكل ولاية، كما أن لها الحق في بحث أي نزاع تقوم به أية ولاية مع الحكومة الفدرالية، أو بينها وبين ولاية أخرى .

وللمحكمة الفدرالية حق النظر في القضايا الاستئنائية المرفوعة إليها من المحاكم العليا للولايات، وتتكون الهيئة القضائية من المحاكم المدنية المذكورة، ومحاكم الشريعة وتضم محكمة الشريعة للاستئناف ومحكمة الشريعة العليا، ومحاكم الشريعة الفرعية على مستوى الولايات، وتتناول الشؤون الدينية وشؤون الأسرة، مثل: الوصاية والطلاق والإرث وهذا للمسلمين فقط، ولا يمكن استئناف الأحكام التي تصدرها محاكم الشريعة أمام المحاكم المدنية، أما مؤتمر الحكام فنص الدستور على وجوب تأسيسه وهو يسمى - راجا راجا –ويمارس المهام التالية: انتخاب الحاكم العام ونائبه، والموافقة أو الرفض لأي تغيير في السياسة يؤثر على العمل الإداري، وكل ماكان من اختصاصه. [2]

الفرع السابع: ابرز معالم النظام السياسي الماليزي: للنظام السياسي الماليزي مجموعة من المميزات والخصائص لعل أبرزها:

1- القيادة السياسية: امتازت ماليزيا بعدد من القيادات المتميزة والكفؤة منذ الاستقلال وحتى الآن، تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة وكفؤة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة ففي خلال 55 عاما من 1957 إلى 2014 قاد ماليزيا ستة رؤساء وزارة فقط، وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا، منهم: عبد الرحمان تنكو وتون عبد الرزاق بن حسين وعبد الله احمد بدوي و محاضير محمد.

---

[1]- علي قوق ،مرجع سابق ، ص.77.

[2]- نفس المرجع ، ص.75.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

2- التعايش والمشاركة: حيث كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها من خلال اعترافها بالتنوع العرقي والديني وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وتدريجي وواقعي ..الخ.

3- نظام ديمقراطي تحت السيطرة: لان التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا كان شديد التعقيد والحساسية، فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى استقرار سياسي وامني واجتماعي وكانت بحاجة إلى توفير البيئة الديمقراطية المناسبة للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع.

4- الاستثمار في الإنسان: حيث تعطي الدولة الماليزية اهتماما كبيرا للتعليم والتدريب وعادة مايغطي هذا البند نحو 20-25% من الميزانية السنوية للدولة، أو من نفقاتها الكلية، وتعد هذه الميزانية من أعلى معدلات الميزانيات التي تمنح للتعليم في العالم.[1]

الفرع الثامن: الدستور الماليزي: يعد الدستور الاتحادي لماليزيا القانون الأعلى في البلاد، وينص على الإطار القانوني ونظام الحكم، وذلك على النحو التالي:

1- تأسيس ماليزيا في شكل اتحاد.

2- توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات .

3- تأسيس ملكية دستورية.

4-تشكيل حكومة برلمانية على غرار الحكومة البريطانية [2]، تتضمن ثلاث سلطات وهي: السلطة التشريعية: وهي التي تسن القوانين ممثلة في البرلمان(الباب الرابع الفصل الرابع من الدستور الاتحادي)، والسلطة التنفيذية: وهي سلطة الحكم الممثلة بالرئيس الأعلى للبلاد وتمارس مهامها بموجب أحكام الدستور الاتحادي، والسلطة القضائية: ممثلة في الجهاز القضائي (المادة 121 من الدستور الاتحادي)[3].

---

[1]- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012) ،ص.ص.7،4 .

[2]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص.02.

[3]- دستور ماليزيا، المواد (3-4) .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفرع التاسع: البيئة الإقليمية والدولية: تقع ماليزيا في منطقة بعيدة عن بؤر الصراع وعن مفاصل التركيز للقوى الكبرى، ولذلك لم تنعكس الظروف والتحديات الخارجية بشكل عام سلبا على عملية النهوض الماليزي، فماليزيا مثلا بعيدة عن مركز الصراع العربي الإسرائيلي، وعن منطقة تركز النفط ويتبنى النظام السياسي الماليزي سياسة علمانية معتدلة ومتفتحة، كما يتبنى نظاما ديمقراطيا اقرب إلى الأنظمة الغربية، وهو نظام يميل بطبيعته إلى التعايش السلمي، والى تهدئة نقاط الاحتكاك مع دول الجوار، والى بناء العلاقات وفق المصالح الوطنية وخصوصا الاقتصادية للدولة،[1]وهذا ما سنحاول التعرف إليه من خلال المطلب الموالي المتعلق بالإمكانات الاقتصادية للدولة الماليزية.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى واقع الاقتصاد الماليزي، من خلال استعراض مختلف الموارد والخيرات التي يزخر بها هذا البلد، والمشاكل الاقتصادية التي تعرضت إليها ماليزيا، وكذلك التطرق لأهم العوامل والدوافع الداخلية المساهمة في إنجاح الانطلاق الاقتصادي بالبلد.

الفرع الأول:الموارد والإمكانات: تتمتع ماليزيا بالعديد من الموارد والإمكانات الهامة التي تتفرد بها عن منطقة جنوب شرق آسيا، وعن جميع دول العالم.

1- الزراعة: تبلغ المساحة في الملايو (ماليزيا الغربية) ثلاثة ملايين هكتار، وتشكل الزراعة الحرفة الرئيسية للسكان، حيث يعمل بها نحو 55% من جملة حجم القوى العاملة، وماليزيا غنية بمواردها الزراعية واهم المحاصيل الزراعية (المطاط)،حيث تعتبر ماليزيا اكبر بلد في العالم منتج للمطاط بنسبة 44%، والأرز والجوز وفول الصويا ونخيل الزيت وقصب السكر والتوابل، وتحتل بذلك المرتبة الأولى كدولة مصدرة للفلفل الأسود،كما تقوم بزراعة منتجات أخرى مثل الخضروات والأناناس[2].

---

[1]-محسن صالح، مرجع سابق، ص.07.

[2]-نبيه فرج أمين الحصري ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2009) ، ص.25.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أ- الثروة الحيوانية: لا تزال الثروة الحيوانية محدودة في ماليزيا وهي بحاجة إلى العناية بها وتنميتها، فهي تمتلك الآلاف من الأبقار والماعز والأغنام.

ب- الثروة الغابية: تغطي الغابات مساحة واسعة من أراض ماليزيا تقدر بحوالي ثلاثة أرباع مساحتها، ومنها نحو 6.8 مليون هكتار في الملايو[1]،أي أكثر من خمس مساحة اتحاد ماليزيا وتسهم الغابات بقدر جيد من الدخل القومي، ذلك ان إنتاج الأخشاب منها كبير يقدر بنحو 25 مليون متر مكعب، كل عام فهي تحتل مركزا متقدما بين دول آسيا (المركز السادس في إنتاج الخشب) وتصدر كميات كبيرة من الأخشاب للخارج، وهي من الأنواع الجيدة، كما يصدر الخيزران الذي يدخل في صناعات متعددة ولاسيما صناعة الكراسي.

ج- الثروة المعدنية : تنتج ماليزيا عددا من المعادن التي من أهمها على الترتيب (القصدير، الحديد ، البوكسايت، الذهب، النحاس، النيكل والفوسفات)، كما تنتج كميات من النفط والفحم وتتصدر ماليزيا دول العالم في إنتاج القصدير، حيث تنتج سنويا حوالي 65 ألف طن وهو مايوازي نحو 36 % من جملة الإنتاج العالمي، ويعد القصدير من العروق المتداخلة في الصخور النارية، ويأتي الحديد في المرتبة الأولى ثم البوكسايت بنحو 940الف طن في السنة،ومن النفط نحو 20 مليون طن سنويا .

2- الصناعة: بالنسبة للصناعة كان لها دور كبير في التنمية الاقتصادية في ماليزيا، رغم أنها تقدمت بخطى حثيثة، واهم الصناعات صهر القصدير وتصنيع المطاط ونشر الخشب وعمل الخزف والاسمنت والأثاث وبالبلاد مصانع للمنسوجات ومعامل للكيماويات والأسمدة والصابون.[2]

الفرع الثاني:الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها ماليزيا: تعرضت ماليزيا خلال مسيرتها الاقتصادية الحديثة والتي بدأت عقب حصولها على الاستقلال عام 1957 ثم تعرض اتحاد ماليزيا عام 1963 لأزمتين اقتصاديتين رئيسيتين هما: الأزمة الاقتصادية للدول المصدرة للسلع الأولية عام 1985، والأزمة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق آسيا عام 1997. [3]

---

[1]- نادية فاضل عباس فضلي ، مرجع سابق، ص.162.

[2]- نفس المرجع ، ص.164

[3]- محاضير محمد ، قضايا معاصرة، (القاهرة : دار الكتاب اللبناني ، 2003) ،ص.175.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1- الأزمة الاقتصادية للدول المصدرة للسلع الأولية عام **1985:** كانت أزمة **1985** عالمية المستوى، حيث تأثر بها العديد من دول العالم الثالث على وجه الخصوص، وظهرت في صورة تدني عائدات التصدير لهذه الدول إلى درجة كبيرة، مما تسبب عنه قلة العمولات الأجنبية ومن ثمة انخفاض قيمة عملتها التي استتبعها زيادة قيمة الديون وأعباء خدماتها، على هذه الدول لصالح الدول الدائنة ، وبالتالي ترتب على هذا الأمر إيقاف كل مشروعات التنمية في البلاد التي تضررت بسببها، وما ينتج عنه من مشكلات اجتماعية واقتصادية، فقد كانت هذه الأزمة تبرهن على وجود ضرر عام وان كان مستوى الضرر الاقتصادي الذي لحق بقاعدة الهرم التي هي الدول النامية أضعاف ماكان لحق بقمة الهرم الذي هو الدول الصناعية المتقدمة، ومدت الأزمة أو على الأقل قلت حدتها، إلا ان بعض الدول قد تعلمت منها دروسا ومن هذه الدول ماليزيا، فقد وعت الدرس وشرعت فورا في تنفيذ إجراءات من شأنها تشجيع النشاط الصناعي في البلاد.[1]

2- الأزمة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق أسيا عام **1997:** كانت أزمة **1985** معروفة الأسباب وهذا ماساعد ماليزيا على سرعة الخروج من الأزمة، أما أزمة **1997** فلم تكن كذلك فقد فوجئت دول منطقة جنوب شرق آسيا بالانخفاض الرهيب لأسعار عمولاتها أمام الدولار الأمريكي وبالتالي أمام العمولات القوية الأخرى، بدون مقدمات وبدون أسباب واضحة ومباشرة، ومعنى انخفاض سعر الصرف لعملة ما أمام الدولار الأمريكي مثلا ان هناك زيادة في المعروض من هذه العملة للبيع، في مقابل رغبة في شراء الدولار، معنى ذلك ان هناك رغبة حقيقية في التخلص من هذه العملة لان هناك توقعا بانخفاضها مما يسبب خسائر للمستثمر أو المضارب فيها أو الذي يراهن على قوتها [2].

فلم تكن ماليزيا في هذه الأزمة تستطيع ان تضع خطط النجاة منها بنفس القدر من الحرية التي استخدمتها في أزمة **1985** وانتشرت هذه الأزمة في منطقة جنوب شرق آسيا كلها إذ انخفضت العملات المحلية للدول في هذه المنطقة بما فيها دول الآسيان بنسب متفاوتة وان كانت تصنف كلها على أنها نسب كبيرة من الانخفاض وقنعت كل الدول في المنطقة تقريبا عدا ماليزيا بالحلول التقليدية والجاهزة وهي مايمكن ان نطلق عليه بالمسكنات الاقتصادية، وبالتالي فقد راحت الدول التي تقدم

---

[1]- نبيه فرج أمين الحصري ، مرجع سابق ، ص.**106**.

[2]- نفس المرجع ، ص.**114**.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

القروض وكذا صندوق النقد الدولي بإملاء الشروط والتعليمات والإصلاحات التي يجب على هذه الدول إتباعها من اجل الحصول على القروض للخروج من هذه الأزمة وفي ضوء الأزمة توقع الجميع ان تلجأ ماليزيا إلى القروض الخارجية مثلما لجأ إليها الآخرون وراحوا يراقبون ويترقبون السقوط الاقتصادي الماليزي الوشيك الذي يعني هنا عدم قدرة الموارد والقدرات الذاتية الماليزية على مواجهة الأزمة، وقد ارتفعت أصوات تنادي بقدر اكبر من تمكين المستثمرين الأجانب من شركات السمسرة المحلية بما يشكل لهم إغراء يجعلهم يحجمون عن الانسحاب بأموالهم من ماليزيا ولكن ذلك يعني منح السيطرة المطلقة لهؤلاء المستثمرين على اقتصاد البلد لأنهم في الأساس قد حصلوا على الحد الأقصى من الحوافز للاستثمار في ماليزيا.[1]

الفرع الثالث: الاستثمار في ماليزيا: لقد اعتمدت ماليزيا دائما على قطاعاتها الأساسية لتحقيق النمو وخلق فرص عمل وإنتاج الدخل، وقد كان المحرك الرئيسي لنمو ماليزيا السريع هو تصدير مواردها الطبيعية مثل المطاط والأخشاب وزيت النخيل والقصدير والبترول أيضا، وهذه المواد مجتمعة تمثل أكثر من 80% من الصادرات كما تحضى السلع المصنعة بمستوى 20% بعد عام 1970 واليوم لم تعد القضية نصنع أو لانصنع، [2]فقد سجلت ماليزيا تقدم اقتصادي كبير قائم على سلعها الأولية والاستيراد الاستبدالي الناجح وبرنامج تصنيعي موجه للتصدير، كما استطاعت ماليزيا ان تحافظ على التفوق وذلك بفضل الكفاءة الانتاجية والقوة العاملة مع البيئة الصناعية المساعدة على ذلك، إضافة إلى إيمان الدولة الماليزية بضرورة واهمية التعاون بين حكومتها مع القطاع الخاص من اجل تسهيل النشاط الاقتصادي، ولدعم ذلك قامت الحكومة الماليزية بصياغة مصطلح " ماليزيا المتحدة " لوصف هذه العلاقة الوثيقة، بالإضافة إلى بذل جهود كبيرة لأجل المرونة في القوانين والتعليمات بهدف القضاء والتخلص من كافة الإجراءات البيروقراطية غير الضرورية والتقليل من حجم المفاوضات بين المستثمر والمسئولين إلى اقل حد ممكن، وفيما يخص الشروط الجديدة للاستثمار نجد :

- الشركة التي تصدر 50% أو أكثر من إنتاجها مسموح بأن تكون لها حصة أجنبية 100%.

---

[1]- نفس المرجع ،ص .115.

[2]- محمد محاضير ، قضايا معاصرة ، (القاهرة : دار الكتاب المصري ، 2003)، ص.71.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- الشركة التي تبيع 50% أو أكثر من إنتاجها الشركات تعمل في منطقة التجارة الحرة، أو مستودعات التصنيع المرخص لها.

- الشركة التي تقوم بتشغيل 350 عاملا ماليزيا ساعات عمل كاملة مسموح لها بالحصة التي تريدها.

- إذا كانت الحصة الأجنبية اقل من 100% فان النسبة الموازنة التي سيحصل عليها الماليزيون لابد من ان تكون متفقة مع قواعد السياسة الاقتصادية الجديدة، وسوف يتم تطبيق هذه القواعد بمرونة.

وأخيرا أي شركة برأس مال أجنبي مدفوع يبلغ 2 مليون دولار يسمح لها بشكل تلقائي بخمس وظائف لأجانب من أي مستوى وظيفي، ولن يحتاج تغيير الأفراد إلى تصاريح عمل جديدة، كما ان التأشيرات سوف يتم منحها بشكل تلقائي خلال العشر سنوات الأولى من فترة الاستثمار.[1]

الفرع الرابع: العلاقات الاقتصادية لماليزيا مع العالم العربي: للعلاقات الاقتصادية الماليزية جذور تاريخية حيث ان هذه العلاقات قديمة قدم دخول الإسلام إلى ماليزيا، وهذا ماجعل كل من الطرفين يتشاركان في نقاط تشابه ونقاط اختلاف.

أولا: نقاط التشابه:

1- التنوع الاثني والديني واللغوي: فكما هو الحال في البلدان العربية يتشكل المجتمع الماليزي من عدة قوميات من السكان الأصليين والصينيين والهنديين وغيرهم، وتتعدد الديانة كالإسلام ،البوذية المسيحية، وديانات أخرى.

2- الموقع الاستراتيجي: تمتاز ماليزيا بموقع استراتيجي هام، فهي معبر نشيط للتجارة الدولية وممر بحري مميز، يربط بين عدة قارات وكذلك الدول العربية لها نفس الخاصية بوجود ساحل طويل غني بالموارد البحرية، إلى جانب ذلك معبر استراتيجي وبها أهم منافذ التجارة الدولية قناة السويس.

---

[1]- نفس المرجع ، ص.71.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

3- تعرضها للاستعمار: فقد كانت ماليزيا عرضة للحملات العسكرية الاروبية من اجل السيطرة على مواردها والتحكم في المعابر البحرية لها [1].

4- الموارد الطبيعية والثروة البشرية: حيث تعد ماليزيا من اغني الدول بالثروات الطبيعية، كالمطاط الثروة السمكية وعلى رأسها وجود النفط، إضافة للعنصر البشري الذي أضحى أساس تنفيذ التجربة الماليزية، حيث دعت الحكومة الماليزية إلى تنشيط رأس مال بشري وتطويره بما يخدم التنمية، وفي الدول العربية يعتبر عنصر الشباب احد الركائز المميزة له، ضف إلى ذلك القدرات الهائلة التي يتمتع بها هذا المجتمع.

ثانيا: نقاط الاختلاف:

1- يعتبر النظام الفدرالي مميزا لماليزيا التي عملت على المحافظة عليه على عكس الدول العربية التي تعتمد على شكل الدولة البسيط.

2- تعتبر ماليزيا لامركزية سياسية وإدارية مالية، بينما لازالت الدول العربية مركزية.

3- اعتمدت ماليزيا في نهضتها الاقتصادية على الموارد الخاصة بها المادية والبشرية، بينما الدول العربية فعمدت إلى خطط ونماذج غربية، وتحاول تطبيقها مباشرة دون مراعاة ملائمتها للخصوصية الداخلية للمجتمعات.[2]

ان العلاقات الاقتصادية الماليزية العربية قد تطورت كثيرا نتيجة تدفق النفط بكميات كبيرة في المنطقة العربية، واجتياح ماليزيا لاستيراد النفط قبل اكتشافه وإنتاجه فيها، وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أيضا نتيجة للتطور الصناعي الحاصل في ماليزيا، وقيامها بتصدير السلع الصناعية إلى المنطقة العربية بأسرها، ولكن العلاقات بين ماليزيا ودول الخليج العربي تتخذ شكلا أكثر عمقا من باقي الدول الأخرى، بسبب القرب المكاني النسبي بينهما عن باقي الدول العربية

---

[1]- علي قوق ، مرجع سابق ، ص.117.

[2]- نفس المرجع ،ص.118.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الأخرى، وأيضا نتيجة للانفتاح التجاري والاستهلاكي الموجود في منطقة الخليج العربي بسبب إنتاج النفط وتصديره بكميات هائلة للخارج. [1]

ويوضح الجدول التالي أهم الصادرات الماليزية لدول مجلس التعاون الخليجي :

رقم الجدول: (04) أهم الصادرات الماليزية لدول مجلس التعاون الخليجي

النوع:	نسب للإجمالي
مصنوعات مختلفة	10.8%
معدات الكترونية	13.3%
خشب	11.5%
زيوت نباتية	11.1%
ماكينات صناعية	9.2%
أجهزة ومعدات كهربائية	0.1%
منتجات الخشب والفلين	5.1%
سكر وحلويات	3.9%
خضروات وفاكهة	3.6%

المصدر : نبيه فرج أمين الحصري ، مرجع سابق ، ص.29.

الفرع الخامس: عوامل نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا: تتعدد وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية إلا ان هناك عوامل تعد قاسما مشتركا بين جل الدراسات ويشهد بدورها الفعال في هذا الإطار ومن ابرز هذه العوامل نجد:

أولا: العوامل الداخلية المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي الماليزي:

أ- واحد من أهم الأسباب الرئيسية للنجاح هو تطبيق العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية بشكل سليم، فالأداء الكلي للاقتصاد تميز بالاستقرار مما وفر بيئة مواتية لنمو المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية، وتمت إدارة مشكلة التضخم المالي ونقص العمالة والبطالة

[1]-نبيه فرج أمين الحصري ، مرجع سابق ، ص.25.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

بعناية فائقة، مع زيادة السلامة في النظام المصرفي الذي يعد الآلة الرافعة لتدوير الأموال في عملية إنتاجية ناجحة.[1]

ب- العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات:أي الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية بشكل متوازن فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل رفع مستوى القطاع الصناعي، أو القطاع التجاري، بل تم إمداده بالوسائل الضرورية والتسهيلات اللازمة لجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

ج-الادخار والاستثمار، وكما اشرنا سلفا إلى ان ماليزيا حرصت على إقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية، مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب ونضيف ان الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة على الادخار المحلي.

ثانيا : العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي الماليزي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان من أساسيات الانطلاق الاقتصادي مع العمل على الاستفادة من المزايا المرافقة لها، وفي سبيل ذلك فقد عمل هذا البلد على تهيئة المناخ الملائم لجذبها، حيث خفف قواعد الملكية ومنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، وقام بإلغاء ضريبة الأرباح، مع العمل على تحقيق الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات.

ب- ان تحرير التجارة الخارجية يعتبر عاملا مهما في النهضة الماليزية، بسبب ماتوفره من نفوذ للسلع الماليزية إلى الأسواق الخارجية، لاسيما في الدول المتقدمة هذه السلع التي تحرص الدولة دائما على تمتعها بالجودة العالية. [2]

ج -استيعاب التقدم التكنولوجي حيث أصبحت دولة رائدة عالميا في مجال التقنية العالية، إذ تعد من اكبر منتجي المواصلات، وذلك يعود إلى انفتاح اقتصادها على الخارج ،والعمل على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تجلبه من مزايا تكنولوجية .[3]

---

[1]-علي قوق ، مرجع سابق ،ص.103 .

[2]- عبد الرحمان بن سانية ،« قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية »، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد الحادي عشر ، 2011، ص.62.

[3]- نفس المرجع ، ص.ص.69-70 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية والحضارية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض إلى مختلف الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالدولة الماليزية وذلك بالتعريج على السياسات الاجتماعية المختلفة، لاسيما ماتعلق منها بالسياسات التعليمية والصحية، والقضاء على البطالة، وكذا الجوانب الثقافية وما تعلق منها بمختلف القيم النهضوية وأخيرا الجوانب الحضارية ودور الإسلام في التنمية الماليزية.

الفرع الأول: على مستوى السياسات الاجتماعية: ونأخذ على سبيل المثال:

1- السياسة التعليمية: يرجع منشأ نظام التعليم الحالي في ماليزيا إلى حقبة ماقبل الاستقلال، حين ادخل البريطانيون نظام التعليم العلماني في عام **1816** م، وبالتالي فان التعليم في ماليزيا قد تطور على مدى فترة طويلة، مما ساهم في النجاح المعقول لنظام التعليم الذي يلبي مطالب المساواة بين مختلف المجموعات الاثنية، وفضلا عن تلبية احتياجات بلد متسارع النمو، فالتعليم والمجتمع في ماليزيا مترابطان ترابطا أساسيا كما هو الحال في سائر البلدان، وتعترف ماليزيا بأهمية التعليم كأداة أساسية للتنمية الوطنية، ولذلك فقد كرست له القدر الأكبر من المخصصات في الميزانية الوطنية منذ استقلالها في عام **1958**، ونظرا لتزايد أهمية التعليم والتدريب فقد خصصت ماليزيا بموجب الخطة التاسعة لماليزيا **(9MP) (2006-2010)** مبلغا قدره **40.3** مليار رينغيت ماليزي، **(أي نحو 21%** من مجموع الميزانية السنوية) للإنفاق على تطوير التعليم والتدريب، ولقد أرسى تقرير عبد الرزاق رئيس الوزراء الأسبق لعام **1956** بداية ملموسة للتعليم في ماليزيا، فقد أوصى التقرير بإنشاء نظام تعليم وطني يشجع التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقبلها الأمة[1]، وأصبح التقرير الأساس الذي سن بالاستناد إليه قانون التعليم في عام **1957**،بهدف استخدام منهج دراسي موحد لجميع المدارس، وهو منهج يتسق مع المبادئ الوطنية، وللمضي قدما في تطوير نظام التعليم سن قانون التعليم لعام **1961** م، بالاستناد إلى تقرير عبد الرحمان طالب لعام **1960**م، وقد فرض القانون دراسة اللغة المالاوية كمادة إلزامية في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذالك في المؤسسات التدريبية، وفي عام **1979** واصل نظام التعليم تطوره ليركز على مهارات القراءة والكتابة والرياضيات في المناهج الدراسية ،فضلا عن إطالة مدة التعليم الرسمي لتبلغ **11** سنة، ولتلبية

---

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص.07.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

متطلبات التعليم في القرن الحادي والعشرين ينص قانون التعليم لعام 1996 م على توجيهات لتسيير سياسات التعليم في ماليزيا، إذ يجعل التعليم الابتدائي إلزاميا، ومنذ ذلك الحين تحول هدف التعليم ليصبح التنمية الشاملة والمتكاملة للأفراد على النحو الذي تتوخاه الفلسفة التعليمية الوطنية، ويوجد نوعان من المدارس الابتدائية هما: المدارس الوطنية (وتستخدم اللغة المالاوية)، والمدارس باللغة العامية (الصينية والتاميلية)، وذلك مراعاة للتعددات العرقية وقد صاغت ماليزيا خطة رئيسية لتطوير التعليم في العام 2006-2010، وهي تضع كذلك الخطوط العريضة لمبادرات ماليزيا الرامية إلى ضمان حصول جميع الطلاب على فرص تعليمية منصفة ومتكافئة بغض النظر على قدراتهم ومكانتهم وانتمائهم الاثني، وكذا وضع خطط وعمليات مساعدة مثل برنامج إقراض الكتب وخطة الغذاء التكميلية وصندوق ائتماني لمساعدة الطلاب الفقراء، وتوفير المنح المدرسية ،ومجانية المواصلات المدرسية وتغطية الرسوم الدراسية ...الخ.[1]

- سياسة التعليم الافتراضي في ماليزيا: تتفاوت الجامعات الماليزية في اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات في تقديم برامجها الدراسية، إذ تقوم بعض الجامعات بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات في تقديم جزء من برامجها إلى جانب التعليم التقليدي، وهناك بعض الجامعات الأخرى التي تقدم برامجها بشكل افتراضي مثل جامعة (TUN ABDULRAZAK UNITAR)، التي تأسست في عام 1997م كواحدة من الجامعات الخاصة في ماليزيا،بالإضافة إلى كونها أول جامعة افتراضية فيها وتساهم هذه الجامعة في إتاحة المجال لكثير من الطلبة الذين يسعون للاستمرار بالتعليم الجامعي دون الحاجة إلى حضورهم المستمر إلى الحرم الجامعي، إن التعليم الجامعي الافتراضي والمتمثل بالأنموذج المقدم من قبل جامعة (UNITAR) قد تم تصميمه ليقدم مناهج دراسية باستخدام تفاعلي للوسائط المتعددة (Multimédia)، بالإضافة إلى الاستخدام المكثف لشبكة الانترنت المصممة خصيصا لأغراض عملية التعليم والتعلم في هذه الجامعة.[2]

2- السياسة الصحية: إن للتمتع بالحق في الصحة أهمية فائقة في جميع مناحي حياة الفرد ورفاهيته ،ويشمل الحق في الصحة الحصول على الرعاية الصحية الملائمة (الطبية والوقائية)

---

[1]- نفس المرجع ، ص.08 .

[2]- سناء عبد الكريم الخناق ،« المعوقات والتحديات التي تواجه التعليم الافتراضي –التجربة الماليزية والعربية – »،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد11، (جوان)، 2012 ،ص.204 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

والتغذية والمرافق الصحية والمياه النظيفة والهواء النقي، ويجري تطوير السياسات والبرامج في ماليزيا لتوفير الخدمات الصحية التي تلبي الاحتياجات الصحية للجميع، كما أن ماليزيا تعترف بالاحتياجات الصحية المتباينة والخاصة بكل فئة من الفئات العمرية من المواليد إلى المسنين، وهي تحرص على تلبيتها مع إعطاء أولوية خاصة للنساء في سن الإنجاب والأطفال، وذوي الإعاقات وتوفر ماليزيا خدمات صحية مدعومة من الدولة إلى حد كبير بتكلفة متدنية جدا، أو مجانا في مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية، وتتكفل الحكومة بتغطية نحو 98 % من تكاليف الرعاية الصحية ،وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان الوصول إلى مستوى رفيع من الرعاية الصحية استحدثت وزارة الصحة نظاما الرعاية الأولية الالكتروني،[1] وهو نظام الكتروني لإدارة العيادات الطبية، وتوفر الحكومة خدمات صحية شاملة للأسر من خلال العديد من البرامج الرامية إلى الحد من الأمراض والوفيات بين مختلف الفئات العمرية، مع التركيز خاصة على النساء والأطفال، وتشمل هذه البرامج رعاية الأمومة والرعاية في فترة الحمل والوقاية من انتقال مرض الايدز ومختلف الأمراض المعدية عموما، ويجري توفير الخدمات الطبية والصحية إلى السكان الأصليين في ماليزيا بواسطة مرافق ثابتة وافرقة صحية وعيادات متنقلة، الأمر الذي أدى إلى زيادة القطاع الصحي إلى نسبة 80%.[2]

3-القضاء على الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة: لقد بذلت ماليزيا منذ الاستقلال جهودا جبارة في محاولة تخفيف حدة الفقر، لاسيما عند المالاويين نظرا لكون الاقتصاد جله بيد الصينيين والهنود، ونتيجة لأحداث ماي 1969 والتي فسرت في إطار عرقي بالأساس حيث تم الربط بين هذه الأحداث وبين انتشار الفقر لدى المالاي(السكان الأصلين للبلاد)،ومن ثم سخط المالاي نتيجة غياب التوازن الاقتصادي بين الجماعات العرقية آنذاك وكاستجابة لهذه التحديات ، تبنت الحكومة الماليزية بقيادة تون عبد الرزاق السياسة الاقتصادية الجديدة(NEW ECONOMIQIC POLICY (NEP ،والتي كانت تهدف إلى تقليل الفقر ومن ثمة القضاء عليه عبر زيادة مستويات الدخول وفرص العمل والتوظيف لجميع الماليزيين لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي، على النحو الذي يضعف التوازن بين الانتماء العرقي والدور الاقتصادي، وعليه حددت

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص.ص.09-10.

[2]- نفس المرجع ،ص.10.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الخطة الإطارية (OPP) للفترة من 1970الى1990 عدة أهداف سواء في معالجة الفقر، أو في إعادة هيكلة المجتمع، ثم شهدت الخطة الثانية من 1990إلى 2010 محاولات جادة من قبل الحكومة الماليزية ليس فقط لتقليل الفقر لكن محاولة القضاء عليه إطلاقا، وقد اتضح من خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة أن التنمية السريعة والنمو الاقتصادي المتزايد ساهما في تراجع معدلات الفقر ،إذ انخفض نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من 49.3 % إلى 17 %واتضح أيضا أن أكثر الماليزيين فقرا هم من الأفراد الأكبر سنا من جانب ،ومن يقيمون في المناطق التي لاتستفيد من برامج التنمية من جهة أخرى.[1]

- سياسة الشغل والاندماج الاجتماعي التي انتهجتها ماليزيا لاحتواء ظاهرة البطالة: حققت ماليزيا نجاحا كبيرا في مجال محاربة البطالة بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية، وصناعية متعددة، فمثلا خلال سنة 2007 ذكرت الإحصائيات أن معدل البطالة في هذا البلد قد انخفض إلى نحو 03% فقط، بعد أن كان متوسطه 10% خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة حاليا يقدر ب 3.2 %،وهي اقل من نسبة فرص العمل المتاحة، إلا أن قضية التفضيل على العمل المعين تسببت في ارتفاع البطالة لدى المجتمع الماليزي، واضطرت الحكومة إلى الاستعانة باليد العاملة الأجنبية.[2]

الفرع الثاني: على المستوى الثقافي: سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى مختلف القيم والمبادئ التي تحكم الفرد الماليزي والآسيوي عامة.

1-القيم الآسيوية والثقافة الماليزية: تشغل القيم بعدا شاملا للمعرفة وموقعا محوريا في الفكر الآسيوي الذي طالما أسبغ عليها أهمية كبرى، خاصة فيما يتعلق بتحديد ملامح وقسمات الانطلاقة التنموية التي شهدتها كثير من دول القارة، وقد أكدت القيادة الماليزية على ضرورة الاسترشاد بهذه القيم سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو مابرز بالفعل عبر العديد من الممارسات

---

[1]- وفاء لطفي ،" السياسات التنموية الماليزية ، على الموقع:

WWW.asharqalarabi.org.uk/markazd/010720 ، 15/04/2015، 22: 00 ، p.05 .

[2]- كمال ضلوش وعبد الرشيد كياس ،« قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة »، على الموقع :

www.shatharat.net، 12/04/2015 ، 10 : 00، p.03.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

السياسية والاقتصادية، والتي كان لها ابعد الأثر في حيز مسار التنمية والتقدم، وفي هذا السياق أكدت القيم الآسيوية التي تعد الكونفوشيوسية احد أهم روافدها والمحدد الأساس لسياسة الدولة، ويعد الانفتاح على الأفكار والحضارات عن طريق فكرة أساسية هي التوازن بين الهوية القومية والعلاقة مع الأخر، وتقدم ماليزيا هو أنموذج شديد الوضوح فيما يتعلق بالعمل على مراعاة الواقع الماليزي مع الانفتاح على كافة الأفكار والثقافات والسياسات التي يمكن أن تكون ذات أهمية في المجال التنموي بصوره المتعددة، مع رفض التحديث بمعناه العلماني الغربي لتعارضه مع القيم الثقافية الإسلامية، ذلك وحسب ما أكده مهاتير محمد في مقولته الشهيرة"" إذا استطاعت آسيا أن تتمكن من المهارات الصناعية للغرب ومع ذلك تحتفظ بقيمها الثقافية فإنها ستكون في موقع يسمح لها ببناء حضارة أعظم من أي حضارة عبر التاريخ "".[1]

2-ابرز القيم المعنوية والتقاليد الماليزية: سنحاول فيما يلي إبراز مختلف هذه القيم والتقاليد التي كان لها دور في تفرد التجربة التنموية الماليزية.

أ- **الاعتماد على الذات:** يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة، وقد تجلى ذلك في مظاهر عدة منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات، والاعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في تنفيذ الإستراتيجية التنموية، مع التغلب على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد بتدابير ذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي.

ب- **البساطة وعدم الإسراف في المعيشة:** يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا مايجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها [2]،وقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية لعام 1997 حيث لم تلقى قراراتها المتخذة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي.

---

[1]- فاضل عباسي فضلي ، مرجع سابق، ص.172.

[2]- عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق، ص.63.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ج- طباع الإنسان وأخلاقياته: يرجع نجاح التنمية الاقتصادية الماليزية إلى طباع الإنسان الماليزي الهادئة وأخلاقياته في العمل، وأسلوبه في الإدارة، فالإنسان الماليزي يمتاز بالهدوء والتروي والصبر والتضحية والتحدي في التعامل مع المشاريع الإنمائية، نظرا إلى الإدارة المؤهلة التي يمتاز بها العنصر المالاوي، والعمل المنضبط الذي يتفرد به العنصر الصيني، فماليزيا لم تشهد هجرة الأدمغة، والماليزيون المتفوقون علميا وأدبيا يلقون احتراما كبيرا يتجسد من خلال توظيفهم وتوفير كل مايحتاجون إليه من وسائل علمية تتعلق بالبحث العلمي والتدريب المكثف على استيعاب ما تأتي به المستجدات العلمية الجديدة.

د-الإيديولوجية والديكتاتورية: لقد جربت ماليزيا معظم الإيديولوجيات الإنمائية السائدة وعرضت الاقتباس للنقد المسئول والاختيار الواعي، لأنها وضعت الإيديولوجية في مرتبة أعلى من الديكتاتورية، وهو ماساعد صناع القرار السياسي والاقتصادي على الاستفادة من قوى إنتاجية عالمية ثالثة (اليابان)، خاصة على مستوى احترام الإنسان وعدم الحجر على تطلعاته وطموحاته فإطلاق طاقات الإنسان الماليزي حفزت هذا الإنسان على الاستمرار في البناء والعطاء والبقاء، فضلا على ذلك فان هذا التحرر في الرؤية والاختيار والنقد والمراجعة جعل الإنسان الماليزي يتطلع إلى إيديولوجيات إنمائية أخرى، فكان النموذج الياباني منسجما مع آماله وطموحاته. [1]

ه-الأسرة المستقرة: رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما يتبع ذلك من ورود قيم تفكك الأسرة إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتمسك اسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة، كتايلاندا والفيليبين، واندونيسيا ،دفع إلى وجود تكامل بين المجتمع والسلطة ،حيث تتشارك الأسرة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة في النهوض ببعض المؤسسات الاجتماعية ،ومن جهة أخرى تسهر الدولة على رعاية استقرار الأسرة من خلال العناية بمعالجة مشكلات إساءة معاملة الأطفال أو الاعتداء على الأحداث والنساء وغيرها. [2]

---

[1]- ناصر يوسف ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركية –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا -، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2010) ،ص.287.

[2]- عبد الرحمان بن سانية ، مرجع سابق ، 63.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

و-احترام الكبير وتقديره: إن انعكاس هذه القيمة على التنمية يتجلى في التعامل مع السلطة حيث تحضى هذه الأخيرة في ماليزيا وفي شرق آسيا عموما باحترام الجميع وهو مايحقق نوعين من المنافع : تسهيل مهمة القانون في ضبط الحياة العامة، وتجاوب الأفراد مع سياسات الدولة ،وزيادة حرص الدولة على رعاية مصالح المواطن وضمان حقوقه.

ز-استثمار جهود الإنسان الماليزي الإنمائية: إذا كانت الانجازات الماليزية تعود إلى ثقافتها المتنوعة فان استمرارية هذه الانجازات تعود إلى ثرائها الإنساني، لقد حولت القيادة الماليزية الرشيدة هذا الثراء إلى إثراء لنموذجها الإنمائي، وذلك بإضافة عنصر الديمقراطية إلى عملية التنمية الاقتصادية ، ولقد تجلى هذا بعد أحداث 1969 الدامية بين المالاويين والصينيين إذ شعر أبناء الملايو أن العدالة الاجتماعية تكاد تكون مفقودة في حلقة التنمية، وهو ما أدى بالقيادة الماليزية إلى مراعاة هذا الجانب، ورأت أن العلاج يكمن في الاهتمام بهذا الإنسان، وقد تجلت هذه العناية في محاربة الفقر والأمية وإدخال أساليب تعليم متطورة، وتكثيف برامج التدريب وفتح المجال عن طريق الاستثمار لممارسة العمل، الأمر الذي حول هذا الإنسان إلى طاقة مدخرة ومستثمرة.[1]

ح- التسامح والوئام العرقي: على الرغم من كون المجتمع الماليزي يتكون من العديد من الأعراق المختلفة ،إلا أن هذه التعددية العرقية والدينية لم تشكل عقبة أمام الانطلاق الاقتصادي لهذه الدولة بسبب شيوع معاني التسامح الديني، والوئام العرقي بين أفراد المجتمع، بل وعلى العكس من ذلك فقد أسس تعاون الأفراد وانسجامهم الأرضية الصلبة للاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان العنصر الجذاب للاستثمارات الأجنبية.[2]

الفرع الثالث: على المستوى الحضاري: سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى علاقة الدين بالدولة، وكذا تأثير الإسلام على عملية التنمية.

1-علاقة الدين بالدولة: لقد كان موضوع علاقة الدين بالدولة في بلد متعدد الأديان ومتعدد الأعراق والثقافات أمرا يتسم بالحساسية والدقة، وفوق ذلك فان المسلمين على الرغم من أنهم أبناء البلد إلا ان نسبتهم العددية عند إعلان استقلال ماليزيا كانت في حدود نصف السكان فقط، ولم تكن للصينيين

---

[1]- نفس المرجع ، ص.64.

[2]- ناصر يوسف ، مرجع سابق ، ص.304.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قوة عددية فقط، ففضلا عن قوتهم ونفوذهم الاقتصادي الذي يتجاوز نفوذ الملايو المسلمين بأضعاف مضاعفة ،فان النظام الديمقراطي والانتخابات الحرة وحرص أو اضطرار الحزب الحاكم المسلم (UMINO) للتحالف معهم، قد أعطاهم قوة سياسية ودورا في صياغة الاتجاهات العامة للدولة ،وفي مثل هذه الأوضاع ومع وجود قيادة للمسلمين الملايو ذات ثقافة غربية، تم الاتفاق على علمانية معتدلة للدولة، وعلى ضمان الحريات والحقوق الدينية والثقافية لمختلف الطوائف، ومن جهة أخرى فان الدستور الماليزي تميز بمواد اقل نظيرها في بلد أخر فيما يتعلق بالمسلمين، وقد تعامل الصينيون والهنود بشكل عام بروح ايجابية مع الوضع الخاص الذي كفله الدستور للمسلمين المالاويين، خصوصا وأنهم قد ضمنوا حقوق المواطنة والحريات الدينية والثقافية، وأصبح ذلك نوعا من العقد الاجتماعي " الذي ارتضته مكونات المجتمع الماليزي.[1]

2-التجربة الإسلامية والحضور الإسلامي فيها: لاشك إن الاتجاه نحو الإسلام قد أسهم بفعالية في إنجاح سياسة الاتجاه شرقا التي اعتمدت عليها ماليزيا في نجاح تجربتها التنموية، حيث تعني هذه الأخيرة الاعتماد على التجربة اليابانية بكل مافيها من ايجابيات، وذلك في بلد يدين فيه أكثر من 50% من السكان بالإسلام ونسبة أخرى تدين بتعاليم الكونفوشيوسية، التي تلتقي مع الإسلام في أمور فرعية في مجالات الحياة، ولم يكن الاتجاه نحو الإسلام عملا استراتيجيا مخططا من قبل الحكومة الماليزية، ولكن باعتبار أن الملايو يدينون بالإسلام وهم يشكلون مصدر اهتمام الحكومة ورعايتها، ومع تواجد معارضة إسلامية في الداخل تختلف مع التوجهات الإنمائية للحكومة فمن الضروري في ظل هذه التحديات التي تواجه الحكومة الماليزية أن يكون للإسلام دور أساس في تشكيل ملامح التنمية الاقتصادية، وقد بدأت تتضح معالم هذا التشكل الإسلامي للتنمية الاقتصادية اثر افتتاح مهاتير محمد لشركة التكافل الماليزية سنة 1975، أيضا مؤسسة الزكاة والأوقاف الماليزية ومختلف المصارف الإسلامية.[2]

---

[1]- محسن صالح ، مرجع سابق ، ص.04.

[2]- نفس المرجع ، ص.05.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الثاني: دور فواعل ومعايير الحكم الراشد في دعم التجربة التنموية الماليزية.

ماليزيا دولة إسلامية ذات إمكانيات ومؤهلات كبيرة ومعدلات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي و كذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق أسيا. وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة، الزراعة، المعادن، النفط، كما شهدت هذه الأخيرة مجموعة من التجارب الرائدة التي اعتمدت في تطبيقها على الفواعل والمعايير الأساسية للحكم الراشد.

المطلب الأول: تجارب التنمية الماليزية.

تعتبر التجربة الماليزية جديرة بالذكر والتأمل والفحص خصوصا أنها تمتاز بكثير من الدروس والعبر التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تخرج من دائرة ومحيط التبعية،[1] فبعد حصول الدولة الماليزية على استقلالها سنة 1958 انتهجت إستراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. زمن أبرز التجارب الرائدة التي مرت بها ماليزيا نذكر:

الفرع الأول: التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية: مع زيادة انتشار التعامل بالصكوك الإسلامية زادت أهمية هذا السوق وفعاليته لذلك سنتطرق إلى تاريخ نشأة الصكوك الإسلامية في ماليزيا إضافة إلى تطور نشاط وحجم سوق الصكوك.

أولا: نشأة و تطور سوق الصكوك الإسلامية: ترجع نشأة الصكوك الماليزية إلى عام 1983م، عندما قدمت الحكومة الماليزية شهادات الاستثمار الحكومية كأول إصدارات الدولة من الصكوك، و ذلك بهدف مساعدة الحكومة للحصول على صيغ تمويل تستخدمها في مشاريع التنمية الاقتصادية، وقد صدت الشهادات وفقا لمبدأ القرض الحسن من الجمهور للحكومة، وأول ظهورلصكوك سوق السندات الخاصة الإسلامية فكان عام 1990 حيث قامت بإصدارها شركات البترول الكبرى في ماليزيا[2]، كما

---

[1] - عبد الحافظ الصاوي ، مرجع سابق ، ص .3.

[2] - حنان شريط ، الصكوك الإسلامية كمدخل للتحوط من مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة حالة (ماليزيا) . مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مؤسسات ، ،جامعة 08ماي 1945 - قالمة – كلية العلوم الاقتصادية، 2014 /2013 .ص. 99.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قدمت سوق السندات الخاصة الإسلامية صكوك "cagamas" للمضاربة عام 1994م من أجل المساهمة في تمويل قطاع السكن، وتتابعت الصكوك خلال عام 1997م حينما أصدرت شركة خزانة الاستثمارية ما قيمته 750 مليون دولار أمريكي ولمدة 5 سنوات وتعد الصكوك الأولى من حيث قابليتها للتداول. وفي عام 2002 أصدرت صكوك بقيمة 600 مليون دولار أمريكي على أساس صيغة الإجارة، ومع حلول عام 2004 أصدرت ولاية ساراواك صكوك بقيمة 350مليون دولار أمريكي بهدف تجميع الأموال لتطوير المشاريع التنموية المختلفة.كما أصدرت خلال نفس العام صكوك استصناع بقيمة 450 مليون دولار لمدة 3 سنوات بهدف إنشاء مشروع صحي سمي باسم "مركز ساراواك الصحي الدولي " أيضا أصدرت نفس العام صكوك استصناع بقيمة مليار ومئة وثلاثون مليون بهدف إنشاء طرق سريعة تصل مدة هذه الصكوك إلى 20 عاما، كل هذه الإصدارات ساهمت وبقوة في تطور سوق الصكوك الماليزية واحتلالها مكانة مرموقة عالميا.

ثانيا: تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية: حقق سوق الصكوك الماليزي نموا ملحوظا بمعدل 22% للفترة (2000،2007) حيث نمت فيه الإصدارات من 5 مليار دولار أمريكي عام 2001 إلى 36،6 مليار دولار أمريكي عام 2007، وسادت توقعات متفائلة باستمرار نمو المعروض من الصكوك ولكن في عام 2008 تسبب النقص العامي للسيولة نتيجة أزمة الديون العقارية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وكذلك الخلاف بين الفقهاء حول الأساليب المستخدمة في تقديم ضمانات لحملة الصكوك.إلا أن السوق انتعشت كثيرا عام 2009 حجم الصكوك ارتفع إلى نحو 36 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2010 فقد احتلت ماليزيا المركز الأول عالميا من حيث الصكوك المصدرة بقيمة 40 دولار أمريكي.[1]

ثالثا: الصكوك الإسلامية الحكومية و الخاصة: في التجربة الماليزية تعرف الصكوك الإسلامية بأنها: "الصكوك التي يتم إصدارها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية المسموح بها من اللجنة الاستشارية الشرعية في هيئة الأوراق الماليزية." فالصكوك التي تصدرها الشركات الخاصة تخضع لرقابة اللجنة الاستشارية أما الصكوك الإسلامية الحكومية فهي خاضعة لرقابة البنك المركزي الماليزي.

[1] - نفس المرجع ، ص. 100.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1- الصكوك الإسلامية الحكومية:هي تلك الصكوك التي أصدرتها الحكومة الماليزية وتعد بمثابة شهادات استثمارية حكومية و تعرف بالإصدارات الاستثمارية الحكومية، وهي شهادات استثمارية تم تطويرها وفق مبدأ القرض الحسن من قبل الحكومة الماليزية بغرض توفير الأموال اللازمة للحكومة الماليزية لتمويل المشاريع التنموية.[1]

2- الصكوك الإسلامية الخاصة: تعد أحد الأدوات الاستثمارية متوسطة و طويلة الأجل التي تقوم الشركات الخاصة بإصدارها. وقد طرحت هذه الفكرة عام 1990طبقا لصيغ التمويل الإسلامي المرابحة، البيع، الاستصناع، الإجارة، المضاربة والمشاركة.

رابعا: مكانة سوق الصكوك من سوق السندات الماليزية: إن الدراسة التاريخية لتطور حجم الصكوك في سوق السندات الماليزي أن الصكوك الإسلامية تمثل الوسيلة التمويلية المفضلة لدى المستثمرين، حيث ولأول مرة تصدرت الصكوك سوق السندات مقارنة بالسندات التقليدية وذلك خلال عامي 2005 و 2006، أما في عام 2007 فإن إصدارات الصكوك مثلت ما نسبته 76% من إصدارات السندات في هذا العام. وخلال عام 2008 تشير الدراسات الإحصائيات إلى أن إصدارات الصكوك مثلت ما نسبته 24،4% من سوق السندات و بذلك تتجلى أهمية الصكوك الإسلامية كأداة استثمارية بديلة من سوق الأوراق المالية الماليزية.[2]

خامسا: عوامل نجاح تجربة الصكوك الإسلامية الماليزية: هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح تجربة الصكوك الإسلامية في ماليزيا والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- جودة مناخ العرض والطلب محليا ودوليا لإصدارات الصكوك الإسلامية.

2- الترويج و الدعم الحكومي القوي لسوق الصكوك الماليزية، وذلك من خلال اعتماد الصكوك السيادية كأداة لتطوير البنى التحتية للدولة وهو ما يبعث الثقة لدى المستثمرين.

3- ضمان الحكومة كطرف ثالث في المشاريع المتعلقة بالصكوك.

---

[1] - حكيم براضية ، التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علو التسيير ، تخصص في المحاسبة مالية ، ، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011/2010، ص. 158.

[2] - حنان شريط ، مرجع سابق ، ص.104.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4- مرونة القوانين المنظمة للصكوك الإسلامية و الإعفاءات الضريبية التي منحتها السلطات الماليزية لمصدري الصكوك و ذلك بغية تشجيع الاستثمار.[1]

5- قيام ماليزيا بتطوير مراكز البحثية متخصصة في التمويل الإسلامي، لقد أسس البنك المركزي الماليزي الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA.

الفرع الثاني: تجربة الخصخصة في ماليزيا: بعد أزمة 1985م تكرس توجه الحكومة الماليزية نحو الخصخصة لإتاحة الفرص لقطاع الخاص بصورة أكبر وقد بدأ التفكير في التوجه نحو الخصخصة مع تولي د محاضير محمد رئاسة الوزراء مع مطلع 1982م ، وفي العام الثاني مباشرة لتوليه المسؤولية لعام 1983 م أعلنت الخصخصة في ماليزيا، ومنذ إعلان سياسة الخصخصة في عام 1983الى غاية 1990 بلغ عدد المؤسسات والمشاريع المحالة للقطاع الخاص 26 و الباقي عبارة عن مشروعات بنيوية تولتها الحكومة بنفسها .وبطبيعة الحال فإن مما حدا بالحكومة بالإسراع في برنامج الخصخصة حدوث أزمة 1985الاقتصادية وبالتالي فقد عملت الحكومة على السير لخطوات كبيرة في مجال الخصخصة لإدراكها أن ذلك يصب في مصلحة البلاد .

أولا: أهداف الخصخصة: قد حددت ماليزيا أهداف عملية للخصخصة كالتالي:

1- تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن عاتق الدولة.

2- تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحسين النمو الاقتصادي.

3- تقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد الوطني.

4- المساهمة في تحقيق أهداف السياسات التنموية الوطنية.[2]

وهكذا نجد أن ماليزيا قد عمدت إلى تقليص حجم ودور القطاع العام في البلاد والذي كان شبه مسيطر على النشاط الاقتصادي، فنلاحظ أن هذه الأهداف التي حددتها الحكومة الماليزية للخصخصة قد أوضحت،أن كبر حجم القطاع العام، كان سبب في الحد من كفاءة الإنتاج، وكان سببا أيضا في إبطاء النمو الاقتصادي وأنه يحمل الدولة المزيد من الأعباء المالية والإدارية، ولذلك كان توجه الحكومة لنظام الخصخصة يماثل الخلاص من كل تلك المشكلات.

---

[1] - حكيم براضية ، مرجع سابق ،ص، 169.

[2] - نبيه فرج أمين الحصري، مرجع سابق، ص. 53.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ثانيا: مجالات و أساليب الخصخصة: اشتملت عملية الخصخصة على مجالات كثيرة وكبيرة في الوقت ذاته مثل هيئة الكهرباء الوطنية ومؤسسات الطيران المدني، السكك الحديدية والاتصالات والموانئ وخدمات البريد والمواصلات، كما واتبعت الدولة أساليب مختلفة في عملية الخصخصة:

1- البيع المباشر: وهو بيع المشروعات كاملة بما فيها الأرض المقام عليها.

2- بيع الأصول: من خلال هذا الأسلوب تقوم الحكومة ببيع الأصول الإنتاجية للمشروع إلى القطاع الخاص بما فيها الأرض.

3- تأجير الأصول: وهو أسلوب أخر أتاحته الحكومة يتم من خلاله تأجير الأصول المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص المقام عليها المشروع أو بدونها .

4- عقود الإدارة: وهو نظام يتم من خلاله العاقد مع القطاع الخاص على إدارة المشروع نظير عائد مادي محدد يدفع للقطاع الخاص الذي يتولى الإدارة وفقا للشروط حددتها الحكومة. وهكذا نرى أن الدولة وفي إطار تشجيعها وسعيها لخصخصة مشروعات القطاع العام أتاحت أساليب مختلفة لتحقق هذا الهدف و تنوعت هذه الأساليب لتلاءم ظروف طبقات القطاع الخاص، فمن هذا القطاع الخاص من هو قادر على الشراء عن طريق الأسلوب الأول (البيع المباشر) ومنهم من لا يستطيع ذلك، وإنما يشتري الأصول الإنتاجية فقط، أما من لا يستطيع الشراء الحكومة بحال من الأحوال فيستطيع أن يستأجر منها ومن لا يستطيع أن يستأجر يستطيع أن يحصل على عقد الإدارة لأحد مشروعات القطاع العام.[1]

ولإدارة عملية الخصخصة أنشأت الحكومة الماليزية وحدة يطلق عليها وحدة التخطيط الاقتصادي[*]

الفرع الثالث: تجربة الإدارة الالكترونية: تعتبر ماليزيا أول بلد إسلامي رفع شعار "حكومة بدون ورق " أي استعمال الانترنت وتقنيات المعلومات بدلا من انجاز المعاملات على الورق، ومنذ عهد الدكتور محاضير محمد كان رئيسا للحكومة في بداية القرن الواحد والعشرون كان هناك مكتب في رئاسة الحكومة يقوم بالإشراف على أعمال الحكومة الماليزية بوجود نظام الكتروني يسمح لها بمراقبة جميع المشاريع الحكومية الكترونيا ومتابعة الانجازات وتقديم التقارير وإعطاء تقييم عن كل

---

[1] - نفس المرجع ، ص. 56. -

[*] - وحدة التخطيط الاقتصادي هي :" وحدة تتمتع بالمرونة الشديدة فهي ترسم خطتها كل عامين ، و تتعامل هذه الوحدة مع كل مشروع على حدى حسب الظروف المتقدمين لشرائه تقوم بعمل حساب للتغيرات الحاصلة على الساحة الاقتصادية و الاجتماعية .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

مشروع حكومي. والحقيقة أن التجربة الماليزية تتميز بالنجاح القاتل الذي حققته بوابة الخدمات الالكترونية حيث نجحت الحكومة الماليزية في تقديم خدمات جيدة إلى مختلف المؤسسات الحكومية وإدارة القطاع الخاص والمتعاملون الكترونيا مع كل المؤسسات الماليزية، كما حققت التجربة الماليزية الالكترونية نتائج ايجابية في مجال تطوير نظام المعلومات وإدارة الموارد البشرية. ومن الأعمال الباهرة في ماليزيا ما قامت به الحكومة في التعامل مع شركة COMUNIC التي قامت بتطوير مشروع الحكومة الالكترونية لصالح حكومة ماليزيا، ونجحت في ربط علاقات قوية بين الحكومة والمواطنين بالإضافة إلى خلق علاقات متينة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.[1]

إذا فإن التجربة الماليزية في مجال الحكومة الالكترونية قد تميزت بوجود إرادة إلى القيادة السياسية في تحقيق نتائج ايجابية ، وبفضل المتابعة المستمرة لعمليات توسيع مجال شبكة المعلومات الالكترونية تمكنت من:

1- إنشاء موقع واحد للوصول إلى الإدارات الحكومية من خلال استخدام عدة لغات وتوفير معلومات هائلة للمواطنين.
2- إنشاء مركز للمعلومات عن سوق العمل في ماليزيا بحيث يستفيد منه العاطلون عن العمل والباحثون عن الوظائف والشركات التي تبحث عن مؤهلين .
3- استحداث البطاقة الحكومية المتعددة الأغراض، وهي بطاقة لتسهيل عملية الصرف الالكتروني.
4- تنظيم الخدمات الصحية عن طريق إنشاء بطاقة لجميع المعاملات في مجال العلاج بحيث يستفيد كل مواطن من البرنامج الصحي طوال حياته بدون تعب أو مشقة.
5- إعداد موقع الكتروني خاص باستيراد المواد الأولية والتجارة الالكترونية وتهيئة الفواتير ودفع المستحقات، وبذلك تم تقديم خدمات هائلة للإدارة الحكومية وإدارة القطاع الخاص.[2]

ثانيا: التجارة الالكترونية: مع استمرار التقدم والابتكارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات الاتصالات والنمو السريع لانتشار استخدام الانترنت سوف يتم الإسراع بتطوير التجارة الالكترونية خلال الخطة

---

[1]- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة ، (بيروت : دار العرب الإسلامي ، 2006)، ص، 198.

[2]- نفس المرجع ، ص. 199. -

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الثامنة، وبما أنه تم وضع القواعد المبدئية للتجارة الالكترونية وبالفعل سيتم التركيز على دعم وتشجيع الاستخدام الواسع النطاق للتجارة الالكترونية كأسلوب جديد للتجارة.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بمشروع التجارة الالكترونية نجد: [1]

1- السرعة في إنجاز العمل.

2- تطوير إلية العمل ومواكبة التطورات.

3- تجاوز مشاكل العمل اليومية.

4- التخطيط للمشاريع المستقبلية.

ثالثا: تطوير نظام التعليم الالكتروني: في عام 1996 وضعت الحكومة الماليزية خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة ورمز لهذه الخطة (vison2021997) أن أهم أهداف هذه الخطة هو إدخال الحاسوب والارتباط بشبكة الانترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس، وتهدف ماليزيا إلى تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أرجاء البلاد[2]. لقد أنجزت جامعة الوسائط المتعددة MMU الماليزية برمجيات للتخاطب مع المتعلم وكذلك ما يتعلق بشبكة الحاسوب المطلوبة ،فيما قامت جامعة كيوتو اليابانية باستكمال البرمجيات المتعلقة بالمعالجة الرقمية للصور والأنماط كما ساهمت جامعات وشركات يابانية وماليزية في دعم هذا المشروع المتميز الذي ساهم بشكل فعال في تشجيع طلبة التخصصات، حيث يتمكن الطالب المسجل في إحدى الجامعات من استغلال الموارد التعليمية الموجودة لدى الجامعات الأخرى.

---

[2]- د.م ، دعم التجارة الالكترونية ، على الموقع:

http/www ,malizialoves :com /show thread ,php%3fp3171

[2] - حذيفة مازن عبد الحميد، تطوير و تقييم النظام التعليم الالكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في نظم المعلومات الإدارية- مصر- الأكاديمية العربية للدنمارك، 2008/2009، ص.24.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثاني: دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية:

استطاعت الدولة الماليزية أن تحقق طفرة، استحقت بجدارة أن يطلق عليها "معجزة " فقد استطاعت ماليزيا أن تتحول من مجتمع متخلف إلى متقدم،فضلا عن الصدمات العرقية إلى مجتمع واقتصاد يشهد نمو متسارع على كافة الأصعدة.

الفرع الأول: الدور الإنمائي للدولة (الحكومة)الماليزية: عمدت الحكومة الماليزية إلى الأخذ بخطة ثلاثية الأبعاد تشتمل على ثلاث من التنظيمات الاقتصادية لمواجهة المشكلات التي اعترضت مسيرتها التنموية والتي سنتناولها كالأتي:

أولا:التخطيط التعاوني: إن الخطط الاقتصادية التي تتبناها الحكومة الماليزية والتي أفرزت تطورا اقتصاديا كبيرا، هذه الخطة لها أساس انطلقت منها واعتقدت هذه الأسس على تقديم الحلول للمشكلات التي واجهت الاقتصاد الماليزي بدءا من تكوين اتحاد ماليزياعام1963. ولقد كانت المشكلة الأولى التي واجهت الحكومة الماليزية ووقفت كعقبة كبيرة في طريق النهضة الاقتصادية هي مشكلة عدم التوازن العرفي في البلاد من الناحية الاقتصادية وتمثل ذلك تفاوت في مستوى المعيشة بين الفئات العرقية في ماليزيا لصالح العناصر ذات الأصول غير الملاوية، وبالذات ذوي الأصول الصينية. ولذلك قامت الحكومة الماليزية بتبني ما أطلق عليه بالسياسة الاقتصادية الجديدة لمحاولة إعادة الأمور إلى نصابها،عن طريق إحداث المشاركة الفعالة لجميع عناصر المجتمع في إحداث التنمية الشاملة،[1]بالبلاد إذن فقد تبنت الحكومة الماليزية سنة 1970م خطة إستراتيجية عرفت بالسياسة الاقتصادية الجديدة تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين هذه الفئات العرقية بما يحقق مصلحة المجتمع بكامله. وبالفعل قامت مؤسسات ماليزية اقتصادية و اجتماعية عديدة اخدت على كاهلها تحقيق التوازن العرقي في الاقتصادي في المجتمع الماليزي[2].وكذلك تشجيع الطبقات الفقيرة على الانحطاط في الحياة الاقتصادية بصورة أكثر عمق وجدية. وبعد أن نجحت السياسة الاقتصادية إلى حد كبير في تقليل الفجوات الاقتصادية مع تحقيق معدلات نمو كبيرة.كما إتاحة قدر أكبر من حرية العمل والحركة.

---

[1]- إيمان فخري أحمد،« الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة 1991.2010 »،مجلة الحوار المتمدن،العدد 420. ،2013،ص 3.

[2] - نبيه فرج أمين ألحصري،مرجع سابق ،ص.32.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ثانيا:النشاط التسويقي: استمرت الحكومة الماليزية في سياستها الجديدة التي بدأت في عام 1970م،والتي اعتمدت واستهدفت تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأعراق في ماليزيا وكذلك تحقيق المشاركة الفعالة لجميع العناصر في التنمية الخاصة بالبلاد وحتى حدوث أزمة 1985م الشهيرة والتي تعرض لها الاقتصاد الماليزي نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية على المستوى العالمي في هذا العام وقد تعرضت ماليزيا لأضرار بالغة جراء ذلك، حيث كانت تعتمد على صادراتها للخارج بصورة رئيسية على سلعتي المطاط الطبيعي والقصدير بالإضافة إلى نسبة محدودة من السلع في شكلها الأول مثل الخشب وزيت النخيل بنسبة قليلة، وفوجئت ماليزيا كما فوجئت جميع الدول التي تعتمد في اقتصادها على تصدير السلع الأولية وهي في أغلبها الدول النامية.

وبالتالي أدى ذلك إلى تدني معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا كما بلغت المديونيات الخارجية إلى 50،5 بليون دولار ماليزي. لذلك كان لابد من تغيير هيكل الصادرات الماليزية لكي تتجنب الدولة ذلك الاعتماد المفرط على تصدير السلع الأولية للخارج وكذا فكرت الدولة بجدية في التركيز بصورة أكبر على تصدير السلع الصناعية ولهذا كان من الضروري التوسع في النشاط الصناعي وفي سبيل ذلك قامت ماليزيا بإجراء بعض التعديلات في سياساتها الاقتصادية الجديدة السابق الحديث، عنها ليضاف عليها بندا جديدا وهاما وهو ضرورة مشاركة القطاع الخاص في عمليات الإدارة والتسويق للمشروعات والاتجاه نحو الخصخصة بمجموعة كبيرة من المشروعات مع عدم التخلي عن الهدف الأساسي لسياساتها الاقتصادية وهو السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي للأعراق في ماليزيا في سبيل وقاية البلد من الهزات والمشاكل التي يمكن أن تعترضه،[1]لقد عملت أيضا الدولة على توسيع نطاق مشاركة المالاي في تملك الشركات الجديدة وذلك على حساب الماليزيين من الأصول الصينية والمستثمر الأجنبي، وفيما يخص أهداف و غايات هذه السياسة التي كانت بمثابة استمرار السياسة الجديدة فقد تمثلت فيما يلي:

1- تنشيط عمليات النمو الصناعي.[2]

2- التحول من الصناعات الهادفة إلى الإحلال محل الوردات إلى الصناعات الموجهة نحو التصدي.

3- تحديث البنية الأساسية.

---

[1]- نفس المرجع ،ص.36.

[2]- إيمان فخر الدين أحمد ،مرجع سابق،ص.5.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4- تحقيق المزيد من التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخاصة تجمع دول الآسيان.

ما يلاحظ بحسب ما تم تقديمه سابقا أن السياسة الاقتصادية الجديدة كان هدفها الأساسي هو محاولة إحداث التوازن بين كافة العرقيات و القضاء على جميع الفجوات بين المالاى و الماليزيين ذوي الأصول الصينية مطلبا لتجاوز الهزات و المشاكل العرقية بينما السياسة الوطنية المكملة للسياسة الاقتصادية الجديدة فقد كان هدفها الأسمى هو العمل على تحقيق تنمية شاملة و متوازنة في توفير عاملي العدل و المساواة لتحقيق النمو.

ثالثا: نظام خدمات التشغيل في ماليزيا: عملت ماليزيا من أجل نجاح برامج التنمية على أراضيها منذ وقت مبكر على توفير فرص العمل لأبنائها و كذلك توفير العناصر و الكوادر المؤهلة،حيث أولت الحكومات الماليزية منذ أواخر الستينيات و حتى اليوم أولوية قصوى للتعليم و التدريب و إنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي على قاعدة أن التعليم حق مكتسب للمواطنين، والتدريب المعني هو الوسيلة لبناء قوة عاملة مؤهلة و ماهرة قادرة على البناء الصناعي،و تطوير التعليم والعلوم وتوجيهها في خدمة بناء المجتمع و الاقتصاد المعرفي. و للدلالة على الأهمية القصوى التي توليها الدولة الماليزية للتنمية البشرية و تطوير القدرات الذاتية للمواطنين و توسيع مهاراتهم،أنشأت وزارة خاصة في هذا الخصوص و هي "وزارة التخطيط و إنماء الموارد البشرية"و قامت بالتعاون مع مجلس الوطني للتدريب و التعليم المهني الذي يتبع لها،بوضع نظام شامل و متكامل للتعليم المهني و البرامج التعليمية لجميع الهيئات و معاهد التدريب و التأهيل الحكومية. وفي موازاة ارتفاع عدد مؤسسات التدريب و التأهيل العامة في مختلف القطاعات و المجالات المتعددة التقنية،كالبوليتكنيك،و مؤسسات التدريب الصناعي،مراكز تنمية المعرف و القدرات الفنية التي تستجيب لمتطلبات و حاجات القطاع الصناعي قامت الشركات و المؤسسات الإنتاجية الماليزية.[1]

و بدعم من الحكومة الماليزية، بإقامة اتفاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية نتج عنها تأسيس عدة مؤسسات تدريب أجنبية، وعلى صعيد اليد العملة الماهرة تضع ماليزيا في تصرف المستثمرين أيادي عاملة شابة، مدربة وعالية التثقيف والتأهيل.يدخل العامل إلى سوق العمل الصناعي بعد انقضاء فترة تعليمه الأساسي لمدة 11 سنة على الأقل، ثم يقضي فترة تدريب لتحصيل المهارات الفنية

---

[1]- عبد المحسن الحسيني،التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة،(بيروت:الدار العربية،2008)،ص.364.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

والتكنولوجية وتطبيقية في أحد مراكز التدريب كما توفر المعاهد الفنية العليا شهادات في الهندسة في مختلف الاختصاصات.وللتوصل إلى معدلات تنمية ايجابية في ظل وجود اقتصاد معرفي مبني على عاملي الإبداع والابتكار فقد قامت الحكومة الماليزية ببعد الإجراءات نذكر منها:

1- إجراءات وتشريعات تتعلق ب:

- حماية ودعم مشاريع الأعمال والإنتاج.
- التشديد على مسؤولية الحكومة في حماية وتسويق ودع الإنتاج.
- اعتماد سياسات الانفتاح على الاستثمارات الخارجية.
- حرية تداول العملات.
- اعتماد سياسات ضريبية منفتحة وجاذبة للاستثمارات.

2- على صعيد بيئة العمل.

- اقتصاد موجه من السوق ومبرمج على الإنتاج.
- بناء نظام مالي عالي التطور، وتطوير القطاع المصرفي ومشاركته في الأعمال المالية الدولية والبورصة.
- إتقان اللغة الانجليزية بشكل واضح في قطاع الأعمال.
- إصدار تشريعات محاسبة مالية على النمط الإنجليزي.
- تشجيع العلاقات التجارية مع الخارج.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية في قطاع الإنتاج،وفتح حدود ماليزيا.[1]
- بناء مجتمع أعمال محلي مع العلاقات الدولية الواسعة.

3- تطويلا البنية التحتية للدولة.

- تطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء وسن التشريعات لحماية الحقوق وتحديد الواجبات و المسؤوليات والمساءلة والمحاسبة فيما يخص علاقة المواطن بالمجتمع والدولة.
- تطوير وبناء حدائق تكنولوجية ومراكز صناعية ومناطق صناعية حرة، ومجمعات تكنولوجية، ومراكز إبداع وابتكار متطورة، بالإضافة إلى مراكز ابتكار تكنولوجيا متعددة وعالية التقدم.

---

[1]- نفس المرجع، ص.365.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

4- حماية الملكية الفكرية: ولتنشيط عملية الابتكار والإبداع والاختراع أقرت الحكومة الماليزية قوانين لحماية الملكية الفكرية تشمل الاختراعات ، الماركات المسجلة،التصاميم،التأليف،تصاميم دوائر الالكترونية و لكهربائية.[1]

وفي الأخير نستنتج أن الدولة الماليزية تتبنى سياسة أنية لمواجهة المشاكل والعقبات التي يمكن أن تعترضها وتعرقل مسيرة ووتيرة التنمية بها،فهذه الأخيرة تكمن قوتها في الفعالية في اعتمادها على وفراتها وإمكاناتها الذاتية، وتركيز معظم اهتماماتها حول عامل الإبداع والابتكار بغية تحقيق الجودة والفاعلية مع محاولتها اكتساب ميزة تنافسية. فالدولة الماليزية لا تلجأ كثيرا للغير للحصول على حلول وبدائل للمشكلات التي تعتلي طريقها.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص الماليزي في التنمية الاقتصادية: أكدت الدولة الماليزية من مطلع الثمانينات من القرن العشرين بأنها دولة تعتمد على القطاع الخاص كمحرك أول للنمو الاقتصادي، بل وتعتبر من بين الدول الأولى على سائر العالم حتى الدول المتقدمة في منح الثقة للقطاع الخاص لتحقيق التنمية.

فالقطاع الخاص يعتبر من بين أحد الركائز الأساسية في الإستراتيجية الفعالة للتنمية الاقتصادية، مع العلم أن تلك الإستراتيجية لا تقوم على اعتقاد إيديولوجي فقط، وإنما تهدف بصفة خاصة إلى دعم المنافسة والفعالية وخفض العبء المالي عن كاهل الحكومة والإسراع بتحقيق الأهداف الصناعية الوطنية[2].

فالتوجه للقطاع الخاص يسمح للحكومة بأن تدرك تمام الإدراك الحاجة إلى حماية المصالح العامة وضمان حصول الفقراء على الخدمات الأساسية وضمان جودة الخدمات بأقل تكلفة وتجنب ممارسات الاحتكار غير المنتجة وضمان رفاهية العمل، فهذا الأخير يعمل الإسراع لتطوير قطاع التصنيع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويساهم القطاع الخاص في جدب الاستثمارات الأجنبية والعمل على جدبها والدخول في شركات مساهمة مشتركة لأن ذلك يدعم دوره في تنمية الاقتصاد

---

[1]- نفس المرجع،ص.367.

[2]- محاضير محمد،"ماليزيا الطريق قدما :تطلعات 2020"، على الموقع:

arab-dmalizia.com/2012/19html يوم 2015/05/09

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الماليزيّ، فللقطاع الخاص دور هام في تنمية مواردنا البشرية وتدريب القوى العاملة وإعدادهم لمهامهم المتغيرة والاهتمام بمصالحهم وثقل مهاراتهم وإدارتهم بصورة جيدة ومكافأتهم طبقا لمساهمتهم.[1]

أولا: الاستثمار في مجال السياحة: تعتبر عائدات السياحة في ماليزيا ثالث أهم مصادر الدخل الماليزي وذلك بعد الصناعة والزراعة،فالحكومة الماليزية تعمل على تنمية قطاع السياحة،و لذلك ترصد أكثر من 158مليون لمنشات البنية التحتية،فقد تم تقديم للقطاع الخاص الماليزي للاستثمار في مجال السياحة،تشمل أكبر عدد من السياح الأجانب،والإعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد وتقديم قروض لدعم الخدمات السياحية[2]، بلغت استثمارات القطاع الخاص في المنشات السياحية على سبيل المثال سنة 2001إلى105 مليون دولار وهو ما يشير إلى الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص، إلى جانب ما تقوم به الحكومة من تزويد لهذا الأخير بالتسهيلات المادية والمالية كالأراضي بأسعار زهيدة، و قروض طويلة الأجل.فنجد على سبيل المثال شركت نورنت للتطوير الاستثمار السياحي في ماليزيا وشرق أسيا يتمثل دور هذه الشركة في دعم رؤية المستثمرين نحو زيادة وتنمية القطاع السياحي في كل أنحاء العالم كما تهدف لتكوين وجهات جديدة لاستقبال الزائرين[3] تعمل عن قرب مع كل من القطاع الخاص والعام من أجل تطوير مشاريع مستدامة تساعد على التنوع الاقتصادي في العالم العربي ودول العام التي تحتاج للاستثمار السياحي من خلال تنمية السياحة.

الفرع الثالث: الأدوار التنموية للمجتمع المدني الماليزي: ماليزيا وكغيرها من الدول ترغب بوجود منظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة لتؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها،خاصة أن هذه المنظمات لا تهدف للربح. وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان،المرأة،التنمية،الأعمال الخيرية،الإغاثة وتقديم المساعدات للمرضى والمعاقين وغيرها، إن

---

[1]- نفس المرجع ، ص.01.

[2] - وودي ماليزيا ،ماليزيا من زاوية جديدة،على الموقع:

www.woody.my /p.asx id=162 2015 /05 /09 يوم

[3]- معتز عبد العال،" الاستثمار في ماليزيا"، على الموقع:

htt/ar-arfacebook/com/matazphotograppher 09.05.2015 يوم

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أهمية الدور التي تلعبه منظمة أو مؤسسة منفردة من هذه المنظمات أو المؤسسات قد يبدو صغيرا ولكن أهمية ما تقوم به هذه المؤسسات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت ماليزيا عمل مجموعة تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير الحكومية نشطة وقوية وفعالة. وتتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الماليزية في إسهام هذه الأخيرة في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء، و بالنسبة للكفاءة فإن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى أعلى و بتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة، على أساس أن هذه المنظمات غير الحكومية تسعى للحصول على الدعم الدائم من الحكومة الماليزية مع الزيادة في التمويل، وبالتالي فهي تحاول إثبات قدرتها على تقديم الخدمة ممتازة بتكلفة أقل،إضافة إلى أن هذه المنظمات تكون عادة أكثر دراية بحاجيات السكان. كما أن المجتمع المدني الماليزي يعتبر مجتمعا واعيا ونشطا في مجال مكافحة الفساد وخاصة الاقتصادي والإداري، حيث تشارك العديد من الجمعيات التي تنشط في هذا المجال وعلى رأسها الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة في النشاطات الخاصة بمتابعة قضايا الفساد والرشوة وتعمل على تحسين الشفافية والمساءلة وتسيير الوصول للمعلومات[1]،كما أنها تبدل جهودا معتبرة في مجال التوعية بخطورة ظاهرة الفساد وانعكاساتها السلبية عل عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تأثير معايير الحكم الراشد في التنمية الماليزية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مؤشرات الحكم الراشد في ماليزيا ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالتركيز خاصة على كل من مؤشر مكافحة الفساد ،والاستقرار السياسي (يمكن الاطلاع أكثر من خلال الجدول رقم 05، والشكل رقم 04) .

الفرع الأول: مؤشر مكافحة الفساد: تعتبر ماليزيا من بين الدول النامية القليلة التي استطاعت ان تحقق نتائج مقبولة في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله ،(أنظر الملحق رقم 03)، وقد صاغت العديد من الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف، نظرا لما حققته من نتائج دقت من خلالها ناقوس

[1] - سارة بوسعيود،دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي، ،جامعة فرحات عباس –سطيف- كلية العلوم الاقتصادية ،2012.2013 ، ص.204.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الخطر مابين 1977 و1997، حيث شهدت هذه الفترة أسوأ النتائج في تاريخ ماليزيا على الإطلاق

1-ترتيب ماليزيا في بعض المؤشرات الدولية للفساد: سنتطرق في هذا الجزء لترتيب ماليزيا في كل من مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، والذي ترتب فيه دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين في الدولة، إضافة إلى مؤشر دفع الرشوة والذي يرتب الدول الكبرى وفقا لمدى قيام شركات هذه البلدان بدفع الرشاوى في الخارج.

أ- مؤشر مدركات الفساد: (CPI) تعتبر ماليزيا من الدول النامية التي تحقق نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد ونشر الشفافية، ففي السنوات من 2003 إلى 2008 سجلت ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد أكثر من 5 نقاط من أصل 10 نقاط، حيث حصلت على 5.2 سنة 2003، وهي تعتبر أحسن نتيجة حصلت عليها في مجال مكافحة الفساد، واحتلت مراتب تراوحت بين 37 من بين 133 دولة سنة 2003 و47 من بين 180 دولة سنة 2008، وتعتبر هذه النتائج جيدة ومشجعة وتعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال نشر الشفافية وتداول المعلومات وحوكمة الشركات بشتى أنواعه لكن ابتداء من سنة 2009 إلى غاية،2012 عرفت تراجع نسبي في ترتيبها ضمن هذا المؤشر حيث تراجعت من 4.5 إلى 4.3،[1] وبذلك احتلت المرتبة 56 سنة 2009 من أصل 180 دولة، والمرتبة 60 سنة 2011 من بين 183 دولة، وفي 2012 سجلت 34 من أصل 100 نقطة وحصلت على المرتبة 54 من بين 174 دولة، ويرجع ذلك إلى بعض الممارسات التي عرفتها ماليزيا في السنوات الأخيرة مثل اتهام بعض السياسيين بالتورط في فضائح الفساد.

ومن هنا يمكن القول أن الأداء العام لماليزيا في مؤشر مدركات الفساد يعتبر متوسط بالنسبة لدول العالم أما بالمقارنة مع الدول النامية تعتبر نتائج جيدة، ومشجعة، ومساعدة على النمو والاستقرار وجلب الاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى توفر الرغبة السياسية الجادة للقضاء على الفساد بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكذا الدور الفعال الذي تبذله المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، وعلى رأسها الهيئة الماليزية للنزاهة ومكافحة الفساد، لكن

---

[1] - منظمة الشفافية الدولية ، ماليزيا ، على الموقع :

www.archive-transparancy.org ،01/05/2015، 12: 00، p.05.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

بالرغم من ذلك ترى منظمة الشفافية الدولية انه يجب على الحكومة الماليزية تدارك النقائص، وبذل المزيد من الجهود من اجل إرساء المزيد من الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة. [1]

ب-مؤشر دفع الرشوة : حيث يرتب هذا المؤشر الدول الكبرى وفقا لمدى قيام شركات هذه البلدان بدفع الرشاوى في الخارج ،ويضم هذا المؤشر تحسنا كبيرا ومستمرا منذ 1999 ،حيث سجلت في هذه السنة 3.9 من أصل 10 نقاط ،واحتلت بذلك المرتبة 15 من بين 19 دولة وفي سنة 2002 عرفت تحسنا ملحوظا، حيث حصلت على 1.4 واحتلت نفس المرتبة السابقة، لكن هذه المرة من بين 21 دولة لتستمر في التحسن في سنة 2006، بحصولها على 5.59 نقطة واحتلت المرتبة 25 من بين 30دولة، لتحقق أفضل نتيجة لها في سنة 2011 بتسجيلها 7.6 نقطة من 10 نقاط وبذلك احتلت المرتبة 15 من بين 28 دولة شملها المؤشر، والمؤشر في تحسن مستمر إلى يومنا هذا،(أنظر الشكل رقم 05) ،ويرجع هذا التحسن إلى الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال مكافحة الفساد ،وخصوصا في مجال حوكمة الشركات وتعزيز نظام المساءلة والشفافية وإرساء أخلاقيات الأعمال، بالإضافة إلى تبنيها نظاما للتحفيز وآخر للعقوبات. وكل هذا جعل من التجربة الماليزية في مجال الحوكمة من انجح التجارب الدولية، ولعل السر في ذلك يرجع لتبنيها مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم الرشوة والفائدة والعمولات غير الشرعية. [2]

2-إستراتيجية ماليزيا لمكافحة الفساد: لقد سنت ماليزيا العديد من القوانين وأنشأت العديد من المراكز والأجهزة، وعقدت العديد من الاتفاقيات في مجال مكافحة الفساد، وهذا من اجل خفض مستوى الفساد وتحسين مؤشراته.

أ- قوانين مكافحة الفساد في ماليزيا: لقد اصدر أول قانون لمكافحة الفساد في ماليزيا عام 1961، وفي عام 1967 تم إنشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد (ACA) ، بهدف تنفيذ القانون الصادر عام 1961، وكانت المهام الرئيسية لهيئة مكافحة الفساد:

- التحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون .
- اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية.

---

[1] -نفس المرجع ، ص.05.

[2] -منظمة الشفافية الدولية ،« مؤشر دفع الرشوة في ماليزيا »، على الموقع :

www.bpi.transparancy.org/bpi1999-2011 ، 27/03/2015، 12:00 ، p.10.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- التحقيق في الشكاوي التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية .

وفي سنة 1993 دخل قانون الموظفين العموميين (موظفي الخدمة المدنية) حيز التنفيذ تبعه قانون أخلاق مهنة القضاء في سنة 1994، وفي السنة التالية أجيز قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات، وفي سنة 1997 الغي قانون مكافحة الفساد الصادر سنة 1961 وأجازت الحكومة قانون جديد لمكافحة الفساد، وذلك ممن اجل تعزيز آليات ووسائل مكافحته، كما تم إصدار قانون لمنع غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية في عام 2001، وقد صادقت ماليزيا سنة 2008 على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد تأكيدا على نيتها الجادة في مكافحة جميع أشكال الفساد، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، كما تم إصدار قوانين أخرى خاصة بتشجيع التبليغ عن حالات الفساد، ومحاربة الفساد في مجال المشتريات الحكومية، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،وضمان استقلال القضاء .[1]

ب-الآليات المؤسسية لمحاربة الفساد في ماليزيا : وتتمثل في :

-وكالة مكافحة الفساد(ACA) : وتم إنشائها سنة 1997، لتبدأ نشاطها رسميا بالشكل الحالي في 1 جانفي 2009، وقد حلت محل وكالة مكافحة الفساد التي أنشأت سنة 1967 والتي تعرضت لانتقادات واسعة ،لافتقارها للاستقلالية اللازمة ولكونها مسيسة بشكل كبير حيث كانت هناك قضايا رفض فيها المدعي العام ملاحقة كبار المسئولين الفاسدين، بالإضافة إلى قيامها برفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء بدلا من البرلمان، وتتلقى هيئة مكافحة الفساد الماليزية النصح من قبل لجنة مكونة من سبعة مستشارين مستقلين .[2]

وتقوم بحملات لمكافحة الفساد من خلال وسائل الإعلام والمنتديات والندوات وورش العمل وعمليات التفتيش المفاجأة ...الخ.

- مكتب الشكاوي العامة(PCB) : تأسس هذا المكتب في عام 1971، كقناة للجمهور لتقديم الشكاوى الرسمية ضد الدوائر الحكومية، والوكالات وموظفي الخدمة العمومية الذين يمارسون أعمال غير مشروعة،وقد تعززت وظيفته ومسؤولياته أكثر في القانون الخاص بإدارة التنمية رقم 4

---

[1]-د.م ، مكافحة الفساد في ماليزيا ، على الموقع :

www.business-anticorruption.com، 27/03/2015 ، 10: 00، p.02.

[2] -هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا ،« الآليات المؤسسية لمحاربة الفساد » ، على الموقع :

www.pogar.org/arabic/ac/stakehoders.aspx?pak=1 ، 12/04/2015 ، 22:00،p.01.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

لعام 1992 ،وهو عبارة عن نظام للشكاوى عبر الانترنت، ويعمل إلى حد ما مثل مكتب أمين المظالم ،حيث يمكن للجمهور تقديم شكاوى ضد الإدارات والوكالات التابعة للحكومة الماليزية التي تتورط في قضايا الفساد والرشوة، ويمكن للمواطنين تقديم شكاوى على الانترنت أو من خلال خط للشكاوى أو من خلال الفاكس، كما أقام مكتب الشكاوى العامة مكتبا متنقلا متكاملا للشكاوى في مناطق مختلفة في البلاد، من اجل تمكين الجمهور في ابعد نقطة من تقديم شكاويهم ضد مرتكبي جرائم الفساد .[1]

- الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد: تم الإعلان عن إنشائها في ديسمبر 2003 وتعتبر الأولى من نوعها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، انشاتها وكالة مكافحة الفساد لغرض تقديم تدريب متخصص لضباط من ماليزيا والبلدان المجاورة في مجال مكافحة الفساد والترويج لأفضل الممارسات في مجال التحقيقات، والرصد والمكافحة، وقد حصلت الأكاديمية على ثقة العديد من المؤسسات الدولية، ووافقت العديد من الدول على إرسال ضباط للتدرب على مكافحة الفساد في هذه الأكاديمية المتخصصة.[2]

- معهد النزاهة الماليزي (IIM) : أنشأ من اجل تنفيذ خطة النزاهة الوطنية، يقوم بعمليات البحث والتخطيط والتنفيذ والتنسيق والمراقبة والتقييم لمختلف آليات مكافحة الفساد، ومنذ إنشائه شارك في العديد من الدورات والموائد المستديرة مع الهيئات المهنية وأعضاء القطاع العام والخاص، للبحث عن كيفية التنسيق في مكافحة الفساد، كما نظم العديد من المؤتمرات كمؤتمر الأخلاقيات والنزاهة في عام 2005، بالتنسيق مع منظمة الشفافية الدولية ومنتدى صناعة البناء والتشييد [3].

- الهيئة الملكية لمكافحة الفساد في صفوف الشرطة PDRM: تأسست سنة 2004 بعدما تعرض هذا الجهاز إلى انتقادات واسعة بخصوص إساءة استعمال السلطة وانتهاك حقوق الإنسان والفساد، وتهدف هذه الهيئة إلى تعزيز إدارة قوات الشرطة وغرس القيم والأخلاق بين أفرادها، ومعالجة الشكاوى المقدمة ضدها بطريقة شفافة ونزيهة، وهذا من اجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الشرطة، وعدم التسامح مطلقا مع ممارسات الفساد .

---

[1]- نفس المرجع ،ص.01 .

[2] -wan abdullah،eradicatingcorruption : the malaysia experience ، joaag، vol03 ، n.01،2008، p.13.

[3] -Ibid، p.11.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة **PSCI:** تضم اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة اثني عشر عضوا، وتسمح لأعضاء البرلمان من التحقيق في حالات الفساد وإساءة استغلال السلطة، كما تسهر على تطبيق مدونة قواعد لسلوك أعضاء البرلمان، لتجنب تورطهم في ممارسات الفساد ووفقا للتقرير العالمي للفساد 2008 ،الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية فان اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة في ماليزيا تبذل جهودا معتبرة في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله .

- إطلاق برامج خاصة بمكافحة الفساد في الإدارة: من أهم البرامج المعتمدة من طرف الحكومة الماليزية في مكافحة الفساد داخل الإدارة مايلي: برنامج(سباي Spay) لمكافحة الفساد، وهو برنامج يناهض إساءة استخدام السلطة العامة والممارسات الفاسدة ويسعى لتعزيز المساءلة والشفافية في القطاع العام، وبرنامج(بيمودا **Bimoda**) لمحاربة البيروقراطية، وقد انشأ سنة 2007 من طرف رئيس الوزراء السابق عبد الله بدوي بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية، ومعالجة البيروقراطية في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، حيث يسمح هذا البرنامج بتحديد وتقييم العقبات البيروقراطية وتقديم توصيات لمعالجة هذه المشاكل، وتبسيط العمليات والإجراءات الخاصة بالاستثمار والتجارة في ماليزيا عن طريق تحسين الخدمات الحكومية [1] ،وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات بشكل ملحوظ في القضاء على العديد من المشاكل المتعلقة بالفساد، ورفعت من مستويات التنمية بالشكل الذي جعل ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية تقدما.

الفرع الثاني: مؤشر الاستقرار السياسي: سنتطرق من خلال هذا الجزء من الدراسة إلى قضية الاستقرار السياسي في ماليزيا، والآثار التنموية التي كان لها الأثر الكبير في مايتمتع به هذا البلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات واللغات من رخاء اقتصادي وانسجام اجتماعي وتقدم علمي، حيث أضحت ماليزيا وجهة يقبل عليها السياح ومركزا تعليميا يؤمه الطلاب، وموطنا ثانيا لكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، كل ذلك بسبب الاستقرار السياسي الذي تنعم به ماليزيا .

1-عوامل الاستقرار السياسي في ماليزيا: لقد تضافرت عوامل عدة في منح ماليزيا ماتنعم به اليوم من الاستقرار أهم هذه العوامل:

أ-عامل التركيبة السكانية (**Structural factor**) : حيث يسيطر الملايو على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وقد وجدوا أنفسهم في موقف ينبغي ان يتحدوا فيه علاوة على أن لغتهم

---

[1] -د.م ، المبادرات العامة لمكافحة الفساد ، على الموقع :

www.ar.business-anticorruption.com/pacific/malay، 15/04/2015 ، 12:00، p.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الرسمية هي الملاوية ودينهم الإسلام ومجمل هذه الأوضاع غير قابلة للنقاش وأصبحت عامل استقرار في البلاد.

ب-دور المستعمر البريطاني: حيث لعب دورا بارزا في إخماد الثورات التي كان يقوم بها الشيوعيون الصينيون وكان يرمي من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين الأول كان يقوم بها الشيوعيون الصينيون ،وكان يرمي من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين:الأول ضمان إمداد بريطانيا بالمواد الخام، والثاني حماية ماليزيا من المد الشيوعي.

ج-الثقافة السياسية: وهي تلك المتركزة في احترام القانون، وإتباع اللوائح والأنظمة والولاء للحاكم، والطاعة للمسئولين والتسامح وقلة الثورة والتمرد .

د-دور المؤسسة العسكرية: وتتمثل في حيادية الجيش وعدم تدخله في أمور السياسة ،واستقلاله تماما عن لعب دور في العملية السياسية، سوى الدفاع عن الوطن والولاء للملك وبسط الأمن وحفظ الاستقرار [1].

ه-القيادة العقلانية: وهي عامل آخر من عوامل الاستقرار السياسي في ماليزيا، حيث امتازت بوجود حكام امتازوا بالحكمة والتسامح والتعايش، يقدمون مصلحة الشعب على كل المصالح والاعتبارات الأخرى ، وبعض العوامل الأخرى المختلفة مثل :

- نظام الملكية الدستورية، حيث لايتدخل الملك إلا في القضايا المصيرية .
- التحالفات السياسية ونظام الائتلافات الحزبية .
- ثقافة حب الوطن والتفاهم على عدم التعرض للوحدة الوطنية .
- تعزيز روح التعاون، وقبول الشراكة مع الآخر وتقاسم ثمرات النمو الاقتصادي [2].

2- الآثار التنموية للاستقرار السياسي في ماليزيا: لقد ظهرت آثار التنمية في ماليزيا في نواح عديدة شملت البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والسياحة والاستثمارات الأجنبية والأمن والسلم، وما إلى ذلك،وحسب بيانات وإحصائيات البنك الدولي فان نسبة الالتحاق بالمدارس في ماليزيا (المرحلة الابتدائية مثلا) وصلت إلى **96%** مقارنة بباقي الدول الأخرى وذلك سنة **2012** ،حيث بلغت في اريتريا مثلا 47% ،ونسبة خط الفقر **7.1%** مقارنة بنسبة **31.5 %** في بنغلادش،

---

[1] -Karl Von vorys ، democracy without consensus communalism and political stability in malaysia (Singapore : oxford university press ، 1976) ، p.71.

[2] -نفس المرجع ، ص.72 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

أما بالنسبة لتوفر مياه الشرب النظيفة في المناطق الريفية فهو بنسبة 99% ،وفيما يخص نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي فانه في ماليزيا 9.800دولار، وذلك نتيجة لسعي ماليزيا المستمر للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة المنتجة،وقيامها باجتياز خطوات جبارة في مجال الصناعة، مما مكنها من الخروج مما تعاني منه بلدان العالم النامي من مثلث: المرض والفقر والجهل، لتدفع بثالوثها الاستراتيجي : النمو والتحديث والتصنيع، كما عملت على تقليص نسبة البطالة من خلال توفير آلاف الفرص الوظيفية ، حيث انه وفي ظل الأمن والسلام والاستقرار يكون الازدهار وتتسع دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، وتنفذ المشاريع الضخمة التي تمد اقتصاد البلاد بأرباح هائلة، تجني الدولة والمواطنون منها فوائد جمة وبانعدام الأمن والسلام وكثرة التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية والخارجية تفقد الدولة الاستقرار ،وتتعطل المشاريع الاقتصادية، فتجد تسرب رؤوس الأموال وإفلاس الشركات. [1]

وإغلاق البنوك والمحلات التجارية، لخوف أصحابها على أرواحهم وممتلكاتهم، ويعم الفقر والعوز.[2]

- على مستوى إنتاجية القوى العاملة: يشير تقرير الإنتاجية الماليزية لعامي 2014/2013 ،إلى نموها بنسبة 2.3 % عن العام 2012 ،حيث ساهمت هذه النسبة في نمو الناتج المحلي بنسبة 4.7% ،لتصل إلى 786.69 مليار رنجيت ماليزي في ،2013 مدعومة بنمو العمالة بنسبة 2.3% ،وارجع وزير الصناعة والتجارة الدولية الماليزي داتوك مصطفى تحقيق الزيادة في إنتاجية القوى العاملة في 2014/2013 بنسبة 2.3% مقارنة ب 2% لسنة 2012،لأداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية الكبرى في ماليزيا، إضافة إلى التقدم التكنولوجي، وزيادة رأس المال وتوسيع وتحسين نوعية العمالة في البلاد، وقد سجل الاقتصاد الماليزي نموا بنسبة 6.4 % للربع الثاني من 2014 ،أي بنسبة 0.2% بالمقارنة مع الربع الأول، وهو يفوق معظم الدول الأخرى في رابطة الآسيان، بما في ذلك سنغافورة وقد أشار وزير المالية الماليزي احمد مزلان إلى أن النمو الاقتصادي يجاوز سنغافورة التي نمت فقط بنسبة 2.1% ،واندونيسيا بنسبة 5.1% ،والفيتنام بنسبة 5.3 % ،وكوريا الجنوبية بنسبة 3.6% ،وأضاف أن قطاع الإنشاءات هو الأعلى مساهمة في النمو بنسبة 9.9%

---

[1]-عبد الحميد محمد على زرؤم ،« أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها »، مجلة الإسلام في آسيا ، المجلد 10، العدد 02،(ديسمبر) ، 2013 ، ص.02 .

[2]- نفس المرجع ، ص.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

،يليه قطاع التحويلية بنسبة 7.3 % ،وقطاع الزراعة بنسبة 7.1% ،والإنفاق بنسبة 6.5 % والخدمات بنسبة 6.4% ،وقطاع البترول والتعدين بنسبة 2.1% .[1]

فعلى الرغم من جميع التحديات التي شهدتها ماليزيا والتي سنتطرق إليها لاحقا، إلا أنها استطاعت أن تحقق معدلات قياسية خلال مدة زمنية قصيرة، وقامت بوضع خطط مستقبلية تعاقبت السلطات الحاكمة على تنفيذها ولازالت .

[1]-أحمد حسين، ماليزيا 2020 ترفع الإيرادات وتزيد دخل الفرد ، على الموقع :

www.makkahnewspaper.com ، 12/04/2015، 06: 00.p.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المبحث الثالث : التجربة التنموية الماليزية بين التحديات والآفاق المستقبلية

المطلب الأول : التحديات

إن التجربة التنموية الاقتصادية لماليزيا تجربة ثرية ومتميزة نظرا لما حققته من نتائج ايجابية ن فكشفت لنا معنى أن تعمل العقول السياسية والاقتصادية والعلمية المختلفة والمشتبكة أحيانا لرسم مستقبل الأجيال القادمة .فماليزيا دولة حققت معدلات عالية من التنمية وعززت مكانها ومكانتها اقتصاديا على المستوى العالمي ، إلا أن ذلك لا يجعل التجربة التنموية الماليزية بمعزل عن وجود تحديات ومعوقات تكتنف تجربتها التنموية ، بل وتؤخرها إذا لم تتعامل مع هذه العقبات بشكل صحيح وسليم . وكتن من التحديات التي واجهت التجربة التنموية الماليزية :

1- المشكلات التي خلفها الاستعمار في ماليزيا :منها ما هو حدودي ومنها ما هو داخلي عنصري ، ومنها ما هو استراتيجي هذا غير المشكلات الاقتصادية والعلمية التكنولوجية التي نتجت من الغرب.

أ- المشكلات العرقية : تعتبر من بين أهم المشكلات التي خطط لها الاستعمار مند وقت مبكر و هي تغيير في التركيبة العرقية للبلاد فماليزيا تجمع بين ثلاث عرقيات أساسية فنسبة الملايو البوميبوترا السكان الأصليين حوالي 59% من مجمل السكان، في حين يمثل الصينيون بنسبة 26%، والهنود 7 % فضلا عن بعض الأقليات من التايلانديين و الاندونيسيين و الاستراليين والاروبيين. وهذا بالتأكيد نتج عنه تعدد الديانات فيدين 53% بالدين الإسلامي ، في حين 19% البوذية، بالإضافة إلى أقلية مسيحية و 2 %من السكان ليس لهم ديانة ، وما كرس هذه المشكلة هو التلازم بين التعدد العرقي والديانة والحالة الاقتصادية، هذا التغير الديموغرافي أحدث انقلابا كبيرا في العلاقات الخارجية لماليزيا المعاصرة وجعلها تتجه نحو أسيا البوذية والصين بنفس القدر من توجهها نحو البلاد العربية رغم استمرار نظام الحكم في أيد المسلمين ،[1] وقد استهدف المستعمر من وراء ذلك خلق عناصر قابلة لتكون موالية له في المستقبل لأنه عرف أنه لن يستطيع أن يصل إلى هذه الموالاة من المالاويين

[1]- نبيه فرج أمين ألحصري ، مرجع سابق . ص .84

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المسلمين الذين ينتمون ويرتبطون عضويا بالعالم الإسلامي ، ويتألمون لأحزانه ويفرحون لأفراحه .

ب- المشكلات الحدودية: أما بالنسبة للمشاكل الحدودية التي خلفها الاستعمار في ماليزيا فهي كثيرة ومتشبعة، وتصب كلها في غير مصلحة ماليزيا وصنع الاستعمار ذلك ليس من منطلق أنه يسعى لمصلحة ماليزيا، ولكنه كان يضيق غلى قطر إسلامي أخر وهو اندونيسيا التي كان لها توجهات شيوعية في ذلك الوقت ونقصد بذلك ضم انجلترا وصباح وساراواك للملاية وتكوين اتحاد ماليزيا في عام 1963 وهما تابعتان لجزيرة بورينو التي يتبع أغلبها حاليا اندونيسيا ومن يبن هذه المشكلات الحدودية :

- بين ماليزيا واندونيسيا: يتكون اتحاد ماليزيا من ماليزيا الغربية (شبه الجزيرة الملايو) وماليزيا الشرقية (شمال بورينو)،عين هذا الاتحاد الذي أطلق عليه إتحاد ماليزيا قد لقي معارضة شديدة وخاصة اندونيسيا التي ترى أن شمال بورينو ليس إلا جزءا من بورينو الكبيرة التي هي قطعة من اندونيسيا ومن الفلبين التي ترى جهتها أن شمال بورينو كان دولة واحدة من جزر صولو التي هي جزء منها ولكن اعترفت الدولتان بالأمر الواقع مع مرور الزمن، وبالطبع فإن الاستعمار لم يترك مشكلة في مكان ما إلا ولها أهداف تخدم مصالحه،وقد كان لبريطانيا في جزيرة بورينو ثلاثة مستعمرات تقع في شمالها أما باقي الجزيرة فلم يكن خاضعا لها ولما تغيرت موازين القوى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن الأوان للشمس أن تغيب عن الإمبراطورية وقررت بريطانيا أن تنسحب من المنطقة قررت أيضا أن تعطي اثنتين من مستعمراتها في شمال الجزيرة للملايو حتى يتكون اتحاد ماليزيا وحرصت على الإبقاء على الثالثة تحت سلطتها المباشر وهي مستعمرة برونای، أما ما أعطته بريطانيا فكان ولايتي صباح وساراواك وذلك لأن بريطانيا لم تكن ترك ذلك لاندونيسيا التي كان لها توجهات شيوعية اشتراكية في ذلك الوقت رغم أن هذه المنطقة كانت أقرب لاندونيسيا بل وكانت تابعة لها بالفعل على حساب ادعاء اندونيسيا، وبالرغم من ذلك أبت أن تترك برونای لإتحاد ماليزيا بالرغم من أغلبية سكانها من المالای وذلك لثرائها بسبب توفر النفط بكميات كبيرة في أراضيها [1]، وهكذا فإن طريقة التوزيع للمستعمرات التي كانت تحت

[1] - نفس المرجع ، ص. 88.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

سيطرة بريطانيا في هذه المنطقة لم تتم بهذا الشكل إلا خدمة طرف واحد فقط هو بريطانيا و إن كانت قد استفادت منها ماليزيا بطريق غير مباشر .

- ماليزيا وسنغافورة: نشأ سنغافورة سنة 1963 وكان يضم تحت لوائه أيضا سنغافورة التي كانت إحدى ولايات الملايو قديما، لكن في عام 1965 انفصلت هذه الأخيرة عن اتحاد ماليزيا بسبب غلبة العناصر غير الإسلامية فيها الأمر الذي جعل حكامها لا يجدون مبررا لانضمامهم إلى اتحاد ماليزيا. ولا شك أن الاستعمار كان له دور في خروج سنغافورة من هذا الاتحاد واستفاد من ذلك أنه زرع كيان غير مسلم في قلب منطقة إسلامية كبيرة تضم اندونيسيا وماليزيا .وهناك مشكلة أخرى صغيرة بين ماليزيا وسنغافورة على جزيرة تسمى بوكيت باتوبوتي تدعي كل من الدولتان ملكيتها وتم إحالة القضية لمحكمة العدل الدولية لتفصل فيها .
- مشكلات حدودية وإقليمية أخرى: إقليم فطأني الذي يقطنه المالاى من قديم الزمان إضافة إلى المشكلة الإقليمية بشأن جزر تسمى بسبارتلي حيث تطالب بها كل من ماليزيا والفلبين والفيتنام والصين. [1]

ما يمكن أن نستنتج من هذه المشكلات التي تركها أو نقول صنعها الاستعمار في ماليزيا كبلد أو علاقاتها مع بلدان جنوب شرق أسيا بصفة عامة تعتبر هذه المشكلات أسباب وذرائع قابلة للبروز على سطح الأحداث في أي وقت بالإضافة إلى علاقة هذه المشكلات بالاقتصاد بالمنطقة وهو عصب الحياة فيها وفي كل أنحاء العالم . خاصة وأن المشاكل الحدودية والإقليمية بين مختلف البلدان لا تمر مرور الكرام أي لا يمكن أن تنتهي بين دول العالم بعيدا عن الخسائر والصراعات والمستفيد في هذه الحالة في مصانع السلاح الغربية .

2- التبعية للغرب : رحل الاستعمار عن ماليزيا عام 1957 تحت مسمى ماليزيا الحكم الذاتي ضمن رابطة الشعوب البريطانية وهو مسمى لحفظ ماء الوجه للاستعمار الراحل ليس إلا، فرغم ذلك قام الاستعمار بربط اقتصاد ماليزيا باقتصاده حتى جعل هذا الاقتصاد يقوم على تصدير السلع الأولية بصورة رئيسية إلى الخارج وهي المطاط والقصدير في نفس تستورد ماليزيا كل شي

[1] - نفس المرجع , ص. 89

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

تقريبا من الخارج مثل السيارات، الأجهزة الالكترونية، وحتى الملابس وكذلك السلع الكيميائية التي تنتج في الغرب ويسعى إلى الترويج لها بكافة السبل و تنقسم التبعية إلى :

- التبعية الداخلية : تجلت هذه التبعية في سيطرة العنصر الصيني سيطرة تامة على أمور و الاقتصاد في البلاد ، حيث كانت الأغلبية الملاوية المسلمة تعاني من ضنك في العيش ولا تملك سوى 2،7 %من ثروات البلاد . [1]
- التبعية الخارجية : بعد خروج المستعمر من أراضي ماليزيا فقد كانت هناك حالة تبعية اقتصادية له مترتبة ومتوافقة مع الأوضاع الاقتصادية التي تركها بالبلاد حيث عمل على تنمية الولاء من جانب العنصر الصيني المسيطر على الاقتصاد في ماليزيا ، وذلك عن طريق ما قام به المستعمر من تعليم وتدريب بمختلف و سائل التأثير على العنصر الذي اختاره للقيام بهذا الدور في ماليزيا. فضلا عن ماتم ذكره من تحديات واجهت المسار التنموي الاقتصادي الماليزي جراء الاستعمار هناك تحديات أخرى نذكر منها :[2]

3- تشهد ماليزيا مشكلة هجرة الأدمغة إلى البلدان المجاورة وخاصة دول الخليج العربي فيما يخص مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والبحث العلمي والمصارف الإسلامية ، حيث تتوافر لهم فرص جمع الثروة فالماليزيون الذين استفادوا من عوائد التنمية يطمحون إلى الأفضل لأن الدخل في بلدان الخليج مثلا أكثر ارتفاعا منه في ماليزيا و يتخطاه إلى الضعفين فضلا عن ذلك يتميز الماليزيون بواصفات عصرية مغرية مثل : المهارات، التدريب، التعليم،[3] تنوع اللغات والأخلاق الإسلامية العملية وثم فهذه الهجرة قد تؤثر مستقبلا في التنمية الاقتصادية الماليزية .التي اعتمدت في تنميتها وتحصينها على العنصر البشري لها أدمغتها ، وإن لم تحسن ماليزيا في مستوى معيشة المواطنين فإن ذلك يعني خسارة الأجيال القادمة من الماليزيين . [4]

---

[1] - نفس المرجع ،ص. 94

[2] - إيمان فخر أحمد، مرجع سابق ، ص.4

[3] - يوسف ناصر، مرجع سابق ، ص. 318

[4] - إيمان فخري أحمد،مرجع سابق ، ص.4 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثاني: الرؤية التنموية 2020

يعد المناخ الاقتصادي لماليزيا من الآن وحتى عام 2020 مناخا واعدا، يشجع على تحقيق المنزلة الصناعية المتوقعة، وفي الواقع فان ماليزيا لاتهدف ان تكون دولة صناعية في حد ذاتها لان النمو الاقتصادي وحده لايكفي،بل إنها تسعى لإيجاد الطائفة الماليزية الجديدة التي تحقق الوحدة الوطنية، من خلال العدالة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي بما يضمن دعم الوحدة الوطنية ،وماليزيا عام 2020 من خلال العمل الجاد والإدارة الجيدة والوحدة سوف تصبح دولة صناعية رائدة، مع رفع مستوى المعيشة الذي سيكون من أفضل المستويات في العالم .

الفرع الأول : لمحة عامة عن الرؤية المستقبلية 2020 : (واوسان –wawasan) هي كلمة واحدة لكنها تعني للماليزيين نهضة بلدهم وتقدمه، فالكلمة تعني باللغة العربية رؤية أو تطلع، أما **wawasan 2020**، فهي خطة إستراتيجية لماليزيا بان تكون دولة متقدمة بحلول **2020** أي من **1990** إلى **2020**،وهي خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة[1]، وتقوم هذه الرؤية على استشراف المستقبل بحيث يتم تصميم مجتمع متقدم تقنيا بإمكانه ان يرتقي بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة سنة **2020**، وتحقيق هذه الرؤية وأهدافها هو مرهون بنمو اقتصادي يصل إلى 7%، وقد تزامنت هذه الرؤية مع الدعوة إلى العمل على إنجاح مشروع الملتيميديا **super corridor multimedia**، والذي يسعى إلى تحويل مدينة (سايبرجايا cyberjaya) الصناعية إلى بؤرة تكنولوجية تتجمع حولها شركات العالم العملاقة، حيث يسهر على إنجاح هذه الرؤية كل من القطاع العام والخاص المنضوي تحت المجموعة الصناعية الحكومية الماليزية للتكنولوجيا العالية (**MIGHT**)،التي أسسها المجلس الماليزي للأعمال التجارية(**MBC**) والمجلس القومي للبحث والتطوير،[2] وقد أعلن عن هذه الرؤية رئيس الحكومة الأسبق مهاتير محمد خلال افتتاح اجتماع المجلس التجاري الماليزي في **28** فيفري **1991** .

وقد هدفت ورقة عمل المجلس إلى طرح الأفكار بشان مسار ماليزيا في المستقبل، وكيفية تحقيق أهداف التنمية، وتحويل ماليزيا إلى دولة صناعية ،وتلخيص بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها على المدى القصير الأجل من اجل إرساء دعائم الرحلة الطويلة الأجل لتحقيق الهدف الأكبر، وقال

---

[1]- زياد احمد صالح عبد الحبيب ،« ماليزيا **2020** ...رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق الجزء الثالث » ، على الموقع : www.ziadahmad.com ، **25/04/2015**، **12: 00**، **p.04.**

[2]- ناصر يوسف ، مرجع سابق ، ص**.91.**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

في مجمل خطابه " نأمل بان يكون مواليد ماليزيا اليوم هو الجيل الأخير الذي يعيش في دولة تصنف كدولة نامية لان الهدف الأكبر هو ان تصبح ماليزيا دولة متقدمة كلية بحلول عام 2020 فما معنى متقدمة كلية ؟ فهل نريد أن نكون مثل دولة معينة من الدول ال 19 من إجمالي المجتمع الدولي الذي يبلغ أكثر من 160 دولة لها قوتها الخاصة ولكل منها أيضا نقاط ضعفها ، لا يجب ان تصبح ماليزيا متقدمة فقط من الناحية الاقتصادية بل ان يشمل التقدم كافة النواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية والنفسية والروحية، فيجب ان تكون متقدمة من الناحية الوطنية والعدل الاجتماعي والترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي، ونظام الحكومة ومستوى المعيشة والقيم الاجتماعية والثقة والفخر الوطني ."[1]

الفرع الثاني: أهداف الرؤية والمكانة الاقتصادية المتوقعة: هناك العديد من الأهداف التي تطمح الخطة إلى تحقيقها ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- **يجب ان تكون ماليزيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي لديها خطة طويلة الأجل تمتد على مدار 30 عاما أي من 1990-2020.**

2- **مع حلول عام 2020 تهدف ماليزيا لان تكون دولة صناعية متقدمة والاهم من ذلك ان هذه الرؤية تؤكد على النمو المتوازن مع رفع مستوى المعيشة.**

3- **الهدف الأساسي للإستراتيجية الاقتصادية هو دعم الوحدة الوطنية وايجاد طائفة عرقية جديدة وهي الطائفة الماليزية التي سوف تتغلب على عوائق الانقسام العرقي .**

4- **ان العوائق الحالية للوائح سوف يتم إزالتها بحلول عام 2020 بما يدعم قدرة ماليزيا على المنافسة ويقلل الحاجة إلى حماية الأفراد والجماعات على أساس الانتماء العرقي.** [2]

5- **وكما أشار الدكتور مهاتير في رؤيته فان ماليزيا تهدف إلى ان تصبح نموذجا للتنمية الاقتصادية بين المجتمعات العرقية المتعددة في العالم الثالث.**

6- **سوف تصبح ماليزيا قادرة على دعم قدراتها الصناعية والتغلب على نقاط ضعفها الاقتصادية** [3].

---

[1]- **د.م ، ماليزيا الطريق قدما تطلعات 2020 الجزء الثاني، على الموقع :**

www.startimes.com ،25/042015،13:00، p.01.

[2] - **سعيد العنزي ، ماليزيا ورؤية 2020 ،على الموقع :**

www.dr-saud-a.com ، 25/04/2015، 13: 14،p.01.

[3]- **نفس المرجع ، ص.01.**

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

7- الوصول إلى تحقيق 36 مليون سائح إلى ماليزيا بحلول عام 2020 مما سيعيد ما قيمته 168 مليار رنغيت من الإيرادات ومؤدى هذه الثقة هو الوصول إلى 7 ملايين سائح في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2012 .[1]

8- وفي ظل أهداف رؤية 2020 سوف تبني ماليزيا مجتمعا يقوم على الأسس الدينية والأخلاقية والمبادئ الإنسانية والتخلص من القيم التي تحبط من عزيمة المجتمع .

9- الاهتمام البالغ بحماية البيئة لاسيما خلال العصر الحالي مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية لماليزيا ودعم النمو الاقتصادي وتحسين ورفع مستوى الدخل .

10- الوصول إلى تحقيق 9 آلاف وظيفة بحلول عام 2020 .[2]

11- كما تستهدف هذه الخطة خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيات .

12- السعي لتأسيس اقتصاد قادر على المنافسة ويكون قادرا على دعم نفسه ذاتيا على المدى الطويل الأجل، حيث يكون هذا الاقتصاد بالأشكال التالية :

-اقتصاد متنوع متوازن لديه قطاع صناعي ناضج وقطاع زراعي حديث وقطاع خدمات وفعال ومنتج.

- اقتصاد راسخ قادر على التكيف السريع مع أنماط العرض والطلب والمنافسة.

- اقتصاد ذو كفاءة تكنولوجية قادر على الإبداع والاستثمار يسير بخطى ثابتة في الاعتماد المتزايد على التكنولوجية المتقدمة.

- اقتصاد ذو روابط صناعية قوية مترابطة.

- اقتصاد تحكمه القوى العقلية والمهارات والاجتهاد والمعرفة [3].

- اقتصاد ذو كفاءة إنتاجية متصاعدة لكل عوامل الإنتاج.

- اقتصاد استثماري ذاتي الاعتماد ذو نظرة استثمارية.

- اقتصاد مدعوم بنماذج العمل الأخلاقي والضمير والسعي للتميز .

---

[1]- وزارة السياحة والثقافة ،« من ماليزيا »، على الموقع:

www.alshoroq.com ، 25/04/2015، 15: 00،p.01.

[2]- تسري داتوء ،« الاقتصاد الماليزي : التحديات والمكانة المتوقعة 2020 » ، على الموقع :

www.arab .dmalaysia.com ، 26/04/2015، 12:00، p.02.

[3]- سعيد العنزي ، مرجع سابق ، ص.03.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- اقتصاد يتميز بانخفاض التضخم وخفض تكلفة المعيشة.
- اقتصاد يخضع للنظام الكامل وقوى السوق. [1]

الفرع الثالث: بعض السياسات الاقتصادية الأساسية للقطاع العام والخاص في المستقبل : وتتمثل هذه السياسات في :

1- التأكيد منذ مطلع الثمانينات على ان ماليزيا سوف تعتمد على القطاع الخاص كمحرك أول للنمو الاقتصادي، وبطريقة أو بأخرى فهي متقدمة على سائر العالم وحتى الدول المتقدمة في منح الثقة للقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي .

2- في السنوات الأولى لم يستطع القطاع الخاص ان يستجيب كلية للتحديات، ثم جاءت سنوات الانتكاسة الاقتصادية، ومع ذلك استطاع الانتعاش في السنوات الأخيرة وذلك جراء الثقة التي منحته إياها الدولة واعتبرته المحرك الأول للنمو .

3- وخلال المرحلة الحالية ستخفض الحكومة من دورها في مجال الإنتاج الاقتصادي ولكنها لن تستطيع التراجع عن المجال الاقتصادي، فلن تتخلى عن مسؤولياتها في المراقبة ووضع أطر العمل القانونية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة.

4- سوف تدعم الحكومة الإدارة المالية لكي تمهد الطريق أمام النمو الاقتصادي وسوف تقوم بتصعيد تطوير البنية الأساسية، وتوفير المناخ التجاري المناسب بما يتوافق مع أولوياتها الأخرى وعندما يستلزم الأمر لن تفي الحكومة بالتزامها بسحب دورها الاقتصادي.[2]

5- ان الحكمة تقوم على التمييز بين القوانين واللوائح المنتجة للأهداف الاجتماعية والقوانين واللوائح التي تفوق تلك الأهداف، وتتطلب الحكمة صواب الحكم في الشؤون التجارية لذا فان الحكومة لن تتخلى عن مسؤولياتها وسوف تلبي احتياجات المجتمع العريضة ، ومتطلبات النمو السريع، والقدرة على المنافسة والانتعاش وصمود الاقتصاد، وفي هذا الشأن توجد مجالات

---

[1]- نفس المرجع ، ص.03.

[2]- زياد احمد صالح عبد الحبيب ،مرجع سابق ،ص.02.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

واضحة من اللوائح غير المنتجة والتي تحتاج إلى إلغائها وعلينا ان نتوقع عمل الحكومة باللوائح المنتجة فقط.

6- في تطبيق سياسة الخصخصة تدرك الحكومة تمام الإدراك الحاجة إلى حماية المصالح العامة، وضمان حصول الفقراء على الخدمات الأساسية، وضمان جودة الخدمات بأقل تكلفة وتجنب ممارسات الاحتكار غير المنتجة وضمان رفاهية العمل.

7- خلال السنوات القادمة سوف يتم الإسراع بتنمية قطاع التصنيع، ولكي يتحقق ذلك يجب الاعتماد على القوى الوطنية ومعالجة نقاط الضعف.

8- ان للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور هام في توفير فرص العمل، ودعم الروابط الصناعية وغزو الأسواق ،وتوليد أرباح التصدير، ولها دور حاسم كقاعدة لإنشاء المشروعات الاستثمارية.[1]

9- سوف تخطط الحكومة نظما مناسبة لدعم مستوى الخبرة الإدارية والتكنولوجية ومهارات العاملين بقطاع الاقتصاد.

10- ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى القواعد والأسس الأساسية للمستقبل الصناعي، والحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتطويرها. [2]

11- ان تنويع الصادرات يتطلب أيضا تنويع أسواق التصدير ويجب ان يبحث المصدرون الماليزيون عن أسواق غير تقليدية، مما يتطلب وجود المعرفة وشبكات عمل جديدة واتصالات جديدة، ومناهج جديدة ولوائح وقوانين جديدة، وقد تبدو الأسواق النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بمفردها صغيرة ولكنها مجتمعة تعد أسواقا كبيرة فإذا وجدت الدول المتقدمة فائدة في التصدير لتلك الأسواق فانه يجب الدولة الماليزية أيضا ان تحذو حذوها، وفي هذا الشأن يجب ان يلعب القطاع الخاص دوره إلى جانب الجهود التي سوف تبذلها الحكومة، لان الاعتماد على الصادرات هو أفضل سبل دعم النمو.

---

[1]-محاضير محمد ،« ماليزيا –الطريق قدما تطلعات 2020 الجزء الثاني »، على الموقع :
www.arab.dmalaysia.com.19html ، 22/04/2015 ،22:00، p.01.

[2]- زياد احمد صالح عبد الحبيب ، مرجع سابق ، ص.03.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

12- ان دخول الشركات المحلية للأسواق العالمية، يجعلها تخضع لقوى المنافسات، ويجب على ماليزيا قبول التحدي، ليس فقط لان السوق المحلي محدود بل لان ذلك سوف يثري على المدى الطويل السوق المحلية الماليزية .

13- من الواضح ضرورة تنفيذ التحرير الاقتصادي على مراحل لكي تتجنب الحكومة الماليزية إيجاد قلاقل اقتصادية، وزيادة تكاليف التكيف الهيكلي للاقتصاد، بحيث تأخذ بعين الاعتبار قدرة ماليزيا على تنفيذ التحرير الاقتصادي.

14- ان التحرير الاقتصادي يجعل القطاع الخاص اقل اعتمادا على الأرباح الزائفة التي يستفيد منها بعض المنتجين على حساب المستهلكين، لذا يجب السماح بنمو العديد من المنتجين.

15- سوف تستمر الحكومة في دعم تقدم الاستثمارات الأجنبية لدورها الجوهري في الإسراع بتنمية قطاع التصنيع، وبالتالي ضمان استفادة ماليزيا القصوى من تدفق الاستثمارات الأجنبية .

16- يجب ان تعمل الحكومة على دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويجب ان يتم نقل فائض المدخرات ورأس المال المحلي بطريقة منتجة إلى الاستثمارات المحلية، بنفس الدرجة التي دعمت بها الاستثمارات الأجنبية ، مع توفير الدعم التكنولوجي وتوفير البنية الأساسية. [1]

الفرع الرابع : الاستثمار في مجال المعرفة والبحث العلمي: ان التعليم والمعرفة هي من أكثر المحاور التي ركزت عليها رؤية ماليزيا **2020**، حيث تبنت هذه الإستراتيجية التنموية على محتوى معرفي أساسي وجد هام، وذلك من خلال الاستثمار في مجالات البحث والتطوير وإنشاء مراكز تصنيعية في الإلكترونيك الدقيق والمعلوماتية،(حيث تنتج الشركة الأمريكية (**INTEL**) اغلب شرائحها **Micro-processors** في ماليزيا)، وكذلك في التشجيع على الاستثمار الأجنبي كما سبق التطرق إليه في القطاعات الأخرى غير تلك المرتبطة بالصناعات التحويلية أو البيتروكيميائية ، وقد احتوت هذه الإستراتيجية على مجموعة من الأبعاد :

[1]- نفس المرجع ، ص.03.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

1- تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية الجهوية **regional Information hub** ومن ثم العالمية لإنتاج المعرفة، وإنتاج ثروة متمحورة حول الإنسان وهادفة لترقية التفاعلات الاقتصادية الداخلية بشكل ينتج معها حركيات تنويع إنتاجي خادم للأهداف الكلية لمنظور **2020.**

2- تطوير سياسية إدارية قائمة على التفاعل، المشاركة، الشفافية والفاعلية باستخدام الأنظمة المعلوماتية ... تحت اسم الحكومة بدون ورق Paperless Government، ربحا للوقت واقتصادا للمال العام ... وخدمة للصالح العام.

3- تطوير إستراتيجية تعليمية حديثة تجمع بين الأصالة والعصرنة، وذلك بإدراج القيم الوطنية المشتركة في البرنامج، مع تخصيص الأبعاد الدينية الخاصة بكل مجموعة ثقافية أو دينية خدمة للتجانس الوطني.

4- توجيه عمليات بناء منظومة تعليم عالي متوافقة مع توجه ماليزيا لأن تكون قطبا تكنولوجيا ومعرفيا في عالم تنافسي و ما بعد حداثي، و ذلك بتبني مجموعة من المبادرات ومنها:

أ- إصلاح نظام التعليم العالي بشكل يجعل البرامج متوافقة مع ما يدرس في العالم الانجلوساكسوني، مع توفير المادة العلمية باللغة المالاوية عن طريق تطوير سياسة ترجمة تعد من أحسن الأنشطة، وأحسن الأمثلة عالميا من خلال ديوان الترجمة **diwan buka dan pustaka.**

ب- إنشاء جامعات متخصصة تمولها الشركات العمومية الكبرى مثل جامعة الاتصالات التي تمولها **Telekom malaysia**، وجامعة الطاقة التي تمولها شركة **Tenaga Nacional**، أو جامعة النفط التي تمولها **Petronas** ...الخ.[1]

ت- إنشاء جامعات متخصصة مثل الجامعة الزراعية **Universiti Putra** أو جامعة العلوم **Universiti Sains** .

---

[1]- امحند برقوق ، البناء المعرفي في ظل عولمة القيم : ماليزيا كحالة دراسية ، على الموقع :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 ، 25/04/2015، 11:00،p.2.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ث- إنشاء عدد من الجامعات الخاصة التي تقدم برامج متوافقة مع الأولويات الوطنية مع تاطير دولي.

ج- إنشاء فروع لجامعات أجنبية خاصة انجلوساكسونية وأول جامعة أنشأت كانت جامعة موناش الاسترالية Monach University .

- وتماشيا مع فكرة ترقية صورة ماليزيا وتلميعها دوليا State Branding ،أنشأت الحكومة الماليزية بتمويل من منظمة المؤتمر الإسلامي الجامعة العالمية، وذلك بتأطير 43 جنسية من 2000 -2001، وطلبة من 91 دولة وهذه الأعداد منذ ذلك اليوم إلى يومنا هذا في تطور مستمر ،وبشكل يجعل ماليزيا في مصف الجامعات العالمية من حيث الجودة والتنوع .[1]

ومن ثمة يمكن القول ان ماليزيا استطاعت ان تتحول كدولة وكمجتمع من وضعية التخلف إلى نمر آسيوي، بفعل الاستثمار في التكنولوجيا وفي الإنسان من منظور استراتيجي مستقبلي .

[1]- نفس المرجع السابق ، ص.06.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر التجربة التنموية الماليزية من التجارب الناجحة والمتميزة، استطاعت هذه الأخيـــرة أن تكيف مواردها وسياساتها مع واقع مشوب بالمشاكل والصراعات كانت حدودية ،عرقيـــة ،فماليزيـــا سلكت طريقا قيما كان حلها الأمثل هو المعالجة الفورية للمشكلة، وذلك عن طريق تشخيصها وفهمها والبحث في أبرز العوامل والأسباب التي تقف وراءها ثم العمل على وضع الحلـــول المناســـبة لتلـــك الفجوات . فالنمو في ماليزيا لم يحدث نتيجة مديونية كبرى من البنوك العالمية، وبتالي لـــم ترهـــق الديون كاهل اقتصاد ماليزيا، فمثل هذا الاعتماد على الذات جنبها الدخول في مشاكل مع المؤسســـات المانحة، وبالتالي فماليزيا دولة تتسم بقيم أسيا الإنمائية، التي يعد التعليم والعمل والاستثمار عناصر مهمة في بناء المستقبل الاقتصادي.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خاتمة

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

خاتمة :

إن تجربة الإصلاح الإداري التي تمس أغلب الهياكل الإدارية التنظيمية لأي بلد ، قد أصبحت متطلبا مهما بل و رئيسيا و ملحا كوسيلة للقضاء على الفساد و التسيب الإداري و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة ، خاصة البلدان النامية التي تعاني العديد من المشاكل و التي تعزى في نهاية المطاف إلى وجود عجز في الإدارة . و في المقابل توافر مجموعة من العقبات و الحواجز التي تكون بمثابة عراقيل و تحديات تعيق عجلة و صيرورة التنمية . فتجربة الإصلاح سواء تعلقت بالجانب الإداري ، الاقتصادي منها فهي تعبر عن عملية متواصلة و مستمرة تمليها متغيرات الحياة التي يمكن أن تنعكس ايجابيا لتجسيد فلسفة قائمة بذاتها تسمى الحكم الرشيد ، الصالح ، السليم فهو بمثابة سلاح مواجهة و غاية يرجى الوصول إليها .فالحكم الرشيد "good governance هو خطوة ايجابية و فلسفة تقويمية لمسار الإصلاح بشتى أبعاده اقتصاديا ،إداريا ، سياسيا ، ثقافيا مع ميزة القدرة على تحديد المكانة التي تحتلها الدولة كان تقدما أو تأخرا و غيابه يعتبر وصفا واضحا لواقع تشوبه الصعوبات و العقبات .

فالحكم الراشد هو موضوع استقطب و استحوذ على اهتمام العديد من الخبراء و المحللين ، وذلك في خضم ما يملك من مكانة علمية أكاديمية و كإطار فكري قادر على إحداث التغيير شريطة الجدية و الاجتهاد في العمل لتجسيد الأهداف التي تطمح الدولة لتحقيقها .

ومع الفشل الكارثي و غير المتوقع التي توجت به الدول النامية ، وعجزها عن تحقيق النتائج المرجوة و المطلوبة بالرغم من تعميم البرامج و المشاريع الممولة أي توفر كافة الإمكانات و القدرات ، فقد نسب هذا الفشل إلى مشكل السوء في التسيير من قبل صانعي القرار ، القادة المنفديين بل و أكثر من ذلك انعدام ثقافة تحمل المسؤولية " و الذين هم لأماناتهم و عهدهم راعون "[1] . لذلك كان من الضروري البحث عن آلية و حلول فورية لتطوير الإدارة و الارتقاء بها و القضاء على كافة أنواع الفساد التي تعاني منها الإدارة ، وخاصة التعقد المستمر و المتزايد للقطاع العام كل ذلك بغرض التنمية .

ومن خلال البحث فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المكتملة النمو لاستغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة في دخلها القومي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد .

[1] القران الكريم ، سورة المؤمنين ، الآية 8.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

وبالتالي نجد لهذه الأخيرة محوريين : الأول هو توافر مجموعة من الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها و طرق استخراجها ، و الثاني عامل الاستغلال الأمثل و الفعال لهده الموارد من قبل العنصر البشري عن طريق إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني كأطراف فاعلة في إحداث التنمية و النهوض بها .

وفي إطار ما تم تقديمه و التطرق إليه في الجانب النظري فيما يخص العلاقة التكاملية بين الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- يعتبر الحكم الراشد أساس تحقيق التنمية و ذلك من خلال قدرة هذه الفلسفة على إشراك كافة فواعل الحكم الراشد بدءا من الدولة التي تعمل على توفير البيئة القانونية و المواتية ، و القطاع الخاص يكون عن طريق توفير الوظائف و الدخل ، و أما المجتمع المدني فيشمل التفاعل السياسي والاجتماعي . أي أن الحكم الراشد هو العامل المهم الذي باستطاعته إحداث التوازن بين الفواعل الثلاث قصد تحقيق تنمية اقتصادية بل شاملة و مستدامة .
- هناك علاقة تكاملية تفاعلية بيت الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان ،المساءلة ،المحاسبة ، الشفافية و المشاركة .....الخ ، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تتوفر على الموارد الطبيعية و البيئة و المناخ الملائم الذي يسهل و يساعد على استغلالها ، و التي لا يمكن أن تجسيدها إلا في ظل دولة قانون تولي أهمية كبيرة لمسألة الرقابة ، المحاسبة ، المسالة على كافة المستويات سواء تعلق الأمر بطبقة الدنيا أو العليا مع ضمان حقوق كل الأطراف عن طريق نشروتعميم مبدأ حق المشاركة في تسيير الموارد تحت راية المساواة و تكافئ الفرص .و هذا ما يكفله الحكم الراشد و جاء ليجسده على أرض الواقع .

أما في إطار المعالجة و الدراسة التي شملت تجربة الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية بماليزيا نخلص للنتائج التالية :

- تميز الوضع السياسي لماليزيا بالمرونة في التعامل حيث أن القيادة السياسية في البلاد ، اعتمدوا على دعم و طرح مسألة توثيق و تقوية العلاقات مع الدول المتقدمة من زاوية الشراكة الذكية .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- تتوافر الدولة ماليزية على كمية معتبرة من الموارد الطبيعية على اختلاف أنواعها و كيفية استخراجها ، ساعدت الدولة الماليزية لتكون قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي لها ، و دعمت عملية تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات و التي تمت بنجاح بعد أن كانت ماليزيا بعد استقلالها سنة **1957** بلد مستورد بدرجة كبيرة شملت كافة الصناعات سيارات ، الكترونيات ، المواد الاستهلاكية .....الخ .
- بدأت ماليزيا تجربتها في التنمية الاقتصادية بإنتاج سلع أولية مثل المطاط ، زيت النخيل ز الأخشاب أي أن القادة الماليزيون و أولهم محاضير محمد قد أولى أهمية بالغة و كبيرة للقطاع الزراعي في ماليزيا و الذي كان من القطاعات الأكثر إسهاما في تنمية الاقتصاد .و احتلت ماليزيا بذلك المرتبة الأولى عالميا لإنتاج زيت النخيل . كما وقد أسفرت هذه السياسات الإنمائية الزراعية المتبعة إلى تعزيز الآمن الغذائي و زيادة الإنتاجية و المنافسة في هذا القطاع مما يدعو إلى حفظ الموارد بشكل سليم و مناسب .
- فيما يخص مجال التصنيع فقد لجأت ماليزيا لهذا القطاع بدافع الحاجة و الرغبة في إحراز التقدم و الخروج من قوقعة التبعية الاقتصادية كأحد المشاكل التي خلفها الاستعمار و أيضا كنتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعرضت لهما الدولة الماليزية (1985،1997) ، إضافة إلى فوبيا قلقها على مستقبلها خاصة و أنها تتربع عرش النمور الآسيوية المصنعة (تيوان ،سنغافورة ،هونكونغ، كوريا الجنوبية) ، آي أن رغبتها كانت ذاتية وليدة إرادتها بعيدة عن أية ضغوط دولية أو تحالفت إيديولوجية . هذا ما أعطى و منح اقتصادها صفة التفرد و التميز مع توفر عاملي التنافس و التعاون مع الدول . فقد احتلت ماليزيا مكانة متميزة عالميا فيما يخص الصناعات الالكترونية والتحويلية أيضا إضافة لذلك إن الدولة الماليزية لم تركز اهتمامها و خططها حول الصناعات النفطية بل بحثها دوما عن الصناعات المكتسبة و المتجددة .
- تعامل الدولة الماليزية مع المشاكل الداخلية بها بحكمة و ذكاء و رصانة بالرغم من التنوع العرقي و العقائدي بها ، خاصة بعد الحقبة الاستعمارية مباشرة فالدولة الماليزية لم تسئ أو تميز بين أي من الأعراق أو الأجناس باختلاف دينها (مسيحية ، بوذية ، يهودية أو الإسلام) بل استطاعت أن تحافظ على إسلام المالاويين كما و سبعت من قيم وصفات الدين الاسلامي

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

فدعت للتعاون و نبدة العاوة و المواجهة " و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الاثم و العدوان و اتقو الله انه شديد العقاب ."[1]

- عملت الحكومة الماليزية في ظل الاستراتيجيات و السياسات التنموية المتبعة على دعم القطاع الخاص و زيادة حجم تدخلاته في الحياة الاقتصادية تحت رقابة حكومية ماليزية ، فقد كان لهذا الأخير أدوارا لا يستهان بها خاصة في مجال الاستثمارات و على وجه الخصوص قطاع السياحة و الشركات الخاصة المسؤولة عن ذلك مثل شركة(وودي woody) فقد حولت هذه الاستثمارات ماليزيا إلى منطقة تتمتع بميزة تنافسية . كما تسع لتنشيط النمو الصناعي عن طريق مزيد من التعاون الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان . و أكبر مثال على ذلك الوكالة الماليزية للتنمية الصناعية التي حققت انجازا باهرا ساعد في استمرار شركت متعددة الجنسيات العملاقة مثل Sony،dell،BMW،Philips،Duson.
- يمكن القول بأن ماليزيا دولة رائدة في إصدار الصكوك الإسلامية و التعامل بها حيث ساعدت هذه الأخيرة المستثمرين للتحوط من المخاطر التي تواجه الاستثمار في الاوراق المالية التقليدية بصفة عامة ،وذلك نتيجة تمتعها بمجموعة من الخصائص التي جعلت منها بديلا استثماريا جيدا للأوراق التقليدية و في مقدمتها أن معظم تعاملاتها مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية "يأيها الذين أمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة و اتقوا الله لعلكم تفلحون ."
- أولت الحكومة الماليزية أهمية كبيرة لعنصر التعليم بشتى أطواره بدءا من الابتدائي إلى العالي منه ، و لطالما عملت على إنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي مع القناعة التامة بأن التدريب هو الوسيلة الفعالة لبناء قوة عاملة قادرة على السير قدما نحو التطور ، التقدم ، فربطت مجال التعليم بشبكات معلومات و اتصالات متقدمة جدا و خدمات معلوماتية عالية الجودة .
- يستحوذ عنصر الإبداع و الابتكار على اهتمام كبير من طرف الدولة الماليزية و اعتبارها أن الفكر ألابتكاري الخلاق هو العامل الأساسي الذي يدير عجلة التنمية على أراضيها ، أي أن ماليزيا تقدس الثروة البشرية أكثر منها طبيعية .

[1] القران الكريم ، سورة المائدة ،الآية 2.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

إذن تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجملها ، تتميز بالشمولية و العمق و الجدية حيث استطاعت ماليزيا أن تتخطى كل الصعاب التي مرت بها اعتمادا عل قدرتها الذاتية و قدرة عناصرها على الإبداع و الابتكار فهي دولة لا تلجأ للمحيط للخارجي للحصول عل حلول لمشكلاتها. من خلال الدراسة نستنتج أن الحكومة الماليزية تتبع خطى و مبادئ الإدارة بالأهداف و بلا أوراق إضافة إلى تبني خصائص أدارة الجودة الشاملة .

و فيم يخص التوصيات المقترحة نذكر :

- ينبغي على البلدان العربية عامة و الإسلامية خاصة أن يتخذوا موقفا و يتجهوا نحو المناهج الصحيحة و السبل الرشيدة التي تساعدهم على الخروج من قوقعة التخلف و التشرذم التي يعيشون فيها . مع العمل أكثر لمحاولة تبني أسس الدين الإسلامي و الأسس الربانية المستقاة من الكتاب و السنة النبوية . ويطرحوا سؤال لماذا نحن مستعبدون تابعون للدول الغربية ؟ و ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك ؟ "متى استعبدتم الناس وولدتهم أمهاتهم أحرار."
- دعوة البلدان الإسلامية بصفة عامة أن تستفيد من التجربة الماليزية في القضاء على المشكلات التي خلفها الاستعمار كانت هذه المشكلات داخلية فقر ، جهل و أمية ،بطالة ،و أو مشكلات حدودية مع جيرانها . وعدم الوقوف أمام سياسات المستعمر بعد رحيله مثل التلميذ البليد التي يكون من مصلحة الاستعمار عدم خروج تلميذها من بلادته.
- عل كافة الدول أن تنتهج سياسات الاعتماد على الذات و تبتعد كل البعد عن التنمية التي تكون نتيجة لمديونية و ضغوطات دولية كبرى من طرف المؤسسات المانحة أة البنوك العالمية ، وبالتالي لا ترهق الديون كاهل اقتصاد الدول المعنية بذلك .
- على كل الدول أن تحرس لأن تنشأ اقتصاد قائم على نظام التعاون ، الشراكة ،التنافس ، و توفير الأسس التي من شأنها تقوية هذا الاقتصاد أي الاهتمام بعنصر التقنين بمعنى توفر عنصر المساءلة ، الرقابة ، المحاسبة ، و الشفافية في تدفق المعلومة بغية الحصول و الوصول للأفضل.
- و أخيرا ينبغي على ماليزيا و حكومتها أن تعمل عل تطبيق الدين الإسلامي بصورة شاملة حتى تستفيد منه ، وتظهر أمام الجميع ما يمكن أن يقدمه النظام الرباني من حلول للمشكلات البشر الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك لأن هو النظام المتكامل.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قائمة المراجع

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

قائمة المراجع:

القرآن والسنة:

- القرآن الكريم ،سورة الحشر، الآية 07.

- القران الكريم ، سورة المؤمنين ، الآية 8 .

القران الكريم ، سورة المائدة ،الآية 2.

أ- الكتب:

-باللغة العربية :

-إبراهيمي عبد الحميد ، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي ، (لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،1997).

-أبو سمرة محمد ، الإعلام و السلطات الثلاث ،(الأردن : دار الراية للنشر و التوزيع ،2011).

-أبو عامرية فالح ، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية ،(عمان : دار أسامة ،2008).

-أحمد إبراهيم منصور ،عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ،(بيروت: مركز الدراسات و الأبحاث ، د .س .ن).

-البسيوني عبد الغني عبد الله ،النظم السياسية ، ط.4 ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2002).

-البياتي فارس رشيد ،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ،(عمان :دار أبله للنشر و التوزيع،2008).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-الترتير علاء ،القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة – تنمية في اتجاه واحد - ، (فلسطين : مركز بيسان للبحوث والإنماء ،2012) .

-الجنحاني الحبيب ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، (تونس : الشركة التونسية للنشر و التوزيع ، 2005).

-الحسيني عبد المحسن ،التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة،(بيروت:الدار العربية،2008).

-الحصري نبيه فرج أمين ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2009) .

-الدماغ زياد جلال ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ، (الأردن : دار الثقافة ، 2012).

-الشرفات علي جدوع ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،(عمان :دار جليس الرمان ،2009).

-الشرقاوي سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، (مصر: د.د.ن ،2007).

-الشرقاوي محمد ، المجتمع المدني الوجه الأخر ، (بيروت : دار وائل للنشر و التوزيع ، 2008).

-الشواربي علي ، حقوق الإنسان -الجيل الأول - ، (تونس : مركز الدراسات القانونية، د.س.ن).

-العطار فؤاد،النظم السياسية و القانون الدستوري ،(القاهرة :دار النهضة العربية ،1975).

-الكايد زهير عبد الكريم ، الحكمانية قضايا و تطبيقات ،(مصر : المنظمة العربية ،2003) .

-المشاقبة أمين عواد و علوي المعتصم داود ، الإصلاح السياسي و الحكم الراشد ،(عمان : دار ومكتبة الجامد للنشر و التوزيع ، 2012).

-المشهداني خالد حمادي حمدون ، الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي ،(عمان ، دار وائل ، 2012).

-الوادي محمود حسين وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ،(عمان : دار المسيرة ، 2010)

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-بكري كامل ، التنمية الاقتصادية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، د.س.ن).

-بن ناقة محمد إسماعيل ،اقتصاد التنمية-نظريات ،نمادج ،استراتيجيات- ،(الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع ،2012) .

-بوحوش عمار ،نظريات الإدارة الحديثة ، (بيروت : دار العرب الإسلامي ، 2006).

-تواد ور ميشيل ، التنمية الاقتصادية ، (السعودية ، دار المريخ ، د.س.ن).

-توفيق راوية، الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا، (القاهرة:معهد البحوث و الدراسات،2005).

-جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاوروغواي 1798 إلى 1998 ، ط.2 ،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001).

-حاتم لطفي ، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية ،(الدنمارك: الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك،2012).

-حجاج قاسم ،العالمية و العولمة نحو عالمي تعددية و عولمة إنسانية ،(الجزائر :جمعية التراث،2003).

-حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2003).

-حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة –إداري تجاري سياسي دولي - ، (الإسكندرية :الدار الجامعية ،2008).

-خمش مجد الدين ،الدولة و التنمية في إطار العولمة ،(عمان :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2004).

-د. م ، ثلاثية المجتمع المدني ، (الأردن : الدار العربية للعلوم ،2004).

-داودي طيب ، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية ،(القاهرة :دار الفجر ،2008) .

-رشوان حسين عبد الحميد ،التنمية -اقتصاديا ،ثقافيا ،اجتماعيا ،إداريا،سياسيا -،(القاهرة :مؤسسة شباب الجامعة ،2009).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-رشيد حميد عبد الوهاب ،التحول الديمقراطي و المجتمع المدني ،(القاهرة : دار الفكر للنشر و التوزيع ،1999).

-رعد نزيه،القانون الدستوري العام ،(لبنان : المؤسسة الحديثة ،2011).

-رنان مختار ،التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي ،(الجزائر: منشورات الحياة،2009).

-طالب علاء فرحان و المشهداني إيمان شيحا ني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي ، (عمان ، دار صفاء ، 2011).

-عادل حسين وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، ط.3 ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،1985).

-عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة و أثرها على التنمية في الدول النامية ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004).

-علا عبد الجواد عادل ، المجتمع المدني و العدالة ،(القاهرة : مكتبة الأسرة ،2010).

-غانم السيد عبد المطلب ، الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، (مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007).

-قريصة صبحي تاورس ، مذكرات في التنمية الاقتصادية ،(مصر : الدار الجامعية ، د.س.ن).

-لقمان محمد مرزوق ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، (المغرب: البنك الإسلامي للتنمية ، 1991).

-ليمام محمد حليم ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر – الأسباب والآثار والإصلاح - ، (لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011).

-محاضير محمد ، قضايا معاصرة ، (القاهرة : دار الكتاب المصري ، 2003).

-محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012) .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

-مقري عبد الرزاق ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية ، (الجزائر: دار الخلدونية ،2008).

-منصور احمد إبراهيم ، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية –رؤية إسلامية مقارنة - ، (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، د.س.ن) .

-مهنا محمد نصر، في نظرية الدولة والنظم السياسية ، (مصر :المكتب الجامعي الحديث ، 2001) .

-ناصر يوسف ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا -، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2010) .

-نعيم إبراهيم الطاهر ، إدارة الدولة و النظام السياسي الدولي ، (عمان : عالم الكتب الحديث ،2010).

-نقرة التهامي ، حقوق الإنسان،(تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1985).

-وايد أحمد ،الدولة بين نظريات التحديث و التبعية ،(القاهرة :دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع ،2006).

- باللغة الانجليزية :

- chandra muzaffar ، challenge and choices in malazsian politics and societies ، (gelngor : penang-alirani ، 1989) .

- jean ericlane and svante arson، politics and society western Europe ،(london :sage publication fourth edition، 1990) .

- Mahathir Mohammed ، anew deal for Asia ، (Malaysia، Pelandnk Publication ، 2001).

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- Nicole Malando ,the world bank seleving concept of g,g .(Germany :university of bonn low school 2006).

- Romanv.Navaratnam ، Malaysia's Socioconomic challenges ، (Malaysia ، Pelandnk Publication ، 2003).

- باللغة الفرنسية :

- Philip alzecassi ،le role de l'état dans la vie economique et sociail،(paris ،edition elipe، 1996) .

ب - الدوريات:

- البسام بسام عبد الله ،« الحوكمة الرشيدة –المملكة العربية السعودية حالة دراسية – » ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد11، (جانفي) ، 2014.

- التميمي كريم ،« دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية »، مجلة الحوار المتمدن ، العدد2316 ، (جوان)، 2008.

- الحديثي عطاالله سليمان ،« تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامه السياسي واستقراره »، مجلة كلية التربية ، العدد 13 ، (أكتوبر) ،مصر ، 2013 .

- الخناق سناء عبد الكريم ،« المعوقات والتحديات التي تواجه التعليم الافتراضي –التجربة الماليزية والعربية – »، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد11، (جوان)، 2012 .

- العفوري عبد الواحد ،« أوضاع إدارة الحكم وأثرها على التنمية في اليمن »،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد65 ، 2014.

- الملولي رضا ،« رؤى عن الثقافة والتنمية »، مجلة حقائق ، العدد 643، تونس ،1998.

- إيمان فخري أحمد،« الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة 1991.2010 »،مجلة الحوار المتمدن،العدد 4207،2013

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- بن سانية عبد الرحمان ،« قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية »، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 11 ، 2011 .

- بن عيسى ليلى ،« الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد14 ،2013،

- جلبي علي عبد الرزاق ،« التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية أضواء ودروس »، مجلة نافذة المستقبل ، العدد 20، افريل ،2008 .

- حجازي الحزار عبد الحميد ،« العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت »، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 63، 2014.

- خالد حنفي علي،« الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا »، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 153 ، 2003 .

- رحالي حجيلة ،«حقوق الإنسان وحرية ممارسة الشعائر الدينية في ظل الحكم الراشد »، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 23، (نوفمبر)، 2011.

- رحومة عبد السلام مسعود ،« تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية »، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد16،2003.

- رضوان سليم ،« دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية »، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 08 ،2008.

- زروؤم عبد الحميد محمد على ،« أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها »، مجلة الإسلام في آسيا ، المجلد 10، العدد 02،(ديسمبر) ، 2013 .

- شيحان شهاب حمد ،« إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي – دراسة تحليلية تطبيقية – »، مجلة الانبار ، العدد02 ، 2008 .

- طاشمة بومدين ،« الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر »، مجلة التواصل ، العدد 26 ، (جوان) ،2010.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- عباسي فضلي فاضل نادية ،« التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010 »، مجلة دراسات دولية ، العدد 54 ،2010 .

- عسا لي بولرباح ،« أولوية الربيع العربي الاقتصادي في ضوء كتابات مالك بن نبي » ، مجلة المستقبل العربي، 2013.

- غربي محمد ،« الديمقراطية والحكم الراشد –رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية – »، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص.

- فخري إيمان أحمد،« الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة 1991.2010 »،مجلة الحوار المتمدن،العدد 420 ،2013 .

- فلاح خلف الربيعي ،« التحولات في دور الدولة الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية »، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2315، (جوان)،2008.

- قنوع نزار ،« الخصخصة الاقتصادية بشكل عام –ايجابياتها وسلبياتها – »، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، العدد02، 2005.

- ملاوي احمد إبراهيم ،« أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،والقانونية ، العدد 2 ،2008، الأردن.

- ملاوي احمد إبراهيم ،« أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية »، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ،والقانونية ، العدد 2 ،2008، الأردن .

- موساوي عبد الله ،« دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة »، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد06.

- ناجي عزو محمد عبد القادر ،« مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة »، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2189 ، 2008 .

- ناجي عبد النور،« دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر » ، مجلة المفكر، العدد 3، 2003.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- ونادي رشيد ،« آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية »، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد09، (جوان)، 2011.

باللغة الانجليزية:

- International fund for agriculetural development ,good governance, excutive boord –sixty seventh session ,rome ,8-9 septembre ,1990.

ج- المذكرات:

- أزروال يوسف ، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق – دراسة في واقع التجربة الجزائرية - ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2009 .

- البياتي فارس رشيد ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك -عمان – 2008.

- اللاوي عبد السلام ، دور المجتمع المدني في بناء الأمن ألهوياتي في العالم العربي ، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/2011.

- براضية حكيم ، التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علو التسيير ، تخصص في المحاسبة مالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011/2010.

- بروسي رضوان، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية والآليات ومؤشرات قياس الحكم ،مذكرة لنيل شهادة الماجيسترفي العلوم السياسية ،جامعة العقيد الحاج لخضر، - باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008/2009.

- بقدي كريمة ، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسين بلقايد-تلمسان- ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012/2011.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- بلخير أسيا ،إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية و التطبيق الجزائر أنموذجا 2000/2007، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة ، جامعة يوسف بن خدة، -الجزائر- كلية العلوم السياسية و الاتصال ، 2008/2009.

- بلقة إبراهيم ،آليات توزريع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصادية ،تخصص نقود و مالية ،جامعة حسيبة بن بو علي –الشلف- 2008/2009.

- بن عباس حمودي ، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الصين - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2011/2012.

- بنابي فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعةامحمد بوقرة – بومرداس- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2008/2009.

- بوريب خديجة ،دور منظمات الاتحاد الاروبي في تفعيل آلية الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي ، مذكرة ماجستير ، تخصص ديمقراطية ورشادة ، جامعة منتوري –قسنطينة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010/2011.

- بوسعيود سارة ،دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي، ،جامعة فرحات عباس –سطيف- كلية العلوم الاقتصادية ،2012.2013.

- بومزبر حليمة ، الديمقراطية المحلية و دورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجسيتر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،فرع الرشادة و الديمقراطية ، جامعة منتوري - قسنطينة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2009 /2010.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- حاحة عبد العالي ،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق ،تخصص قانون عام ،جامعة محمد خيضر - بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013 .

- حسين عبد القادر ،الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أورو متوسطية ،جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011/2012 .

- حمداني محي الدين ،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلم الاقتصادية ، تخصص العلوم الاقتصادية ،فرع تخطيط ،جامعة يوسف بن خدة – الجزائر- ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2009.

- زدام يوسف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية البشرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام ،2006/2007.

- زوزي محمد ، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة ولاية غرداية - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة –كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011.

- سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2012/2013.

- شريط حنان ، الصكوك الإسلامية كمدخل للتحوط من مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة حالة (ماليزيا) . مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مؤسسات ، ،جامعة 08ماي 1945 - قالمة – كلية العلوم الاقتصادية، 2013/ 2014 .

- صوفان العيد ، دور الجهاز المصرفي في دعم وتنشيط برنامج الخصخصة – دراسة التجربة الجزائرية - ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري - قسنطينة –كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010/2011 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر ،مدكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011/2012 .

- فكرون سعيد ،إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ،تخصص علم الاجتماع و الديمغرافيا ،جامعة منتوري – قسنطينة- ، كلية العلوم الإنسانية ،2004/2005.

- فلاح أمينة ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري -قسنطينة - كلية الحقوق والعلوم السياسية .

- كبداني سيدي احمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقا يد - تلمسان -كلية العلوم الاقتصادية ، 2012/ 2013.

- لبال نصر الدين ، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة ،مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص جماعات محلية و إقليمية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011/2012.

- لمزاود صباح ، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع ، تخصص علم اجتماع ، جامعة منتوري – قسنطينة – كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، 2004/2005.

ه- المؤتمرات والملتقيات:

- باللغة العربية:

- العجلوني محمد محمود ، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، تركيا ، من 09الى 11 سبتمبر 2013.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- بن مرزوق عنترة ، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية ،في ملتقى حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- يومي 12و 13 ديسمبر2009.

- بوحنية قوي ، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 16-17 ديسمبر 2008.

- بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود ، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في البناء الاقتصادي ، الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول ، جامعة جيجل ، 20-21 نوفمبر ، 2011.

- بوضياف مليكة ، الإدارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري ، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، يومي 12 و13 ديسمبر 2010.

- جدو فؤاد ، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر ، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة2008.

- رايس وفاء ،الحكم الراشد لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية ، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ورقلة –الجزائر –يومي 25 ،26 أكتوبر 2013 .

- زوبير عياش ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية و متطلبات النهوض الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي يومي ،05/06/2013.

- سنوسي خنيش ، دور السياسات الحكومية في ترسيخ الحكم الراشد في الإدارة العامة والمحلية في الجزائر ،الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 12/13 ديسمبر 2010 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- شاد سليم فاروقي ، دستور دولة ذات أغلبية مسلمة : النموذج الماليزي ، ورقة مقدمة لمنتدى صناعة الدستور : منتدى تشاوري لحكومة السودان ، السودان ، يومي 24و25 ماي ،2011.

- علة مراد ، الحوكمة والتنمية البشرية – موائمة وتواصل - ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر –واقع وتحديات - ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 16 و17 ديسمبر 2008.

- فوكة سفيان ، الحكم الراشد المحلي : بحث في قيم وأدوات التمكين ، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في ،إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 12 و13 ديسمبر 2010.

- قادري لطفي محمد الصالح ، الآليات القانونية والتنظيمية والسياسية لتطبيق الحكم الراشد في الجماعات المحلية ، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في الجماعات المحلية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 12 و13 ديسمبر 2010.

- قوي بوحنية ، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، الشلف ، يومي 16و17 ديسمبر 2008.

- نوري بتول محمد و خلف علي سليمان ، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة ، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، جامعة المستنصرية ، العراق ، 2010/2011.

- باللغة الانجليزية :

- International fund for agriculetural development ,good governance, excutive boord –sixty seventh session ,rome ,8-9 septembre ,1990 .

التقارير:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار مجلس حقوق الإنسان –ماليزيا - ، تقرير وطني مقدم لمجلس حقوق الإنسان ، فيفري 2009 .

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي ، (عمان : المطبعة الوطنية ، 2005).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2003.

القوانين والتشريعات :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06ـــ06 للقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، المطبعة الرسمية، 2006 /03/12.

- الدستور الماليزي، المواد (3-4) .

شبكة الانترنت :

د-المواقع الالكترونية:

الشعراوي ليلى ،« مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع » ،على الموقع :
www,onisllam ,net ،2014/02/27، 12:12.

النمري جميل ،« الاقتصاد يحتاج إلى عملية كبرى »، على الموقع :
www.alghad.com 12/03/2015،10.30.

الشاوش سعود محمد ،« معايير الحكم الصالح الرشيد »، على الموقع :
www.almethaq.info/news/article183.htm ، 25/02/2015 ، 11:00 .

عزي الأخضر و جلطي غالم ،« قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد »، مقال مأخوذ من الموقع :
www.ulum.nl ، 2015/03/23، 10:10

مسالي نسيمة ،« الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي »، على الموقع :
www.boulemkahel.yolasite.com2015 /03/28، 12:00 .

عارف نصر ،« مفهوم التنمية الاقتصادية »، على الموقع:

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

www.islamonline.net 2015/03/22، 18:00 .

د.م ،تخطيط الاستثمار ،على الموقع :

www.tahasoft.com ، 25/03/2015 ، 12:12.

فلاح خلف على الربيعي ،« التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص »، على الموقع :
www.jerashun.edn.jo 02/04/2015 ، 18:41.

علي عبد العزيز سليمان ،« دور الدولة في التنمية »، على الموقع:
www.pidegypt.org/conferences/misced-economys.html ، 2015/03/ 12، 12:00

سعيد ياسين موسى ،«دو ر منظمات المجتمع المدني في التنمية » ، على الموقع :
www.zowoo-org/arabic/articles/art%20260112.rhtm،12/03/2015،10.09.

فؤاد خليل لطفي ،« الخصخصة : نشأتها ، ايجابياتها ، سلبياتها »، على الموقع :
www.icoedu.uoobaghdad.edu.iq ، 22/03/2015 ، 16: 30.
دهال رياض و الحاج حسن ،« حول طرق الخصخصة »، على الموقع :
www.arab-api.org ، 24/03/2015، 16:30.

د.م ،« إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية »، على الموقع :
www.startimes.com/f.aspx?t=33352090،12:00 ، 2015/02/24

مركز المشروعات الدولية الخاصة ،« الديمقراطية الاقتصادية –دور القطاع الخاص- » ،على الموقع:

www.cipe-arabia.org ، 032015/25.9:30،p.2.

فوكة سفيان ، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية ، على الموقع:
www.univ-chelf.dz ،25/03/2015، 10:30.

آل إبراهيم باسم بن أحمد وآخرون ،« تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية »، على الموقع :

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

www.startimes.com/fa3p4?t=33514435 ، 28/03/2015، 22: 00.

الحصني وليد ،« ماليزيا سحر الشرق ...بلد المحبة والجمال »، على الموقع :

www.daleel-malaysia.com، 15/03/2015، 16: 00.

أحمد أنور ،" ماليزيا رمز الحضارة "، على الموقع :

www.bestcountryreports.com ، 15/03/2015، 12:00.

وفاء لطفي ،" السياسات التنموية الماليزية ، على الموقع:

WWW.asharqalarabi.org.uk/markazd/010720 ، 15/04/2015، 22: 00

ضلوش كمال و كياس عبد الرشيد ،« قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة »، على الموقع :

www.shatharat.net، 12/04/2015 ، 10 : 00.

د.م ، دعم التجارة الالكترونية ، على الموقع :

http/www ,malizialoves :com /show thread ,php%3fp3171

،25/04/2015،20:20.

محاضير محمد،"ماليزيا الطريق قدما :تطلعات 2020"، على الرابط الالكتروني

arab-dmalizia.com/2012/19html ، 2015/05/09 ،12:12.

وودي ماليزيا ،ماليزيا من زاوية جديدة،على الموقع:

www.woody.my /p.asx id=162 2015 /05 /09 يوم

معتز عبد العال،" الاستثمار في ماليزيا"، على الموقع :

htt/ar-arfacebook/com/matazphotograppher 09.05.2015

منظمة الشفافية الدولية ، ماليزيا ، على الموقع :

www.archive-transparancy.org ،01/05/2015، 12: 00.

منظمة الشفافية الدولية ،« مؤشر دفع الرشوة في ماليزيا »، على الموقع :

www.bpi.transparancy.org/bpi1999-2011 ، 27/03/2015، 12:00.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

د.م ، مكافحة الفساد في ماليزيا ، على الموقع :

www.business-anticorruption.com، 27/03/2015 ، 10: 00.

هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا ،« الآليات المؤسسية لمحاربة الفساد » ، على الموقع :

www.pogar.org/arabic/ac/stakehoders.aspx?pak=1 ، 12/04/2015 ، 22:00.

د.م ، المبادرات العامة لمكافحة الفساد ، على الموقع :

www.ar.business-anticorruption.com/pacific/malay، 15/04/2015 ، 12:00.

أحمد حسين، ماليزيا 2020 ترفع الإيرادات وتزيد دخل الفرد ، على الموقع :

www.makkahnewspaper.com ، 12/04/2015، 06: 00.p.02.

زياد احمد صالح عبد الحبيب ،« ماليزيا 2020 ...رؤية رئيس الحكومة الماليزي السابق الجزء الثالث » ، على الموقع :

www.ziadahmad.com ، 25/04/2015، 12: 00.

د.م ، ماليزيا الطريق قدما تطلعات 2020 الجزء الثاني، على الموقع :

www.startimes.com ،25/042015،13:00.

العنزي سعيد ، ماليزيا ورؤية 2020 ،على الموقع :

www.dr-saud-a.com ، 25/04/2015، 13: 14.

وزارة السياحة والثقافة ،« من ماليزيا »، على الموقع:

www.alshoroq.com ، 25/04/2015، 15: 00.

تسري داتوء ،« الاقتصاد الماليزي : التحديات والمكانة المتوقعة 2020 » ، على الموقع :

www.arab .dmalaysia.com ، 26/04/2015، 12:00.

محاضير محمد ،« ماليزيا –الطريق قدما تطلعات 2020 الجزء الثاني »، على الموقع :

www.arab.dmalaysia.com.19html ، 22/04/2015 ،22:00.

امحند برقوق ، البناء المعرفي في ظل عولمة القيم : ماليزيا كحالة دراسية ، على الموقع :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 ، 25/04/2015،

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

11:00.

الملاحق

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الشكل رقم: (02)خريطة ماليزيا

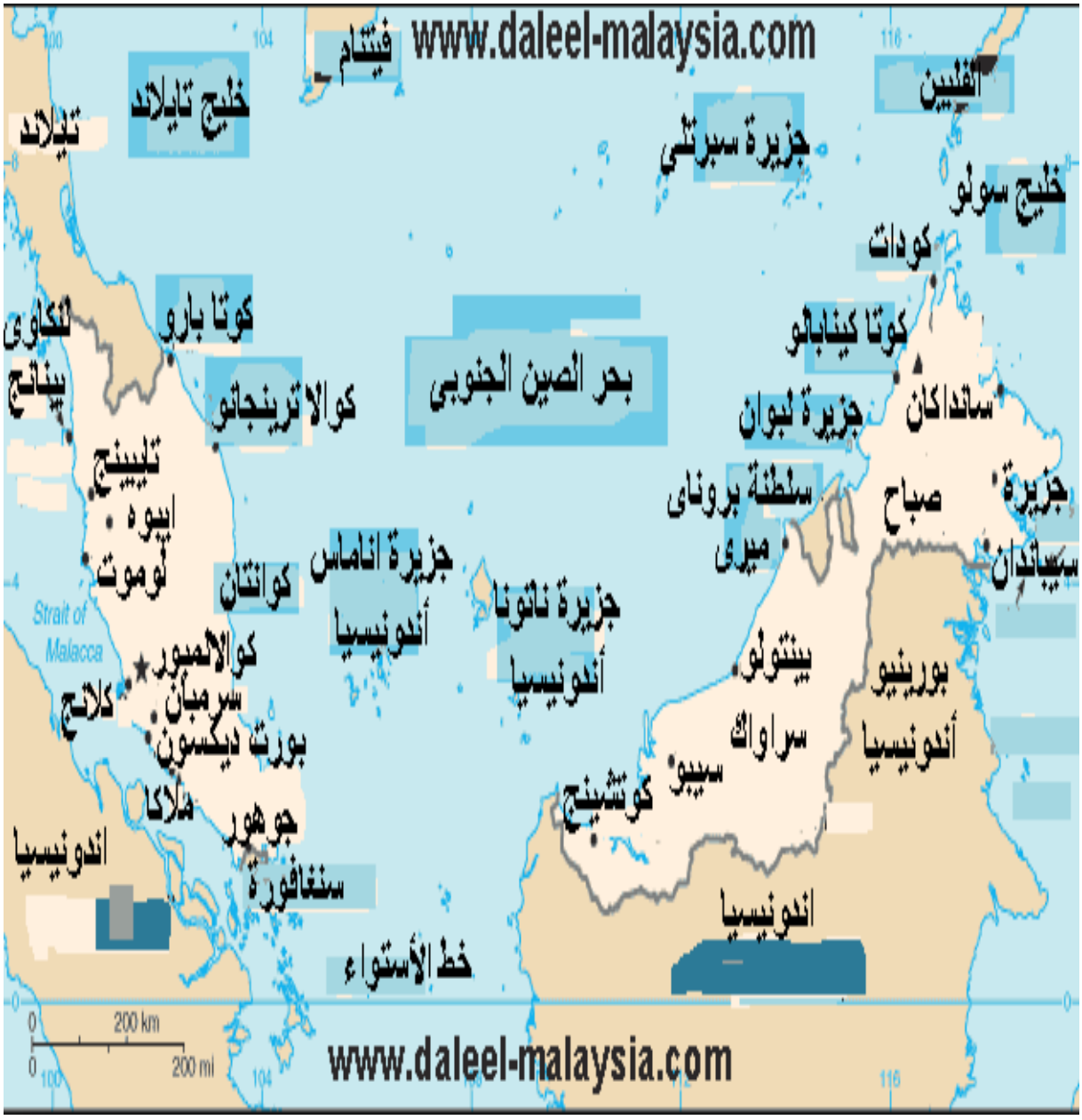

المصدر : www.daleel-malaysia.com

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الجدول رقم (05) : مؤشر سيادة القانون للسنوات من 2012 إلى 2014:

Rule of Law Index Indicators				
	2013-2014		2012-2013	
Country	Rank	Score#	Rank	Score #
Japan	1st	0.92	7th	0.89
Singapore	2nd	0.91	1st	0.93
Denmark	3rd	0.90	4th	0.91
Hong Kong	4th	0.90	2nd	0.93
Uzbekistan	5th	0.90	8th	0.89
Sweden	6th	0.89	6th	0.89
Republic of Korea	7th	0.89	25th	0.82
Finland	8th	0.89	3rd	0.92
United Arab Emirates	9th	0.89	5th	0.91
Austria	10th	0.88	9th	0.89
New Zealand	11th	0.87	12th	0.87
Malaysia	12th	0.87	16th	0.86
Germany	13th	0.87	13th	0.86
Australia	14th	0.86	15th	0.86
Canada	15th	0.86	10th	0.88
Belgium	16th	0.85	20th	0.84
Georgia	17th	0.85	19th	0.84
United States	18th	0.85	22nd	0.83
Norway	19th	0.85	11th	0.87
Jordan	20th	0.85	42th	0.75
.....	.....	.....	.....	.....
No of Countries	99		97	

المصدر :- www.worldjusticeproject.org/publication/rule-law-index-reprots/rule-law-index-2014-report

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الشكل رقم (03) :مؤشر محاربة الفساد لسنة 2014:

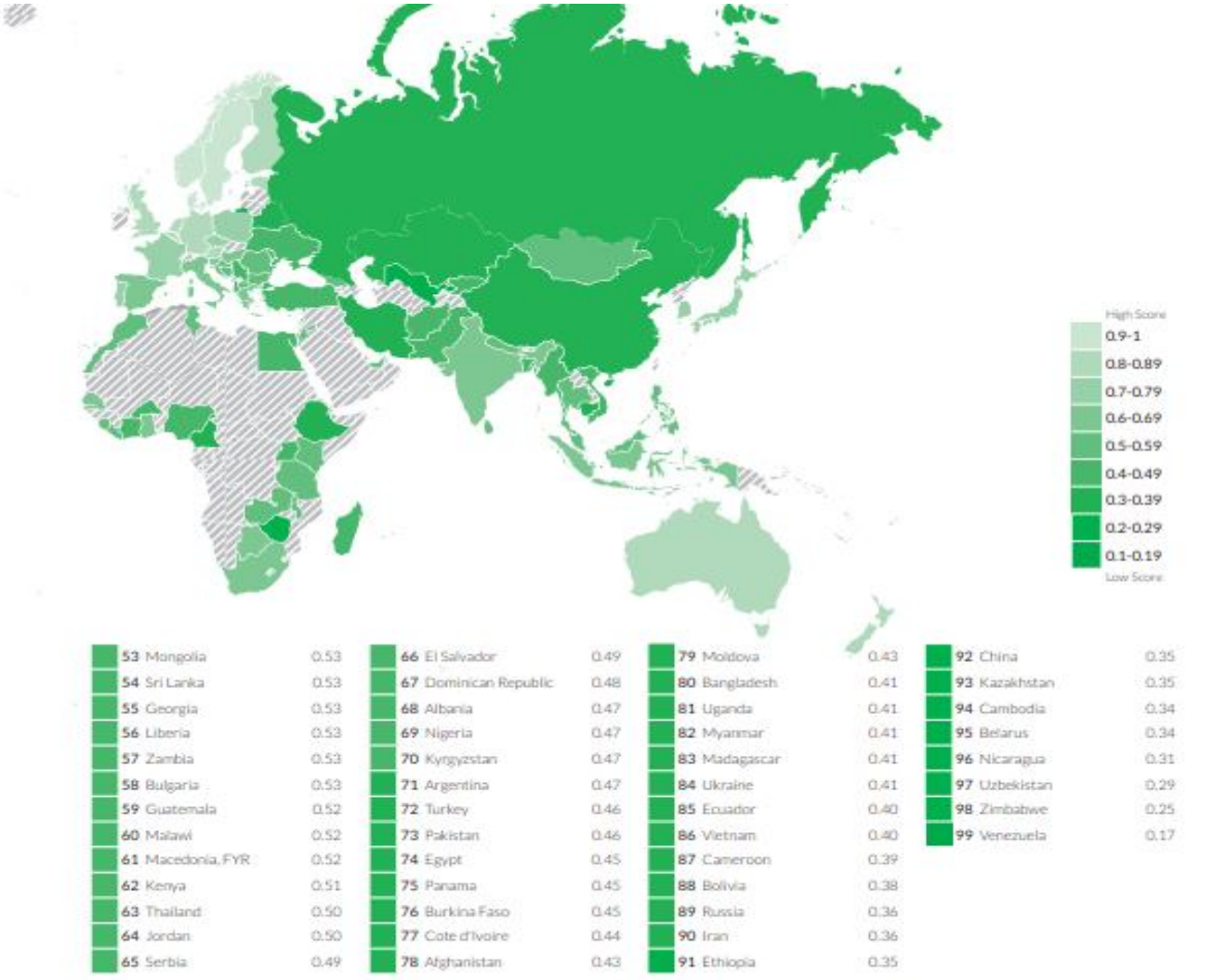

المصدر : http://www.accountabilitylab.org/index.html

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الشكل رقم :(04) مؤشر احترام الحقوق الأساسية لسنة 2014 :

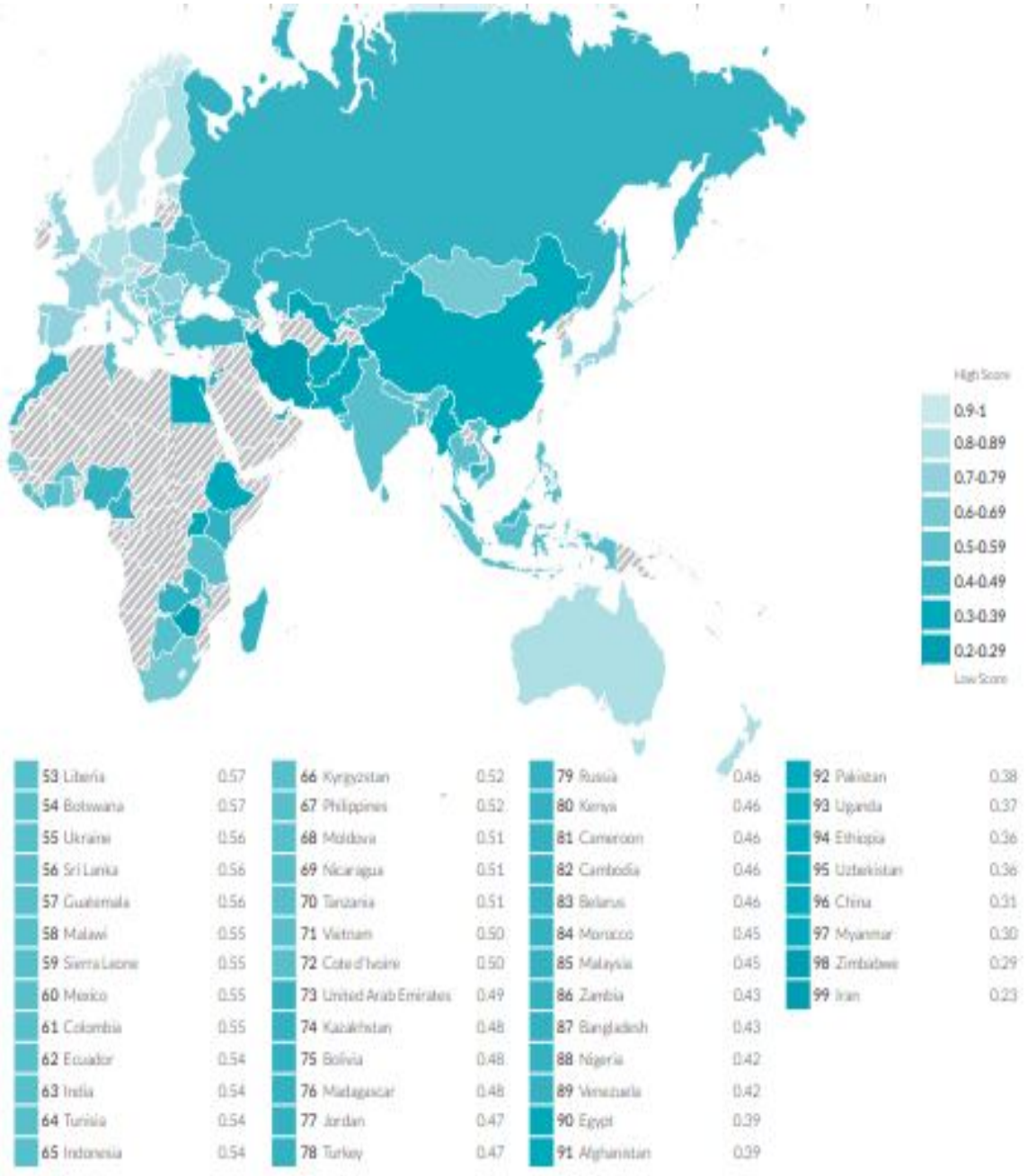

المصدر: http://www.accountabilitylab.org/index.html

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

الفهرس

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

فهرس المحتويات :

العنوان:	الصفحة:
مقدمة	
الفصل الأول: الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية: مقاربة معرفية نظرية	
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لمدلول الحكم الراشد	
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد	
المطلب الثاني: مقومات الحكم الراشد	
المطلب الثالث: فواعل الحكم الراشد	
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها	
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	
الفصل الثاني: الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية بين أداء الفواعل وتأثير المعايير	
المبحث الأول: دور فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية	
المطلب الأول: دور الحكومة	
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني	
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص	
المبحث الثاني : معايير قياس الحكم الراشد وتأثيرها على التنمية الاقتصادية	
المطلب الأول: معيار طريقة اختيار الحكومات ومراقبتها	
المطلب الثاني: معيار قدرة الحكومات على صياغة السياسات وتنفيذها	
المطلب الثالث: معيار مدى احترام الدولة للمواطنين	
الفصل الثالث : الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا	
المبحث الأول: مقومات الدولة الماليزية	
المطلب الأول: المقومات السياسية	
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية	
المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية والحضارية	
المبحث الثاني : دور فواعل ومعايير الحكم الراشد في تحقيق التنمية الماليزية	
المطلب الأول: تجارب التنمية الماليزية	

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

المطلب الثاني: أدوار فواعل الرشادة في تحقيق التنمية الاقتصادية الماليزية	
المطلب الثالث: تأثير معايير الرشادة على التنمية الاقتصادية الماليزية	
المبحث الثاني: التجربة التنموية الماليزية بين التحديات والآفاق المستقبلية	
المطلب الأول : التحديات	
المطلب الثاني : الرؤية التنموية 2020	
الخاتمة	

فهرس الجداول :

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	
الجدول رقم 02: الوظائف الحيوية للدولة	
الجدول رقم 03 : توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولايات الماليزية	
الجدول رقم 04 : أهم الصادرات الماليزية لدول مجلس التعاون الخليجي	
الجدول رقم 05 : مؤشر محاربة الفساد للسنوات من 2012 إلى 2014.	

فهرس الملاحق:

العنوان :	الصفحة :
الشكل رقم 1: خريطة ماليزيا.	
الشكل رقم 2: خريطة رقم 2 لماليزيا.	
الشكل رقم 4: مؤشر محاربة الفساد لسنة 2014 .	
الشكل رقم 5: مؤشر احترام الحقوق الأساسية لسنة 2004 .	

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ملخص الدراسة :

عرف القرن العشرون العديد من التحولات الاقتصادية و السياسية، والتي فرضت بدورها مجموعة من المفاهيم و الاصطلاحات الجديدة على مستوى الساحة الدولية مثل: الهندسة الإدارية،الجودة السياسية والديمقراطية التشاركتية،إلا أن المصطلح الأهم والذي استحوذ على اهتمام المفكرين والمحللين هو الحكم الراشد الذي عرف من طرف هيئة البنك الدولي بأنه:" الطريقة التي تعتمدها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد".إلا أن هذا المفهوم قد سجل فشله وعدم فاعليته في تسيير شؤون الدولة و المجتمع.رغم المساواة و العدل فيما قدم من المشاريع والبرامج الممولة،لذلك أعتبر هذا الأخير سببا رئيسيا يقف وراء فشل خطط ومشاريع تحصيل التنمية الاقتصادية للدول المعنية.إلا أنه وبعد عمليات الفحص والمراجعة التي أجريت على مستوى الهياكل الإدارية التنظيمية،فقد أرجع الخلل إلى سوء التسيير،والخطأ في التنفيذ مع الافتقار وغياب ثقافة المسؤولية إضافة إلى ضعف الكوادر والقيادات المعنية بعملية التنمية.فالحكم الراشد هو بمثابة فلسفة هدفها تعزيز وضمان حاجيات الناس،والذي لا يكون إلا بإدراك الحاكم لضرورة التنمية الاقتصادية.والذي يعد ركيزة أساسية لها.وذلك من خلال ما يوفره من شفافية،مساءلة و محاسبة ،عدل ومساواة،إضافة إلى المشاركة في تحقيق التنمية، والأخذ بعين الاعتبار عاملي الكفاءة و الفعالية.وماليزيا كغيرها من الدول عملت على تبني وتطبيق معايير ومقومات الحكم الراشد وذلك بتوخي قدرا من العدالة،المشاركة،المساءلة والرقابة، الشرعية في التمثيل وتكريس الديمقراطية كوسيلة لتحقيق التقدم و الازدهار، بمشاركة فواعله الثلاثة ،الدولة ،القطاع الخاص،المجتمع المدني.ومن خلال ما تم عرضه تبرز العلاقة التكاملية التفاعلية والوطيدة الموجودة بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية ،والتي تهدف إلى إصلاح الحكومة، مكافحة الفقر ،وتحسين المستوى المعيشي، وغيرها من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، أو ما يطلق عليها بأبعاد الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، التنمية الاقتصادية، ماليزيا.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)

ABSTRACT :

The twentieth century had known many economics and politics transformation, which had imposed a set new concepts and terminologies at the level of international area such as: political quality, participation democracy and administrative engineering. But the most important which had capture the attention of thinkers and analysts is good governance, the world bank define it "a manner in which power is exercised in the management of a country's economic and social resources for development." However, this concept has been recorded failure and lack of effectiveness in the conduct of the affairs of state and community despite equality and justice in feet of projects and programs funded So consider this the last major reason behind the failure of plans and projects for the collection of economic development of the countries concerned ; but after examination and audits conducted on the level of organizational management structures, the imbalance attributed to Misbehavior but the error in the implementation with lack and the absence of a culture of responsibility in addition to the weakness of the cadres and leaders involved in the process Development. The good governance is a philosophy aimed at promoting and ensuring the needs of the people, which is not only the ruling perception of the need for economic development. it also fundamental pillar of her through which is provided of transparency, accountability, accountability, justice and equality as well as participating in the development and taking into account the global efficiency and effectiveness. Malaysia, like any countries worked on the adoption and implementation of standards and the elements of good governance so as to exercise a measure of justice, participation, accountability and oversight, legal representation and the consecration of democracy as a means to achieve progress and prosperity, with the participation of all actors function of the three, the state, private sector, civil society .in the last before what was presented highlighting the close relationship of complimentarily interactive between good governance and economic development, which aims to reform government, to fight poverty and improve the standard of living and other issues relating to economic development, or the so-called dimensions of good governance

The Key Word**:** good governance ، economic developpement، malaysia.

Create PDF files without this message by purchasing novaPDF printer (http://www.novapdf.com)